وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع

من إعداد الطالبة: بن هملة نسيمة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع.

الطلاق والرابطة الاجتماعية في الوسط الحضري.

المرأة المطلقة في مدينة وهران نموذجاً.

تخصص: مدن، ثقافات ومجتمع في الجزائر.

أعضاء اللجنة:

الإسم و اللقب	الصفة	الجامعة
أ.د حجيج جنيد	رئيسا	جامعة وهران
د.العايدي عبد الكريم	مقررا	جامعة وهران
د.بلقاسمي ميدان فاطمة	مناقشة	جامعة وهران
مولاي الحاج مراد	مناقشا	جامعة وهران

السنـــة الجامعيـــة 2011- 2012

كلمة شكر

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

لا يسعني في هذا المقام إلا

أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل للأستاذ المؤطر الدكتور عبد الكريم العايدي على توجيهاته الدقيقة وإرشاداته القيمة وأتمنى له المدوامة في خدمة البحث العلمي.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتدة المناقشين على قبولهم مناقشة رسالة تخرجى.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل مفكر إجتماعى دعمنى بفكرة أو ساعدنى لفهم و تحليل الواقع المعاش عن طريق كتابه .

إلى كل إمرأة مطلقة بفضلها وبفضل تعاونها لي أنجز هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بشكرى إلى كل أساتذة وعمال جامعة وهران وخاصة قسم علم الإجتماع.

شكري إلى كل الأساتذة الذين قاموا بتأطيرنا خلال السنة النظرية.

الإهــداء

قال تعالى فى كتابه الكريم ، بعد بسم الله الرحمان الرحيم : "أما بنعمة ربك فحدث " يعود الشكر والفضل إلى الله عز وجل على توفيقه لى، وعلى إعطائه لى القدرة على إتمام هذا العمل المتواضع، فما بوسعى إلا أن أسجد لك شاكرة لك.

في البداية قد يعجز اللسان عن التعبير، حتى أننى لم أجد الكلمات المناسبة لأوفى كل واحد كان وراء هذا الإنجاز حقه ،و بفضلهم رأى مشروعي هذا النور،

أشكركم جزيل الشكر .

الفضل الكبير بعد الله عز و جل ، يعود لإنسانة عظيمة، أفنت حياتها لأجلي ولأجل أن ترى وتعيش لهذا اليوم، ولولاها لما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم،

إليك والدتي العزيزة ، ولو بشيء صغير مقابل ما قدمته لي، أهدي لك عملي هذا، والذي كنت من أكبر دوافعي لإختيارى لهذا الموضوع ، كي أهديه لك،

حبيبتي أمي لك كل الشكر والعرفان على كل دقيقة أو بالأحق ثانية قدمتها لي.

أطال الله في عمرك وحفظك لي.

إلى والدي العزيز الذي بدعمه ورضاه علي ودعواته لي أنا هنا اليوم.

إلى كل عائلتي كبيرا وصغيرا.

إلى زوج المستقبل الذي كنت دائما أستمد منه القوة والشجاعة أكثر وإلى عائلته الكريمة .

إلى كل أصدقائي وصديقاتي خاصة دفعة ماجستير مدن، ثقافات ومجتمع.

إلى كل باحث يسعى لتطوير البحث العلمي أهدي لك نجاحي هذا.

إلى كل من دعمني ولو بفكرة أو بتشجيع.

إلى قراء هذه الرسالة، كل الشكر والتشجيع والدعاء لكم بالنجاح أكثر.

نسيمة بن هملة

فهرس الموضوعات

العنـــــــوان	الصفحة
البسملة.	
كلمة شكر.	
الإهداء.	
الفهرس.	
مقدمة عامة.	22-10
الفصل الأول: الأسرة في المجتمع الجزائري.	
مقدمة الفصل.	24
1- نظريات الأسرة.	26
1-1- النظرية البنائية والوظيفية.	26
1-2- نظرية التبادل.	28
-3- نظرية التفاعل الرمزي.	33
1-4- نظرية الصراع.	36
1-5- النظرية التطورية.	38
2- وظائف الأسرة.	42
2-1- الوظيفة الجنسية.	43
2-2- وظيفة الإنجاب ورعاية الأطفال.	44
2-3- وظيفة الإشباع العاطفي.	45
2-4- الوظيفة الإقتصادية.	46
2-5- الوظيفة التعليمية.	47
2-6- الوظيفة الدينية الأخلاقية.	48
2-7- وظيفة التنشئة الإجتماعية.	50
2-8- وظيفة الحماية.	51
2-9- الوظيفة النفسية والعاطفية.	52

2-10- الوظيفة الترفيهية.	53
3- خصائص الأسرة الحضرية.	55
خاتمة الفصل.	59
الفصل الثاني: ماهية الطلاق.	
مقدمة الفصل.	61
1- أقسام الطلاق.	64
1-1- الطلاق الرجعي.	64
1-2- الطلاق البائن.	64
أ- بائن بينونة صغرى.	65
ب- بائن بينونة كبرى.	65
2- أشكال الطلاق.	66
2-1- الطلاق بالإرادة المشتركة للزوجين.	66
2-2- الطلاق بالإرادة المنفردة للزوجين.	67
2-3- التطليق.	68
2-4- الخلع.	68
3- العوامل الإجتماعية للطلاق.	72
خاتمة الفصل.	84
الفصل الثالث: التغير الإجتماعي وبعض المشكلات الأسرية المساهمة في الطلاق.	
مقدمة الفصل.	86
1- التغير الإجتماعي ومدى مساهمته في إحداث الطلاق.	87-88
2- بعض المشكلات الأسرية وعلاقتها بالطلاق.	91
2-1- مشكلة الصراع الأسري.	92
2-2- مشكلة التفكك الأسري.	92
2-3- أنواع التفكك الأسري.	93
أ- التفكك الأسري المادي الإجتماعي.	93
ب- التفكك الأسري النفسي.	93

3- أهم مظاهر التفكك الأسري بالنسبة للطلاق.	93
4- بعض الحالات الزوجية المساعدة على وقوع الطلاق.	94
4-1- تعدد أسباب الزواج عند المقبلين عليه واختلافهم في تصوراتهم وتوقعاتهم لأدوارهم.	94
4-2- إختلاف المقبلين على الزواج في تصوراتهم وتوقعاتهم لأدوارهم.	96
4-2-1- أسس الإختيار للزوج.	98
أ- الإختيار للزوج على أساس المال.	98
ب- الإختيار للزوج على أساس الجمال.	98
ت- الإختيار للزوج على أساس الدين والأخلاق.	98
4-2-2- معايير الإختيار للزواج .	99
أ- معيار العمر.	99
ب- معيار المكانة الإجتماعية.	99
ت- المعيار الإقتصادي.	100
ث- معيار النفوذ والسلطة.	101
خاتمة الفصل.	103
الفصل الرابع: التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري.	
مقدمة الفصل.	105
1- التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري.	106
1-1- الطلاق في المجتمع الجزائري قبل ثورة التحرير.	106
1-2- الطلاق في المجتمع الجزائري أثناء ثورة التحرير.	108
1-3- الطلاق في المجتمع الجزائري بعد الإستقلال.	110
2- المقاربة السوسيولوجية للطلاق والرابطة الإجتماعية.	115

خاتمة الفصل.	118
الفصل الخامس: تمثلات الطلاق من منظور المجتمع الوهراني.	
مقدمة الفصل.	120
1- تطور نظام الزواج في المجتمع الوهراني.	121
2- موقف ونظرة المرأة المطلقة الوهرانية للطلاق ونظرة المجتمع لها.	131
3- وضعية الوظائف القديمة والجديدة في حياة المرأة المطلقة.	137
4- إعادة النظر في الرابط الإجتماعي.	142
خاتمة الفصل.	147
الخاتمة العامة.	149
قائمة المراجع.	
الملاحق.	

الفصل الأول
الأسرة في المجتمع الجزائري

مقدمة الفصل:

الأسرة هي جماعة إجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وإمرأة تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة وأبنائهما ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية وتهيئة المناخ الإجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأطفال ونلاحظ أن الجماعة التي تتكون على هذا الأساس وتمارس هذه الوظائف و التي تختلف في بنائها إختلافا واضحا ومن تم يتعين تعريف الأسرة و أن يتضمن الإشارة إلى النماذج لهذه الجماعة. [1]

في المجتمع

1-الأسرة الممتدة العائلة الكبيرة: وهي الأسرة التي عرفت في السنوات الماضية العيش معا وهي التي يرتبط فيها الأفراد ببعضهم البعض من أصل قرابي واحد تحتوي هذه |لأسر على نواة يمكن أن تمتد إلى ثلاثة أحقاد[2]

و بعبارة أخرى تتكون الأسرة الممتدة من أسرتين نوويتين أو أكثر ينتسبون من خلال علاقة الأب بالإبن عن طريق إلحاق الأسرة النووية للبالغ المتزوج بأسرة والديه.[3]

1-محمد عاطف غيث،قاموس علم الاجتماع،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1996،ص176.

2-حسين عبد الحميد احمد رشوان،الأسرة والمجتمع، الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،سنة 2003،ص34.

3-عبد الهادي الجوهري،قاموس علم الاجتماع ،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،ط1998،3،ص:19.

وهدا ما يمكن إظافته إلي هذين التعريفين هو أن الأسرة الممتدة في المجتمع عامة و الحضري منه على وجه الخصوص،عرفت نوعا من التغيير إذ أصبحت تتقلص تدريجيا فالملاحظ أنها لم تعد تظم أفرادا كثيرين مثل الأقارب كما كانت في السابق إلا ناذرا ، بل أصبحت تقتصر على الزوجين و أبناهم المتزوجين و غير المتزوجين إضافة إلى البنت المطلقة أو الأرملة ، رغم ذلك فيبقى حجم هذا النوع من الأسر كبير ، في أغلب الأحوال يرجع سببه إلى الخصوبة العالية.

2-الأسرة النووية: تعتبر الوحدة الأساسية للتنظيم الأسري وهي تتألف من الزوجين و أبنائهما وقد تكون مستقلة الأجزاء من الأسرة الكبيرة، و يعتبر الزوج الذي يكون له زوجتان عضو في أسرتين نوويتين أو أسرة مركبة[1] ،ومن هنا يبدو أن الأسرة النووية تقتصر على الزوجين و أبنائهم، و هذا النوع من الأسر ينتشر أكثر في الوسط الحضري مقارنة بالأوساط الريفية وهذا الشكل السائد في المجتمع الجزائري من خلال ما سبق ذكره حول الأسرة عامة وبنوعيها الممتدة و النووية، فإن هذه الدراسة تأخذ بعين الإعتبار الأسرة الجزائية الحالية بغض النظر عن شكلها أو أنواعها و المهم من ذلك أن تكون شهدت حدوث الطلاق في أحد أعضائها سواء كان الرجل أو المرأة.

1-محمد عاطف غيث،المرجع السابق،ص181.

- نظريات الأسرة:

إن السمة العامة للتغيرات التي حدثت في أوروبا أمريكا للأسرة لا يمكن التعرف عليها بسهولة، ولابد عند تفسيرها اللجوء إلى النظريات التي تؤكد المظهر الديناميكي للأسرة. ومن ثم تصلح كأساس لصياغة الخصائص العامة للتغيرات الأسرية وتفسير العلاقات التي تربط أفرادها ووظائفها، وأهم هذه النظريات:

- النظرية البنائية الوظيفية.
- نظرية التبادل الإجتماعي.
- نظرية التفاعل الرمزي.
- نظرية الصراع.
- نظرية التطورية

1-1- النظرية البنائية والوظيفية:

يؤمن أنصار هذه النظرية أن كل جزء من أجزاء المجتمع له وظيفة في المجتمع وأن هناك تساند وتكامل بين جميع أجزاء البناء[1] ، وقد حاول علماء هذه النظرية الكشف عن الوظائف التي تقوم بها الأسرة والتي تخدم إستمرارية المجتمع، وأكدوا أنها تقوم بالعديد من الوظائف بدءا من عملية الحمل والإنجاب إلى الدور الذي تلعبه في تشكيل شخصية الطفل وغرس القيم الأخلاقية و الدينية فيه، كما تقوم بوظيفة إقتصادية وتعليمية كذلك .

1-سلمى عبد الحميد الخطيب،نظرة في علم الاجتماع المعاصر،مطبعة النيل القاهرة،2002،ص372

إن أهم سمات هذه النظرية هي تشبيه المجتمع بالكائن الحي من حيث التركيب والأداء الوظيفي، بإعتبار أن الكائن الحي يتكون من أعضاء ولكل عضو وظيفة يقوم بها والتي تتمثل في الدور الذي يقوم به الجزء (العضو) من أجل إستمرارية الكل (الكائن الحي).

وتهدف الأسرة كذلك إلى توضيح الترابط الوظيفي بين النسق الأسري وبقية أنساق المجتمع الأخرى، وتركز على دراسة الترابط المنطقي بين الأدوار الإجتماعية الأساسية التي تتكون منها الأسرة منها: دور الأب والأم، الإبن والإبنة وعلى آثر هذه الأدوار على تطور الأسرة والجماعة والمجتمع الكبير[1].

فالأسرة هي البوتقة الأولى التي تحيط بالطفل منذ الميلاد حتى يصبح عضوا فعالا في المجتمع، فهي تهدف بإختصار إلى دراسة السلوك الأسري في محيط يسهم في بناء النسق الأسري[2]. ولكن لا يمكن معرفة ما هو وظيفي معرفة ما هو وظيفي و ما هو ليس ضروري لبقاء المجتمع و إستقراره ؟ و على سبيل المثال إعتبر الطلاق حلا وظيفيا بالنسبة للأسرة و المجتمع و كان يمكن النظر إلى الطلاق على أنه (وظيفي) بإعتباره يوفر طريقة منظمة للتفريق بين الزوجين و يمكنهما من إنهاء علاقات سيئة و غير مستقرة. كما تؤكد الموضوع الإستقرار بأن كل النظم الإجتماعية سواء على المستوى الإجتماعي الكبير أو على مستوى الأسرة كلها تسعى إلى مرحلة من الإستقرار و التوازن، و بالتالي تهمل عامل التغير في النظم على أنه غير وظيفي و ربما مهدد بعواقب سيئة ، فهي تنظر إلى الصراع نظرة سلبية سواء الصراع على نطاق الأسرة أو المجتمع.

1-سناء الخولي الأسرةو الحياة العائلية، دار النهة العالمية،بيروت،1981،ص09

2عبد القادر القصير : الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية.دار النهضة العربية. بيروت. ط1. 1999.ص60

-2- نظرية التبادل:

يرى علماء هذه النظرية أن التبادل هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة، فأفراد الأسرة الواحدة يتبادلون العواطف و الخدمات والإتجاهات. وأن الأفراد في تبادلهم يسعون إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكاليف أو خسائر ممكنة. ومن أهم العلماء الذين ساهموا في تأسيس هذه النظريات "ثيبوت وكيلي-Thibaut et Kolt وهومنز وبلو ولوفيس ستوس.

وإنقسم علماء هذه النظرية في طريقة دراستهم للأسرة حيث إهتم بعضهم بدراسة الأسرة من المايكرو سوسيولوجي، وإهتموا بدراسة الجماعات الصغيرة وعلاقات الوجه بالوجه داخلها في حين إهتم الآخرون بدراسة الأسرة من منظور الماكرو سوسيولوجي. وإهتموا بدراسة الجماعات الكبيرة، وعلاقات التبادل بينهما. وأهم مبادئ هذه النظرية هي أن الفرد بطبعه يسعى أي تحقيق أكبر ربح ممكن في العلاقات والتفاعل والمكانات. ولتحقيق هذه الأهداف يضطر الفرد إلى تحمل بعض الخسائر مقابل الوصول إلى الأرباح التي يسعى إليها .

حاول تيبوث-Thibaut وكيلي-Kily تعرف المكافآت بأنها: المتعة أو الرضا أو الإرتياح يشعر به الفرد نتيجة لقيامه بعمل معين، وهذا الرضا أو الإرتياح قد يكون في العلاقات أو في التفاعل مع الآخرين، أو المكانة، أو في العواطف وقد تكون المكافآت مادية أو إجتماعية أو نفسية .

ويمكن معرفة المكافآت التي يحصل عليها الفرد من خلال ملاحظة سلوكه وتفاعله مع الآخرين، أو من خلال سؤاله مباشرة عما يكسبه من علاقاته.

التكاليف بأنها جميع الأشياء التي لا يحبها أو لا يرغب فيها الفرد، سواء كان ذلك في العلاقات أو التفاعل أو المكانة أو المشاعر. وهذه الأشياء هي التي تنفر الفرد وتبعده عن القيام بعمل معين.

فهي بمثابة العقاب للفرد تثنيه عن هذا الشيء كأن يضع الفرد نفسه موضع شك أو عدم ثقة من الآخرين ، فهناك أفعال أو تصرفات أو أوضاع معينة غير مرغوبة في المجتمع مثل العبودية أو الإنحراف أو الطلاق أو الغش و غيرها من السلوكيات التي تجعل الفرد منبوذا أو غير مقبول إجتماعيا .

– الربح: يتحدد الربح وفقا لمفهوم الفرد للمكافآت و التكاليف ، فإذا ما أحس الفرد أن المتعة المترتبة عن عمل معين أقل من التكاليف التي سيخسرها في أداء العمل إذا هو خسر في هذه العملية ، فالخسارة يمكن أن تتحقق بزيادة الأرباح أو بإنخفاض التكاليف و الفرد هو الذي يستطيع أن يقدر الخسارة أو الربح.

وقد حدد علماء هذه النظرية أهم الأشياء التي تدفع الأفراد إلى التبادل[1]هي:

1– القبول الإجتماعي : يدخل الفرد في العديد من العلاقات الإجتماعية بحثا عن القبول الإجتماعي لتصرفاته فهو يبذل جهده للحصول على رضى المجتمع عن تصرفاته و هذا القبول قد يأخذ طابع الحب ، أو الإحترام ، أو المركز أو الإعجاب .

2– الحكم الذاتي: يسعى الإنسان دائما إلى الإستقلالية و إلى إتخاذ قراراته بنفسه دون أي تدخل من الآخرين، لذلك يعمل الفرد دائما إلى إختيار الأعمال أو المكانات أو العلاقات التي توفر له أكبر قدر من الإستقلالية.

3– الغموض: من العوامل الهامة التي تجعل الفرد متحفظا في حياته و في تصرفاته الخوف من المجهول، فالناس لا يعرفون كيف يواجهون المواقف الغامضة غير المألوفة لديهم ، لذا يدخل الأفراد في علاقات متبادلة تساعدهم على مواجهة المواقف الطارئة .

4– الشعور بالأمان: يبحث الناس عن الأشياء التي تمنحهم الشعور بالأمن و الطمأنينة فالفرد حينما يبحث عن المسكن أو العمل فإنما يبحث عن العوامل التي تحقق له الشعور بالأمن

[1]– أحمد البيري الوحيشي،مرجع سابق،384-385.

. فمثلا هو يفضل العمل بمرتب ثابت ، عن العمل بالساعة أو القطعة حيث المرتب غير مضمون و غير ثابت.

5- المال: بما أن المال هو الوسيلة الرئيسية للحصول على السلع والخدمات في المجتمعات الصناعية، لذا فان له قيمة كبيرة في هذه المجتمعات ، ويحرص على إقتنائه.

6- القيم والآراء والإتفاقات: يدخل الأفراد في العديد من العلاقات الإجتماعية ويتبادلون فيما بينهم الآراء، ويحاول كل فرد إقناع الآخرين بآرائه وتوقيع الإتفاقيات والصفقات التي تخدم أهدافه.

7-المساواة : عادة ما يدخل الأفراد في علاقات إجتماعية مثل الصداقة أو الزواج مع الأفراد المساويين لهم، وقليلا ما يحدث صراع بين الأفراد الذين يتساوون في الإمكانيات والفرص في حين أنه كثيرا ما يحدث الصراع بين الجماعات التي تختلف في الإمكانيات والفرص في حين أنه ما يحدث الصراع بين الجماعات التي في الإمكانيات و الفرص[2].

وحاول علماء هذه النظرية تطبيق مبدأ التبادل داخل الأسرة، فدرسوا علاقات التبادل بين الآباء والأبناء وأكدوا أن الآباء عادة ما يتحملون مسؤولية تربية الأبناء ورعايتهم وتقديم المأكل والمسكن والملبس لهم. مقابل ذلك نجد أن الأطفال في الكثير من المجتمعات التقليدية يدخلون سوق العمل في سن مبكر ويساعدون أهاليهم في العمل الزراعي أو الرعوي. أما في المجتمعات الصناعية الحديثة فلم يعد الأبناء يدخلون سوق العمل في سن مبكر، بل أصبحوا يكملون تعليمهم، و لذا فإن نوعية الخدمات التي يقدمونها قد تغيرت.

كذلك حاول العلماء تطبيق هذه النظرية على ظاهرة عمل المرأة فوجدوا قرار المرأة للعمل يعتمد على مقارنتها بين الإيجابيات والسلبيات المترتبة على هذا العمل، فإذا وجدت المرأة أن الفوائد

[2]-سلمى عبد الحميد الخطيب،مرجع سانق، 378-379.

أكبر من الأضرار المترتبة عن العمل دخلت مجال العمل والعكس صحيح إذا ما وجدت المرأة أن السلبيات أكبر، فإنها قد تختار البقاء في المنزل ورعاية الأطفال.

وقد حاول بعض علماء الاجتماع معرفة عن أكثر النساء العاملات لإرضاء أنفسهن في مجال العمل ، فوجدوا أن المرأة من الطبقة الوسطى أكثر رضا عن نفسها

و عن عملها من المرأة في الطبقة العاملة لعدة أسباب منها:

إن ظروف عمل المرأة من الطبقة الوسطى جيدة و راتبها أفضل،و لإحساسها بأنها غير مجبرة على العمل مثل المرأة من الطبقة الدنيا، كذلك وجد أن المرأة التي لديها أطفال في سن صغير أقل من سنتين هى غالبا ما تفضل الجلوس في البيت للعناية بالطفل

إن رعاية الطفل مكلفة ماديا أكثر كما أن الراحة النفسية التي تشعر بها الأم عند رعاية صغيرها تفوق المتعة التي تشعر بها عند الخروج للعمل.

إن أفكار و مفاهيم هذه النظرية الرئيسية إستعملت في التنبؤ بميدان واسع من أنماط السلوك الإجتماعي و في تفسير العلاقات الزواجية و الأسرية .

وقد وفرت هذه النظرية عدة تفسيرات مفيدة لكيفية بداية العلاقات بين الزوجين، و كيفية إختيار شريك الحياة فمثلا لتفسير حالات الطلاق في الأسرة، ترى نظرية التبادل أن السبب في الطلاق يرجع إلى خلل في عمليات التبادل و عدم العدالة في توزيع الكفاءات أو الفوائد، فإذا شعر أحد الزوجين مثلا بأنه يعطي الكثير (للزواج) أكثر من الآخر وأن تكاليف هذا العطاء تفوق بكثير الفوائد المتوقعة فإن هذا الظرف قد يقرر إنهاء الزواج .

و هذا ما أكدته لنا بعض التصريحات: "فى حياتى مع راجلى شفت روحى غير أنا لى نعدلو هو يغرب فيه، يقولو ناس بكرى من عندى و من عندك تنطبع وإلى غيرمن عندى تنقطع "مقابلة رقم: 10. و فى مقابلة أخرى تقول "إلى شفت زوج متفاهمين، تعرف بلى الدرك على واحد " مقابلة رقم :19

1-3- نظرية التفاعل الرمزي:

يرى علماء نظرية التفاعل الرمزي أن الأسرة يجب أن تدرس لا كنموذج مثالي يحدد ما يجب أن تكون عليه الأسرة ولكن كما هي في الحياة اليومية للأفراد. فهي تدعوا إلى إستقصاء الأفعال المحسوبة للأشخاص مع التركيز على أهمية المعاني وتعريفات الموافق والرموز والتفسيرات ...الخ. ذلك لأن التفاعل بين بني الإنسان وفقا لهذه النظرية يتم عن طريق إستخدام الرموز وتفسيرها، والتحقق من معاني أفعال الآخرين[3].

فليس هناك أسرتان متشابهتان لدرجة التطابق فكل أسرة لها علاقاتها الخاصة بها والتي تميزها عن الأسرة الأخرى.

وتلعب الأسرة دورا مهما في تحديد الأدوار التي يتوقع من الأفراد القيام بها كدور الأب والأم والإبن والإبنة وغيرهم، و لكن الأفراد عادة ما يقومون بأداء الأدوار المتوقعة منهم أداؤها كما يجب، فالفرد يحاول أن يستوعب الدور المتوقع منه أولا. ثم يحاول من خلال تعامله اليومي مع الآخرين إدخال بعض التعديلات على دوره وفقا للرموز التي إكتسبها في مرحلة الصغر، و وفقا للظروف المحيطة به. لذلك نجد أن علاقة كل زوجين تختلف عن علاقة الأزواج الآخرين.

ومن أهم العلماء المؤسسين لنظرية التفاعل الرمزي: "جيمس-James" و "ميد -Mead" و"Dewey-ديوى" و"Cooley-كولي"

أهم مبادئ هذه النظرية أن الحياة مليئة بالرموز التي يتوقع من الفرد إكتسابها من البيئة المحيطة به ، و يلعب العقل دورا هاما في تجديد الرموز التي يكتسبها الإنسان ،

و يؤكد و تسعى هذه النظرية أيضا إلى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية كأداء الأدوار ، وعلاقة المركز و مشكلات الإتصال و إتخاذ القرارات و الصراع و حل المشاكل و

[3]- عبد القادر القصير،مرجع سابق،ص60.

المظاهر المختلفة الأخرى التي تسمح بتفاعل الأسرة ، و العمليات الكثيرة التي تبدأ بالزواج و تنتهي بالطلاق[4].

و لا يوجه علماء التفاعل الرمزي إهتمامهم لفكرة الربح و الخسارة و دورهما في توجيه سلوك الأفراد كما يرى ذلك علماء نظرية التبادل التي سبق ذكرها . فعلما هذه النظرية لا يؤمنون بأن السعي وراء الربح هو المبدأ الرئيسي الذي يوجه سلوك الفرد

و لكن طريقة فهم الفرد و تفسيره للمواقف عقليا هي الأهم ، حيث أنهم يؤكدون على دور العلاقات الحميمية التي تتكون بين أفراد الجماعات الأولية كالأسرة في التأثير على تفكير الفرد و على التفسيرات و المعاني التي يكونوها عن الموافق المختلفة ، و هم يجدون أنه من الصعب توقع سلوك الأفراد بناء على الظروف الإجتماعية المحيطة بهم

بل لابد من النظر إلى الجوانب النفسية من شخصيات الأفراد، و هي الغامضة من الشخصية .و جدير بالذكر أن علماء نظرية التفاعل وجهوا شطرا كبير من إهتمامهم لدراسة الدور الإجتماعي و تحليله .

كيف يكتسب الفرد دوره ؟

و ما سبب حدوث صراع الأدوار؟

و ما سبب الضغوط التي يواجهها البعض في أداء الأدوار المتوقع منهم أداؤها؟ .

«فعلى سبيل المثال ، أن التغيرات في أدوار الأبوة أو الوالدين تؤثر في العلاقات بين الزوج و الزوجة من خلال تشكيل أدوار جديدة و زيادة التعقيد في وحدة الأسرة .

و بالمثل فإن حياة الأسرة تخلف شيئا ما في المنازل التي تشارك الأم من خلالها قوة العمل مدفوعة الأجر أو حيث يكون العائل الاقتصادي للأسرة في حالة بطالة ، كما إن فقدان أدوار

– -علياء شكري واخرون ،الاسرة و الطفولة، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،ط01،(د.ت)،ص30-31 .

الأسرة الخطيرة مثل ذلك الذي يحدث في وقت الطلاق لها نتائج أوسع على آداء الأسرة لوظائفها » .

نستنتج من هذه النظرية أنها تسعى إلى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية مثل آداء الآراء، علاقات المركز، مشكلات الإتصال، إتخاذ القرارات، الصراع وحل المشكلات والمظاهر المختلفة الأخرى التي تسمح بتفاعل الأسرة والعمليات الكثيرة التي تبدأ بالزواج و تنتهي بالطلاق.

1-4- نظرية الصراع:

من النظريات الإجتماعية التي إهتمت بدراسة الأسرة نظرية الصراع ، إذ حاول علماؤها تطبيق مبادئهم في دراسة الزواج و الأسرة ، لذا وجه أنصار هذه النظرية إهتمامهم للكشف عن كيفية إستغلال الأفراد داخل قوتهم في سبيل تحقيق أهدافهم

وغاياتهم لكنهم لم يعتبروا العلاقات الأسرية كنوع من الصراع الطبقي ، حيث الرجل يمثل الطبقة الحاكمة و المرأة تمثل الطبقة المحكومة ، و لكنهم حاولوا معرفة كيف يحاول كل فرد من الأسرة إستغلال إمكانياته المتاحة للوصول إلى غاياته[5].

وقد إستعملت نظرية الصراع في دراسة المشاكل والإختلافات داخل مؤسسة الزواج والأسرة. حيث كان هدفهم في مجال الإرشاد الأسري والزواجي هو القضاء أو الأقل التخفيف من حدة الصراع الأسري، فقد كانوا ينصحون الأزواج بأن الصراع شيء غير جيد لمؤسسة الزواج، الأمر الذي يجعل الزوجان يشعران بالذنب إذا ما تخاصما أو تصارعت وجهات نظرهم إتجاه أمر من الأمور و خاصة الأسرية[6].

1/-سامية محمد جابر و اخرون ، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،2001،ص191.
2/-احمد البيري الوحيشي، مرجع سابق،ص401.

كما حاول علماء الصراع دراسة العلاقات الزوجية و العلاقات الوالدين بين أفراد الأسرة الواحدة وإعتبروا أن الصراع داخل الأسرة ما هو إلا شكل من أشكال إستخدام القوة ضد الآخرين، فحاول علماء الصراع معرفة مصادر قوة كل فرد من أفراد الأسرة

و كيف يستغلها في التأثير على إتخاذ القرارات داخلها .

ومن أمثلة ذلك كيف يمكن للمرأة التأثير على القرارات داخل الأسرة لخدمة مصالحها؟ أو ما هي الوسائل التي يستخدمها الأبناء للتأثير على قرارات الأسرة رغم ضعفهم مقارنة بآبائهم[7].

نجد أن هذه النظرية تنطلق من منطلق ضعيف ومحدد، إذ أنها تنظر نظرة كلية إلى النظم الإجتماعية من خلال صراع القوة وفرض التغير، ويعتقد بعض النقاد بأنه ليس كل أنماط التفاعل والعلاقات الإجتماعية يسيطر عليها أو يسودها الخلاف والصراع، كما أن الصراع لا يؤدي دائما إلى التغير الإجتماعي ولا التغير الإجتماعي هو دائما نتيجة الصراع، كما أن إستعمالها (النظرية) في مجال الأسرة ليس بالقدر الذي إستعملت فيه نظريات أخرى.

1- معين خليل عمر: علم الاجتماع الأسرة: دار الشروق. عمان – الأردن سنة :1994.

ص: 44-45.

1-5- النظرية التطورية:

يرى هذا أن كل شيء في الوجود يخضع لقانون التطور والنمو عبر الزمن بما فيه الأسرة وسلوك الفرد الإجتماعي الذي ينتج عن تفاعله مع أفراد أسرته ومحيطه الخارجي.

ويرى أيضا أن لكل مرحلة تطورية ظروفا وشروطا تلزم الأسرة القيام بمهام معينة لكي تواجه شروط وظروف مرحلة تطورية جديدة أو لكي تتقبل حالة التغير الآتيه.

وغالبا ما تمثل ظروف وشروط الأسرة أهدافها وغاياتها، لأنها غير مستقلة بذاتها عن باقي الأنساق الإجتماعية وفي الوقت ذاته غير معتمد عليها بشكل تام، فهي لا تقبل أي شيء آت من الأنساق الإجتماعية و تمثل وحدة فريدة خاصة بها من حيث العمر والجنس والتركيب وتعرضها لمؤشرات العالم الخارجي تخضع لها فيما بعد وقدرتها في تحقيق مهامها التطورية، أي لا توجد وحدة واحدة لكل أنواع الأسر، بل تختلف حسب المتغيرات.

وإزاء هذه الرؤية وضعت هذه النظرية ثمانية (08) مراحل لتطور و نمو الأسرة حسب شكل دائري سماه دور حياة الأسرة [8]. وكانت صاحبة هذا الصراع الدائري "إيفلينن ميلز" الذي نشرته عام 1957 أوضحت فيه طريقة ومستوى عيش أفراد الأسرة وكشفت أيضا النقاب عن ظروف وشروط كل مرحلة تطورية تمر عبرها الأسرة لكي تشبع الحاجات الثقافية والإجتماعية والبشرية وتسهل تحول الأسرة من مرحلتها الراهنة إلى مرحلة تطورية أرقى ولمواكبة التغيرات المرحلية.

[8]-نفس المرجع،ص93.

تعريف النظرية التـطورية:

يرى أصحاب هذا المذهب أن كل شيء في الوجود يخضع لقانون التطور والنمو عبر الزمن، بما فيه الأسرة وسلوك الفرد الإجتماعي الذي ينتج عن تفاعله مع أفراد أسرته ومحيطه الخارجي، ويرى أيضا أن لكل مرحلة تطورية ظروفا وشروطا تلزم الأسرة القيام بمهام معينة، لكي تواجه شروط و ظروف مرحلة تطورية جديدة أو لكي تتقبل حالة التغير الآتية .

وغالبا ما تمثل ظروف وشروط الأسرة أهدافها وغاياتها ، لأنها غير مستقلة بذاتها عن باقي الأنساق الإجتماعية، وتمثل وحدة فريدة خاصة بها من حيث العمر والجنس والتركيب وتعرضها لمؤشرات العالم الخارجي ، تخضع لها فيما بعد وقدرتها في تحقيق مهامها التطورية، أي لا توجد وحدة واحدة لكل أنواع الأسر بل تختلف حسب المتغيرات.

وإزاء هذه الرؤية وضعت هذه النظرية ثمانية مراحل لا تطور ونمو الأسرة حسب شكل دائري سماه دورة حياة الأسرة[9].

وكانت صاحبة هذا الصراع الدائري "ايفلينن ميلز"الذي شرته عام 1957 أوضحت فيه طريقة ومستوى عيش أفراد الأسرة، وكشفت أيضا النقاب عن ظروف وشروط كل مرحلة تطورية تمر عبرها الأسرة لكي تشبع الحاجات الثقافية والإجتماعية والبشرية وتسهل تحول الأسرة من مرحلتها الراهنة إلى مرحلة تطورية أرقى ولمواكبة التغيرات المرحلية .

والمراحل الثمانية التي حددتها "إيفلينن ميلز" لدورة حياة الأسرة هي كالأتي [10]:

*المرحلة الأولى :

تبدأ من زواج الخطيبين وتنتهي قبل ميلاد الولد الأول (أي أسرة تضم زوجين بدون طفل)

*المرحلة الثانية :

[9]-معين خليل عمر،علم الاجتماع الأسرة،دار الشروق، عمان الاردن،1994،ص39.

2-نفس المرجع،ص40.

تبدأ من ميلاد الطفل الأول وتنتهي لغاية بلوغه 30 شهرا (أسرة تضم زوجين وطفل)

***المرحلة الثالثة:**

تبد امن قبل دخول الأبناء إلى المدرسة وتنتهي إلى غاية بلوغهم ستة أعوام (أسرة من زوجين وأبناء تتراوح أعمارهم من عامين و نصف وتنتهي إلى غاية ستة أعوام)

***المرحلة الرابعة:**

تبدأ من دخول الأبناء المدرسة وتنتهي إلى غاية بلوغهم سن 13 سنة (دائرة تضم زوجين وأبناء تتراوح أعمارهم من ستة أعوام إلى غاية 13 سنة)

***المرحلة الخامسة:**

تبدأ من مرحلة المراهقة 13 سنة وتنتهي إلى غاية بلوغ الأبناء سن 20 (أسرة تضم زوجين وأبناء تتراوح أعمارهم بين 13 سنة و تنتهي إلى غاية 20 سنة)

***المرحلة السادسة:**

تبدأ من مغادرة الإبن الأول لأسرته والعيش بعيدا عنها وتنتهي بمغادرة الابن الأخير لها (يصبح بيت الأسرة مركز لإبحار إلى العوالم الإجتماعية الأخرى)

***المرحلة السابعة:**

تبدأ من مرحلة العيش الفارغ وتنتهي إلى مرحلة تقاعد الزوجين أي إحالتهما على المعاش

***المرحلة الثامنة:**

تبدأ من تقدم عمر الزوجين نحو الشيخوخة وتنتهي بوفاة احدهما أو كليهما[11].

[11]-احمد البيري الوحيشي : الأسرة و الزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي،الجامعة الفتوحة،ليبيا،1998،ص423-424

لكن هذه المراحل التي قدمتها "ايفلينن " ليست نهائية ولا تطبق على جميع الحالات وإنما تصلح كمصنف للدراسة والتحليل .

والحقيقة أن دورة حياة الأسرة متصلة وكل مرحلة مننها ليس لها بداية ولا نهاية بصورة محددة .

وعموما فان النظرية التطورية حسب تأكيد بعض روادها أنها في حالة نمو وآنها ستتغير بمرور الوقت ، كما أنها تشارك المدخل البنائي الوظيفي فكرته الأساسية في أن هناك متطلبات (أعمال)معينة، توصف بأنها جوهرية لا بد أن تتوافر من أجل وجود الأسرة وبقائها وإستمرارها .

وأن التغير في أي جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى تغير في أجزاء النسق الأخرى.

كما تتفق النظرية التطورية كذلك مع مدخل التفاعل الرمزي في أهمية الأوضاع والأدوار والعمليات التفاعلية، إلا أن الميزة الوحيدة التي تنفرد بها هذه النظرية هي محاولتها التمسك ببعد الزمن عن طريق إستخدامها مفهومات مثل:التسلسل الدوري.

2وظائف الأسرة:

وعلى الرغم من إختلاف أشكالها ودرجة تطورها فإن الأسرة تؤدي بعض الوظائف لكل من الفرد والمجتمع وترتبط هذه الوظائف مع بعضها البعض حيث كل وظيفة تكون مكملة لوظيفة أخرى ،فالأسرة كمؤسسة إجتماعية ونظرا لأهمية الوظائف تمثل الأسرة أساس بناء المجتمع حيث يقوم هذا الأخير بتشكيل وتحديد الوظائف التي تقوم بها تساعد المجتمع على بقائه وعدم فنائه وإذا ما تفحصنا جيدا وظائف الأسرة لأدركنا على الفور أنها تطورت فبعد أن كانت وظائف الأسرة واسعة جدا تشمل جميع الجوانب الإجتماعية أصبحت اليوم تلك الوظائف تنقص شيئا فشيئا لتترك المجال لمؤسسات إجتماعية أخرى تقوم بها ،حيث كانت الأسرة في الماضي تقوم بمختلف الوظائف الإقتصادية، الدينية، الإجتماعية، الخلقية، القضائية والتربوية...الخ وبصفتها هيئة إقتصادية. فإنها تقوم بإنتاج الخيرات وتقوم بتوزيعها وإستهلاكها وبصفتها الهيئة السياسية فهي تشرف على شؤون سياستها بنفسها، وبصفتها هيئة قضائية فهي تفصل في مختلف القضايا العالقة بين الأفراد وتعمل على إسترجاعها الحقوق لأصحابها، وظلت هذه الوظائف قائمة إلى أن "أدى التغير والتطور الذي لحق بالمجتمع نتيجة لإنتقاله من حالة التجانس (المجتمعات البسيطة) إلى حالة اللاتجانس(المجتمعات المعقدة) ونشأة المدن وإنتشار الهجرة الريفية الحضرية والثورة الصناعية، وما أحدثته في المجتمع من تغيرات إقتصادية، سياسية، إجتماعية وثقافية أكبر الثر على وضع الأسرة التقليدية ووظائفه[12].

فتلك التغيرات التي طرأت على المجتمع أثرت بدوره على الأسرة وبالتالي إنتقلت الوظائف المخصصة للأسرة إلى هيئات أخرى متخصصة وبالتالي فقدت الأسرة البعض من وظائفها ،وسوف نتطرق إلى أهم الوظائف التي أصبحت تقوم بها.

الأسرة الحديثة وأهم التغيرات التي طرأت عليها ومن أهم هذه الوظائف ما يلي:

[12]- سيد احمد غريب و آخرون،دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،1995، ص30.

1- الوظيفة الجنسية:

تعتبر الأسرة البيئة التي إصطلح عليها الشرائح المنزلة لتحقيق الغرائز الجنسية بصورة يقرها المجتمع ويعترف بثمرات هذا الإتصال، وتؤدي الوظيفة الجنسية إلى تقوية العلاقة الإجتماعية بين الزوج والزوجة ولا عجب إذا لاحظنا أن كثيرا من حالات الطلاق تتم بسبب الضعف الجنسي[13]، هذا أكدته لنا المقابلة رقم(13) أن:" من الأسباب الهامة التي يعود لها طلاقي هو عدم تفاهمنا في الجانب الجنسي"

ومع أن هناك عددا من المجتمعات تسمح بممارسة الجنس قبل الزواج دون معارضة، وأن مجتمعات أخرى تضع عقبات كثيرة إزاء هذا النوع من العلاقة الجنسية قبل الزواج ، ولا تعترف بثمرة هذه الخبرة على الإطلاق ،وتفيد النظم الإجتماعية حرية الفرد في إختيار الزوجة ولا تبيح له هذا الإختيار إلا في طبقات أو فئات معينة وتحضره في طبقات أوفئات أخرى[14].

وتختلف المحرمات من الفساد من ثقافة إلى أخرى ،وتخضع للنظم الإجتماعية السائدة في المجتمع ،وهناك قيود ترجع إلى إختلاف الدين أو الطبقة أو العنصر ،ومعنى هذا أن المسموحات الجنسية تختلف إختلافا كبيرا من ثقافة إلى أخرى[15] .

من بين الوظائف الأساسية التي تسعى إليها الأسرة هي الإنجاب الأطفال ورعايتهم وهذا عن طريق الزواج الذي يعد ظاهرة اجتماعية تستلزم القبول من طرف المجتمع والأسرة

2- وظيفة الإنجاب ورعاية الأطفال :

هي الجماعة الأولى التي يكتسب منها الطفل عاداته ومعتقداته وإتجاهاته في المجتمع ويتعلم منها مختلف القيم والمبادئ التي يتخذها من أجل إكتساب شخصية قوية. فالطفل يجب أن ينشأ ويكتسب عادات المجتمع الذي يعيش فيه، ووظيفة إنجاب الأطفال ليست كافية، بل يجب تقديم

[13]--حسين عبد الحميد رشوان الاسرة و المجتمع دراسة في علم الاجتماع الاسرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2003،ص39

[14]-عبد القادر القصير،الاسرة المتغيرة في مجمع المدينة العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت،ط01،1999.

[15]- محمود حسن الأسرة ومشكلاته، دار النهضة العربية بيروت ،1981،ص15

الرعاية والإهتمام والحب والطمأنينة للطفل، وتلقينه الأخلاق الحميدة وتنهيه عن إرتكاب الحماقات والأعمال السيئة كشرب الخمر ،الزنا ،العنف ومخالطة رفقاء السوء ...الخ. وتقوم الأسرة كذلك بتلقينه مختلف القيم والعادات والمعتقدات أي ثقافة مجتمعه بالإضافة إلى تعليمه لغته الرسمية وهذا حتى تكون تنشئته صالحة مبنية على أسس سليمة مفيدة للفرد نفسه ولأسرته وحتى لمجتمعه ،وبالإضافة إلى هذا " فالأسرة تتحمل المسؤولية الأولى في إستبدال أفراد الأسرة الذين وافتهم المحنة أو هاجروا "وبدلك تساعد على بقاء واستمرار المجتمع من جيل إلى جيل[1]

1/ سيد احمد و اخرون، مرجع سابق،ص27

3- وظيفة الإشباع العاطفي:

إن وظيفة الإشباع العاطفي ذات أهمية كبيرة وتزداد أهميتها بكثرة في الوقت الراهن فالأسرة تعمل على توفير العاطفة للفرد وليس الفرد الذي يتلقاها بنفسه ،فالعاطفة تختلف من جراء معاملة الأم لابنها أو الأب لابنه وتختلف أيضا من جراء معاملة الزوج لزوجته والزوجة لزوجها،فهده العاطفة بين أعضاء الأسرة تؤدي إلى التفاهم والمحبة داخل الأسرة ،وقد "وصفت الأسرة الحديثة بأنها البيئة الحميمة فهي خير من يوفر ذلك فالزوجة تحب زوجها ولم تكتمل سعادتها ما لم يبادلها زوجها الحب وكذلك الزوج والأبناء وفي ضوء تلك المحبة تنشئ الأطفال نشأة صحيحة وتجعلهم مواطنين صالحين

4- الوظيفة الإقتصادية:

نتيجة للتطور الصناعي في المجتمعات المتقدمة تحولت الوظيفة الإقتصادية للأسرة من وحدة منتجة، تستهلك جزء كبير مما تنتجه إلى وحدة مستهلكة فقط ،تعتمد بالدرجة

الأولى على ما تنتجه المصانع والمؤسسات الاقتصادية[16].

فكان الزواج يتم أساسا على مهارة المرأة الإقتصادية ومساعدتها لزوجها من أجل بقاء الأسرة ،أما اليوم فأصبح دخل الأسرة محدودا مما أدى بإفرادها إلى الخروج للعمل من أجل سد حاجياتهم ومطالبهم اليومية وهذا من غلاء المعيشة وتطور الحياة الإجتماعية "كل هذا أدى إلى نشأة روابط وعلاقات إقتصادية خارج محيط الأسرة[2]

مما أدى بالفرد إلى توسيع علاقاته الشخصية وبالتالي بروز ظاهرة الزواج عن طريق الحب والتعارف واللقاءات المستمرة للجنسين. بالإضافة إلى ذلك تقوم الأسرة بأعباء إقتصادية،فهي تستعمل ضرورة الموازنة بين دخلها وإحتياجاتها وهذا ما يساعد على إستقرارها ،لذلك فان خالات المشكلات الأسرية ومنها التصدع الأسري والطلاق وغيره تنتج بسبب القصور المادي[3]

1 -عبد *القادر القصير ، مرجع سابق،ص27.*

2-خليل جميلي خيري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1993،ص26.

3-عبد القادر القصير، مرجع سابق،ص71.

5- الوظيفة التعليمية:

طرأت على الوظيفة التعليمية عدة تغيرات، حين كانت الأسرة في الماضي تقوم بتعليم الذكور الأعمال الخارجية خاصة الزراعة والرعي وبإعتبارها المصدر الوحيد المخصص للعيش ،أما البنات فكانت تقوم بتعليمهن الأعمال المنزلية منذ الصغر بالإضافة إلى هذا كانت الأسرة تقوم ببعث أطفالها لتعلم القرآن الكريم في مختلف الزوايا والكتاتيب الموجودة آنذاك،كما كانت الأسرة الجزائرية تعلم أبنائها فرائض الإسلام كالصلاة،الزكاة

والصوم ...الخ[17]،أما اليوم فلم تعد الأسرة تقوم بهذه الوظيفة إلا بصفة جزئية ،وهذا لوجود عدة مؤسسات تعليمية وتربوية تقوم بهذه الوظيفة كالمدرسة والمسجد وخاصة بغد إنتهاج الجزائر ديمقراطية التعليم ومجانيته، مما أدى بالأسرة إلى فتح أعمال لكل من الذكور والإناث للإلتحاق بالمدارس وهذه ما زاد في توسيع العلاقات والروابط بين الجنسين خارج نطاق الأسرة وهذا ما ساعد على تغيير الكثير من الإتجاهات والقيم المتعلقة بشريك أو شريكة الحياة .

لكن على الرغم من فقدان الأسرة للكثير من وظائفها التعليمية والتربوية فهي لا تزال تلعب دورا مهما في تحديد إتجاهات الطفل وتوجيه ميوله وإهتماماته في الحياة وتعليمه الكثير من الخبرات التي يحتاج إليها في حياته العملية .

1- الحوات مبادئ علم الاجتماع، منشورات الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،ط2، 233،1995.

6- الوظيفة الدينية والأخلاقية :

أ- الوظيفة الدينية: مازالت الأسرة تلعب دورا هاما في غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الأبناء فعادة ما يكتسب الطفل الأسس والمبادئ الدينية من الأسرة التي ينتمي إليها ،فهي التي تحدد له الدين الذي سيتعقد في حياته ،وتعلمه الواجبات الدينية كالصلاة والصوم وغيرها من الممارسات الدينية المطالب بها[18].

فنظرته إلى الدين والوجود والعبادات وكيفية تعامله مع الناس تعتمد على الأسرة التي ينشأ فيها، وفي نفس الوقت نجد الأفراد يعملون على الدفاع والتمسك بالقواعد الدينية باعتبارها قواعد تلعب دورا هاما في عملية الضبط الاجتماعي للأفراد وللمجتمع والمحافظة على الأخلاق[2].

ب- الوظيفة الأخلاقية: الأخلاق ليست مجموعة من القوانين المجردة ولكنها أسلوب في التعامل مع الناس في مواقف الحياة العملية[3] ،فالأسرة تعمل على تلفين وتعليم أطفالها السلوكيات السوية وتوضيح الصواب من الخطأ،وتعليمهم مختلف المعايير الأخلاقية لأسرتهم ولمجتمعهم باعتبارها تتأثر بأخلاق المجتمع ،فتعلمهم الصلاة وقراءة الكتب المقدسة وطقوس دينية أخرى كالزكاة والصوم .....الخ.

كما تعمل الأسرة على تلقينهم مختلف الصفات والأخلاق الحميدة عن طريق التربية الأخلاقية الصحيحة "وتجبر الفرد أن يلتزم ليس فقط مع جماعة الأسرة وان يعتنق مبادئها،و لكن أيضا قوانين ومعايير وعادات وطرق تفكير المجتمع المحلي الذي تشكل جزءا منه ،وبدلك تساهم في الحفاظ على معايير المجتمع أيضا[19]

-1سلوى عبد الحمد الخطيب،نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل، القاهرة،ط2002،01،ص37

2أحمد يحي عبد الحميد ، الاسرة و البيئة ، المكتب الجامعي، الحديث الاسكندرية،1998،ص16.

3محمد سلامة ، محمدغوباري، الخدمة الاجتماعية ور عاية الاسرة و الطفولة و الشباب، مكبة عكاض، جدة ط1، 1983،ص39.

[19] عبد *القادر القصير ، مرجع سابق،ص271*

7- وظيفة التنشئة الإجتماعية: تعتبر الأسرة البيئة الإجتماعية الأولى للفرد أين يتلقى فيها التربية والرعاية والحنان، ويتعلم فيها مختلف النشاطات التي يجب أن يقوم بها كمساعدة البنت لأمها في شؤون البيت ومساعدة الإبن لأبيه في الشؤون الخارجية كالعمل

من هنا تعود أهمية الأسرة من حيث كونها الخلية الأساسية في عملية التنشئة، ويؤكد رينيه كونيج أن الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده وإستمراره ،بل إنما العامل الحاسم هو الميلاد الثاني أي تكونه من شخصية إجتماعية ثقافية تنتهي إلى مجتمع بعينه تؤمن بثقافة بذاتها والأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا الميلاد الثاني[20] ونتيجة للتغيرات التي طرأت على وظائف الأسرة تغيرت وظائف وأدوا ركل فرد من الأسرة ،حيث أصبح دور الفتاة لا يقل أهمية عن دور الفتى وهذا بعد تعلمها وخروجها إلى ميدان العمل مثلها مثل الرجل ،فأصبحت تختار شريك الحياة بنفسها ولا تمارس عليها أي ضغوطات من طرف العائلة وهذا بسبب المكانة الإجتماعية التي إحتلتها داخل الأسرة.

8- وظيفة الحماية:

كانت الأسرة تقوم بالحماية الجسدية والنفسية والإقتصادية للأفراد إلا أنها بدأت تفقد هذا الدور نتيجة لظهور مؤسسات إجتماعية، تحمي الفرد وهي عبارة عن منظمات إجتماعية تساعد الأسرة على القيام بوظيفتها الأساسية [21]والملاجئ وغيرهم فكل هذه المؤسسات أصبحت تقوم بوظائف أساسية داخل المجتمع فبعد أن كانت الأسرة تقوم بمعالجة المريض في حالة مرضه وتزويده بمختلف الأعشاب اليدوية، أصبحت اليوم المستشفيات هي التي تقوم بهذا الدور كما تعمل الملاجئ على إحتضان الأشخاص الذين ليس لديهم أهل ولا يملكون سكنا خاصا بهم ولا حتى قوتا يوميا، فنجد هناك بعض الملاجئ الخاصة بالمسنين وملاجئ خاصة بالصغار كالأطفال

[20] منير المرصي صرحان،فى إجتماعات التربية، دار النهضة العربية ، بيروت، ط03،1981،ص184

[21] محمد صفوح الاخرس، تركيب العائلة العربية، ووظائفها دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، منشورات وزارت الثقافة و الارشاد القومي ، دمشق،1996،ص139.

اليتامى ...الخ ،وبدوره رياض الأطفال يعمل على مساعدة الأم التي تعمل خارج المنزل على تربية أطفالها .

9- وظائف نفسية وعاطفية:

توفر الأسرة لأبنائها مظاهر الحب والعطف والإهتمام، والرعاية والإستقرار والأمن والحماية مما يساعد على نضجهم النفسي، وقد يتبين بصورة واضحة أن الكثير من الأمراض الفيزيقية التي تصيب الأبناء ترجع إلى الإفتقار إلى الحب و الدفئ والعلاقات العاطفية وإن قدرا كبيرا من التكامل الإنفعالي العاطفي يتوقف على الرغبات الأبناء المتعددة.

ويلاحظ أن هذا الإشباع النفسي والعاطفي لا يقتصر على الأطفال فقط، إذ لا يختلف الأسر كثيرا بالنسبة للكبار، فمنهم من يجدون مسرة كبيرة في مداعبة أطفالهم وفي اللعب معهم ،كما تثير الأسرة في الأطفال العواطف و الإنفعالات الخاصة بالأبوة والأمومة والأخوة وما إلى ذلك.

ومن هنا لا بد أن يدرك الأزواج أن العاطفة المتبادلة نحو الأبناء كانت كفيلة برسم الأبعاد السليمة للسلوك، بحيث يمارس الطفل أنشطته في جو من الأمان النفسي دون الخروج من الحدود المرسومة للسلوك السوي وليتعلم الآباء كذلك...أن التدليل الزائد مثله مثل القسوة الزائدة، كلاهما يضران بنفسية الطفل وتتسببان له الإضطراب النفسي[22].

10- الوظيفة الترفيهية:

كانت الأسرة قديما تتبادل الزيارات مع عدة أسر وهذا من أجل تبادل أطراف الحديث والترفيه عن النفس فكانوا يتناولون مختلف الأحاديث،أما اليوم وبعد مختلف التغيرات التي طرأت على وظائف الأسرة، فقدت هده الأخيرة هذه الوظيفة وهذا لظهور عدة مؤسسات إجتماعية، أصبحت تقوم بهذه الوظيفة كالسينما ومراكز التسلية والترفيه وظهور الحدائق العمومية[23]،وهذا عوضا عن الزيارات

[22] حسين عبد الحميد رشوان ، مرجع سابق،ص50.

[23] سناء الخولي، الاسرة و الحياة العائلية ، مرجع سابق،ص58.

العائلية والحديث في نفس المواضيع، فأصبح السبب اليوم يمل من التكرار اليومي لنفس الأشياء، ويرغب في الترفيه عن نفسه،وبالتالي يتردد بكثرة إلى السينما لمتابعة أفلام الفيديو وكثيرا ما يذهب إلى الحدائق للإستراحة، ولهذا كثرت أماكن اللقاءات والتعارف بين الجنسين،وهذا ما ساعد الشباب على الإختيار الحر لشريك حياتهم .

بعد أن تطرقنا إلى مختلف الوظائف التي تقوم بها الأسرة وأهم التغيرات التي طرأت عليها وأفقدتها الكثير من وظائفها وهذا بطبيعة الحال لا يعني التفكك بأي حال من الأحوال.

بل على العكس من ذلك، فالأسرة لا تزال تقوم بوظائف هامة كالوظيفة الجنسية والتربوية ،فهي تعمل على تربية وتنشئة الأطفال في المراحل الأولى من حياتهم وتلقينهم مختلف الجوانب التربوية والثقافية والأخلاقية التي تخلف لديهم الإتجاهات الأولى في حياتهم الإجتماعية وتنقل إليهم مختلف العادات والتقاليد الخاصة بمجتمعهم .

فلا نستطيع القول بأن الأسرة تخلت عن هذه الوظائف وقد لاحظ "روبرت ماكيفر "

أنه بعد أن فقدت الأسرة وظيفة بعد أخرى عثرت في النهاية على وظيفتها الحقيقية وهي أنها علاقة أولية تقوم على الإرتباط العاطفي بين الزوجة والزوج وأطفالهما حيث

لايمكن مثل هذا الإرتباط العاطفي أن يجد التعبير الحر إلا في ظل الأسرية، ويرتبط ذلك بنمو المجتمع، إذ كلما إزداد هذا النمو إتجهت الأسرة إلى التركيز على هذه الوظيفة[24]

وبالتالي فالأسرة تؤدي وظائف جديدة ستؤثر حتما عليها وتؤدي إلى خلق تقاليد وعادات جديدة في المجتمع ،إضافة إلى أن كل ذلك ينتج بالضرورة مشكلات وصعاب إجتماعية يمكن أن نسميها بتفكك الأسرة أو التضارب بين الجديد والقديم.

[24] عبد القادر القصير، مرجع سابق،ص68.69.

3- خصائص الأسرة الحضرية:

فالأسرة الجزائية لها وظائف و خصائص تمتاز بها فالأسرة الريفية تختلف عن الأسرة الحضرية فلكل خصائص تمتاز بها:

ومن هذا نطرح تساؤلاتنا:

-ما هي النظريات التي تمتاز بها الأسرة؟

-ما هي وظائف الأسرة؟

-ما خصائص الأسرة الحضرية؟

تبدو الأسرة عند النظرة الأولى أنها نظام إجتماعي متميز، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض الخصائص العامة التي نلاحظها عند مقارنة هذا النظام في عدد من المجتمعات القديمة والحديثة وهذه الأخيرة تمتاز بخصائص كثيرة أهمها :

1*- تمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، لاسيما إذا بلغ السن الذي يضفي عليه هذه الأهلية، لأن الأسرة الإنسانية في تطورها فقدت صفتها كوحدة قانونية، فأصبح لكل فرد حق التملك في حدود النظام الإقتصادي للدولة، لأن الملكية لم تعد ملكية جماعية كما كان الحال في النظام الأسري القديم، ولكل فرد حق التصرف بحرية وهو المسؤول الأول عن تصرفاته، وكذلك الحق في أن يعمل وأن يختار ما يناسبه من الأعمال يحصل على أجر مناسب على عمله فلم يعد خاضعا لرب الأسرة أو مقيدا بتوجيه مهني.

2* تغير المركز الإجتماعي لعناصر الأسرة، وكان وضع المرأة في الحياة الإجتماعية أشد المراكز تغيرا لاسيما في نصف القرن الأخير، فقد نزلت إلى ميدان العمل وذاقت حلاوة الكسب، وشعرت بقيمتها الإقتصادية بأنها أصبحت سيدة الموقف، ومن تم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل ، وكان نتيجة هذا الوضع الجديد أن ظهرت شخصيتها وأصبحت

عنصرا إيجابيا تتدخل بحرية في إختيار شريك حياتها وترسم بنفسها خطوط الحياة الزوجية ونازعت الرجل في السيادة على الأسرة بل أصبحت هي المتصرفة في شؤون المنزل والقائمة بأكبر قسط من مستلزماته ومسؤولياته .

3* سيادة الإتجاهات الديمقراطية ، وكان من نتيجة إنتشار النظرية الديمقراطية تحقيق قدر من المساواة فتكافؤ الفرص وإنتشار التعليم العام وخاصة التعليم الإجباري فتعلمت البنت ونالت قسطا كبيرا من الثقافة، وشعرت بحريتها الفكرية وقد إنعكست كل هذه الأضواء في حياة الأسرة الحضرية الحديثة ، فلم يعد المنزل قلعة يملكها الرجل ويقبض على منافذه بل أصبح خلية للإستمتاع والشعور بقيم الحياة الإجتماعية.

وأصبحت النزعة الديمقراطية مسيطرة على مناقشات الأسرة وأصبحت الصراحة والتفاهم الواضح هما العاملان المسيطران على مختلف الإتجاهات في محيطها .

تبدو الأسرة عند النظرة الأولى أنها نظام إجتماعي مميز، و لكنها مع ذلك تتميز ببعض الخصائص العامة التي نلاحظها عند مقارنة هذا النظام في عدد من المجتمعات القديمة و الحديثة ، و هذه الأخيرة تمتاز بخصائص كثيرة أنها:

1- تمتع أفراد الأسرة بالحريات العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي و شخصيته لقانونية لاسيما إذا بلغ سن الذي يضفي عليه هذه الأهلية ، لأن الأسرة الإنسانية في تطورها فقدت صفتها كوحدة قانونية، فأصبح لكل فرد حق التملك في حدود نظام الإقتصادي للدولة لأن الملكية لم تعد ملكية جمعية لما كان الحال في النظام الأسري القديم ولكل فرد حق التصرف بحرية وهو المسؤول الأول عن تصرفاته، وكذاك الحق في أن يعمل وأن يختار ما يناسبه من أعمال يحصل على أجر مناسب على عمله ،فلم يعد خاضعا لرب الأسرة أو مقيدا بتوجيه المهني.

2- تغير المركز الإجتماعي لعناصر الأسرة، كان وضع المرأة في الحياة الإجتماعية أشد المراكز تغيرا في النصف القرن الأخير فقد نزلت إلى الميدان العمل و ذاقت حلاوة الكسب وشعرت بقيمتها الإقتصادية وبأنها أصبحت سيدة الموقف وتستطيع أن تكفي نفسها بنفسها[25].

[25]-حسين عبد الحميد رشوان ، الأسرة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2003 ، ص 32.

ومن تم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل، وكان من نتيجة هذا الوضع الجديد أن ظهرت شخصيتها وأصبحت عنصرا إيجابيا تتدخل بحرية لإختيار الشريك حياتها ترسم بنفسها خطوات الحياة الزوجية ونازعت الرجل في السيادة على الأسرة وأصبحت هي المتصرفة في شؤون المنزل والقائمة بأكبر قسط من مستلزماته و مسؤولياته[26].

3- سيادة الإتجاهات الديمقراطية، فكان من نتيجة إنتشار النظرية الديمقراطية تحقيق قدر من المساواة وتكافئ الفرص وإنتشار التعليم العام، وخاصة التعليم الإجباري فتعلمت البنت ونالت قسطا كبيرا من الثقافة وشعرة بحريتها الفكرية، وقد إنعكست كل هذه الأضواء على الحياة الأسرة الحضرية الحديثة، فلم يعد المنزل قلعة يملكها الرجل ويقبض على منافذها، بل أصبح خلية للإستمتاع والشعور بقيم الحياة الإجتماعية.

وأصبحت النزعة الديمقراطية مسيطرة على مناقشات الأسرة وأصبحت الصراحة والتفاهم الواضح العملان المسيطران على مختلف الإتجاهات في محيطها.

4- العناية بمظاهر الحضارة و الكماليات و إغفال المسائل الضرورية، وتبدأ هذه النزعة في أبسط الأسر و أرقاها حالا، فالإهتمام بالملبس و تنسيق المنزل على بساطته و الإهتمام بشؤون الزينة و التظاهر بما يخرج عن حدود الإمكانات كل هذه الأمور أصبحت سمت الأسرة الحضرية وأثقلتها بإلتزامات كثيرة.

5- العناية بتنظيم الناحية الروحية و المعنوية في محيط الأسرة، مثل تنظيم أوقات الفراغ و إستغلال نشاط الإفراد بما يعود على الأسرة و المجتمع بالفائدة و العناية بالفنون و تهذيب الأذواق[27] .

---

[2]-محمد عبد المنعم نور ، الحضارة التحضر. مكتبة القاهرة الجديدة ، القاهرة ط1 :1980 ،ص97

[27]عبد القادر القصير، الأسرة المتغير في المجتمع العربية ، دار النهضة ، بيروت ط1 ، 1999 ، ص76.

والعناية كذلك بالناحية الترويحية مثل الذهاب إلى السينما و الحدائق العامة و الندية و المهرجانات، فان هذه الأمور وما إليها أصبحت من أهم مقومات الأسرة الحضرية وتستأثر بنصيب بذكر ميزاتها[28].

وهذا ما تتصف به الأسرة الحضرية الجزائرية ،و هذا ما تحدث عنه "بوتفنوشت" فى كتابه العائلة الجزائرية، بعد إلقاء نظر على التطور التاريخي الذي مرت به بالموازاة مع التطور الذي مر به المجتمع الجزائري، بأنه "إيديولوجي يتميز بميكانزمات للحياة و سيرورة إجتماعية إقتصادية و سياسية قائمة على نسق من الأفكار و المثل و المعتقدات الخاصة و التي تفسر من خلالها كل دينامكية الأفعال و القرار[29]3

وإنطلاقا مما سبق ذكره يمكن إستنتاج جملة من الخصائص التي تميز الأسرة الحضرية الجزائرية تتمثل في:

1- صغر حجم الأسرة النووية بعدما إتجه الأزواج إتباع سياسة صارمة لتنظيم الأسرة.

2- إكتساب الزوجة لمكانة جديدة داخل الأسرة بعدما حصل بعضهن على قسط وافر من التعليم و خرجت إلى ميدان العمل فتحصلت على أجر تسلهم من خلاله في دعم ميزانية الأسرة.

3- سيادة مبدأ الحرية داخل الأسرة بعدما اتجه الأزواج إلى الإعتماد النقاش كنظرة وحيدة لإتخاد القرارات.

[28] 2حسين عبد الحميد رشوان ،مرجع سابق: ص33

[29] MUSTAPHA BOUTAFNOUCHET : SYSTEM ET CHAMGMENT SOCIOLE EN ALGERIE ,OPU, ALGER,1985, *P11*

خاتمة الفصل:

الأسرة هي النواة الأولى في المجتمع الجزائري، وبحكم أن الأسرة الجزائرية تبنى على قواعد وأسس قد تساعدها على فرض ذاتها وتأسيسها نفسها وتربية أفرادها، فقد تتحكم فيها نظريات والتي بدورها تميزها عن الأسرة التي تعيش في مجتمع آخر وتساعدنا أكثر على فهم المراحل والتطورات التي تعيشها الأسرة والضوابط التي تحكمها.

فنجاح أي أسرة يكمن في توفير وإعطاء المفهوم الحقيقي لوظائف الأسرة، هذا لا يعني أن كل الأسس هي متكاملة فالوظائف المذكورة في هذا الفصل قد تكون ناقصة في بعض الأسر والتي بطبعها ستشكل خلل في الأسرة وهذا سينعكس على العلاقة بين الأفراد، كما أن الأسرة الحضرية لها خصائص تميزها عن الأسرة الريفية، وذلك نسبة لتعايشها في وسط حضري.

الفصل الثاني
ماهية الطلاق

مقدمة الفصل:

الطلاق يعتبر قطيعة تفصل بين الزوجين من يوم النطق به أو الإعلان عنه حيث يجعل الزوجين منفصلين ومستقلين عن بعضهما البعض[1].

وبعبارة أخرى هو عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة، هذه العملية تساعد كل من الزوجين على الزواج مرة ثانية.

من خلال هذا الفصل سنحاول أن نعرف الطلاق من ناحية أقسامه وأشكاله وخاصة معرفة العوامل الإجتماعية التي ستكون كعامل أو السبب الكبير في حدوث الطلاق.

- فما هي أقسام الطلاق وأشكاله؟
- وما العوامل التي ستكون لها الدافع الكبير في حدوث هذه الظاهرة؟

ومن خلال هذه التساؤلات والتي سنجيب عنها في هذا الفصل ستكون لنا نظرة ومعرفة شاملة لهذه الظاهرة ليكون هذا الفصل كنقطة بداية لنبرز الموضوع المدروس ونكشف عن أهم نقاطه وخصوصا بإبراز أن الطلاق يمتاز بأشكال وأقسام متعددة وقد لا تنحصر بقسم واحدا وشكل واحدا، وحتى أن البعض منها قد برز مؤخرا ولم يكن متواجدا في الفترات الماضية وذلك يبين بأن الزمن وتطور المدينة يلعب دور كبير في تطور وظهور أشكال وأقسام وحتى عوامل إجتماعية جديدة لم تكن من قبل، وكل هذا سيكون أكثر دقة ووضوح في هذا الفصل.

الطلاق لغة هو حل القيد ومنه نقول "رفع القيد مطلقا" [2]

1سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1979، ص.258

2معين خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة ،دار الشروق ، عمان ، الأردن ،1994 ، ص204

و يعرف فقهيا بأنه "رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو المال بلفظ ذلك صراحة أو كتابة أو بما يقوم مقام اللفظ في الكتابة أو الإشار[1]

أما قانونيا فهو "إنهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع و القانون[2]

كما يعرف بأنه " إنهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع و القانون و يترتب عليه إزالة ملك النكاح[3]

أما من الناحية الإجتماعية فنعرفه على أنه : عبارة عن نوع من التفكك الأسري و إنهيار الوحدة الأسرية و إنحلال بناء الأدوار الإجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالإلتزامات و هذا التفكك الأسري يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها[4].

كما أنه يعتبر قطيعة تفصل بين الزوجين من يوم النطق به أو الإعلان عنه حيث يجعل الزوجين منفصلين و مستقلين عن بعضهما البعض[5].

و بعبارة أخرى هو عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل و المرأة، هذه العملية تساعد كل من الزوجين على الزواج مرة ثانية.

1-نفس المرجع، ص204

2عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة : دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و السري ، دار النهضة العربية بيروت ، 1999،ص99.

3سناء الخولي : الزواج و العلاقات الأسرية ,الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،1979،ص258.

4مصطفى الخشاب ،دراسات في علم الاجتماع العائلي ، دار النهضة ،بيروت ،1981،ص235

5 jaques voulet : toutes les question pratiques su r le divorce et la séparation de corps ,France,premerie , tardy, ed6 eme , 1973,p 06

إن الملاحظ من هذه التعريفات إنها تركز على الطلاق كنوع من أنواع التفكك الأسري دون الأخذ بعين الإعتبار الأسباب و الكيفية التي تمت بها إنهاء الحياة بين الزوجين.

و عليه فمفهوم الطلاق التي تتبناه هذه الدراسة، هو إنهاء العلاقة الزوجية لأي سبب من الأسباب الخاصة بالطلاق و لتنوعها ولو تراكمت هذه الأخيرة من يوم الإقبال على الزواج إلى غاية النطق بلفظ الطلاق، و إن هذا الإنهاء يكون بالفصل التام من جميع النواحي الشرعية و القانونية و حتى الإجتماعية و لكن من هذا الجانب عرف تغيرا في المجتمع الحضري و الذي ظهر عنه ظهور رابط إجتماعي جديد.

1- أقسام الطلاق:

ينقسم الطلاق إلى طلاق رجعي وطلاق بائن، ويترتب على كل واحد منها آثار شرعية وثانوية – وسوف تتعرض للقسمين بشيء من الإيجاز.

11- الطلاق الرجعي: شرع الله تعالى تبارك وتعافى الطلاق لمصالح العباد وجعل الأصل فيه أن يكون رجعيا غير قاطع للحياة الزوجية تكميلا للمصلحة، وذلك ليتدارك المطلق أمره فلعله يندم على فعله فيراجع زوجته مادامت في العدة ، قال تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان[1] أي مرة بعد مرة فجعل الحق تبارك وتعالى له فرحة المراجعة إذا أوقع الطلاق مرة أو مرتين، لقوله تعالى: "وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا [2] والطلاق الرجعي الذي يكون للزوج فيه حق مراجعة زوجته يجب أن تتوفر فيه شروط معينة تتمثل فيما يلي3:

– أن يكون الطلاق دون الثلاث سواء جمع الطلقتين في لفظ واحد أو أني بطلقة بعد طلقة

– أن تكون المرأة مدخولا بها.

1-2- الطلاق البائن: ينقسم الطلاق البائن إلى قسمين بإعتبار جواز العقد على مطلقة وإن لم تكن في عدته أو عدم جواز ذلك حتى تنكح زوجا غيره ثم يطلقها ففي الحالة الأولى يكون

الطلاق بائنا بينونة صغرى أما في الثانية فيكون بائنا بينونة كبرى، وسوف نتعرض لكلا القسمين فيما يلي:

أ- بائن بينونة صغرى: هو الطلاق الذي لا يملك فيه المطلق إرجاع مطلقته إلا بنكاح جديد، ويكون في ثلاث حالات[1].

ب- بائن بينونة كبرى: وهو أن يطلق الرجل زوجته طلقة مكملة للثلاث أو ثلاث طلقات عند البعض، فلا يحل له نكاحها حتى تنتهي عدتها منه، ثم تنكح زوجا آخر نكاحا صحيحا غير مؤقت أو مقيد بشرط، ثم يطلقها هذا الزوج بمحض إرادته وتنتهي عدتها منه، وبعد ذلك يكون المطلق الأول كخاطب من الخطاب يتقدم لها فإن شاءت رضيت به وإن شاءت رفضته[30]. لقوله تعالى: "فإن طلقها فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره " وكذلك قوله: "والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن إن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن.

ذلك أن الرجل كان إذ طلق امرأته فهو أحق بمرجعتها وإن طلقها ثلاثا فنسخ ذلك قوله تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان"

1-3- الطلاق الرجعي بعد إنتهاء العدة.

1-4- الطلاق قبل الدخول مادام دون الثلاث .

1-5- الطلاق على مال على الرأي الراجع.

ففي هذه الحالات لابد من نكاح جديد و إن كانت في عدتها منه بالنسبة للحالة الثالثة.

-(2) عمر زودة : طبيعة الأحكام بإنهاء الرابطة الزوجية وأثر الطعن فيها، الجزائر: 2003 . .Edition Encyclopédi

ص: 20

2- أشكال الطلاق:

عرفت المجتمعات البشرية أشكالا متعددة للطلاق متشابهة فيما بينها أحيانا ومختلفة أحيانا أخرى، ومن أهم هذه الأشكال التي عرفتها المجتمعات القديمة والتي هي معروفة حتى الآن في المجتمعات المعاصرة هي:

- الطلاق بالإدارة المشتركة للزوجين .
- الطلاق بإرادة الزوج.
- التطليق.
- الخلع.

2-1- الطلاق بالإرادة المشتركة للزوجين:

وهذا يعني أنه يمكن للزوجين و بناء على طلب أحدهما و موافقة الطرف الآخر أو بناء على رغبتهما المشتركة في حل عقد النكاح، ووضع حد للرابطة الزوجية القائمة بينهما أن يتطابقا بتراضهما، ومثلما تلاقيا بإحسان يفترقان دون خصام أو نزاع و يبقى لكل منهما ذكرى طيبة إتجاه الزوجة إلي كتابة الضبط بالمحكمة ويقدم أو تقدم له عريضة مكتوبة تشمل على الهوية الكاملة، العنوان الكامل لكل منهما و تحتوي عبارات صريحة تفيد إتفاقهما على الطلاق[1] وتفاديا للوقوع في الخطأ فإن المشرعين في مختلف المجتمعات بدون أن تدخل القاضي ضروري، حتى يتأكد من أن الطرفين قد تقبلا الطلاق بمحض إرادتيهما وليس بإرغام من الطرف الثاني بأي شكل من الأشكال[2].

1عبد العزيز سعد، الزواج في قانون الأسرة الجزائري، دار الهرمة، الجزائر،ط 3 ،1996 ص : 214 -215.

2عمر زودة، طبيعة الأحكام....مرجع سابق ص: 44

وكان هذا المشكل من أشكال الطلاق منتشرا بكثرة في القديم ولاسيما في المجتمع الروماني ومازال موجودا لحد الآن وبصورة أكثر إنتشارا في المجتمعات المعاصرة الغربية منها والعربية، وذلك لأنه النوع الوحيد الذي لا يعارض أسرار الحياة الخاصة بالزوجين من الناحية، ويعتبر أكثر إحتراما للأخلاق الفردية والإجتماعية للإنسان من ناحية أخرى.

2-2- الطلاق بالإرادة المنفردة للزوجين:

نلاحظ في هذا الشكل من أشكال الطلاق أنه من حق الزوج المطلق أن ينتهي زواجه بمحض إرادته ودون موافقة الطرف الآخر ودون حاجة إلي حكم القضاء ويوجد هذا الشكل في المجتمعات الإسلامية ولأسباب عديدة ملكت حق الطلاق للرجل، وقد يحدث دون موافقة الزوجة أو حتى عملها.

وإسناد الطلاق إلى الإرادة المنفردة للزوج و يحدث عندما يرى الزوج مبررات شرعية و قانونية تعدم تلائم الحياة الزوجية بينه و بين زوجته مثلا ، و ما على الزوج إلا أن يتقدم إلى المحكمة ليطلب حل الرابطة الزوجية وذلك بموجب عريضة يضعها في كتابه الضبط المحكمة يشيد فيها إلى عقد الزواج و يضمنها عنوانه و هويته و عنوان الزوجة و هويتها و تعقد جلسات سرية يدعى فيها الزوجان و يمنحان فرصة للمراجعة و محاولة توعية الزوجين لمساوئ الطلاق و عواقبه و محاسن الألفة و التسامح و فضائل الحياة الزوجية في إطار التعاون و الإنسجام ، وإذا لم يتم الصلح وإشتد النزاع بينهما يتم الطلاق[1].

1عبد العزيز سعد : الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري .مرجع سابق.ص : 221

2-3- التطليق:

يقصد به إنهاء العلاقة الزوجية بحكم من القضاء و يتم بناء على طلب الزوجة ، للأمر نص عليه القانون على سبيل الحصر*

ولقد نص المشرع الجزائري على الطلاق بطلب من الزوجة أو التطليق بناء على إرادتها المنفردة إنطلاقا من المادتين 48 و 53 من قانون الأسرة الجزائري** وإشترط القانون الجزائري في التطليق أن يتم بطلب من الزوجة وأمام القاضي وإستنادا إلى القانون، وقد أوردت المادة 53 من قانون الأسرة الجزائري أسباب طلب الزوجة التطليق على سبيل الحصر هي :

- التطليق للعيون - التطليق للهجر - التطليق للحكم بعقوبة.
- التطليق للغياب - التطليق للضر - التطليق للفاحشة.

2-4- الخلع:

لم يعرف قانون الأسرة الجزائري الخلع ، وإن كان قد أشر إليه كسبب من أسباب الخلال الزواج بالإدارة المشتركة للزوجين، و ذلك طبقا للمادة "54" من قانون الأسرة على أنه" يجوز للزوجة أن تخالع نفسها من زوجها على مال يتم الإتفاق عليه فإن لم يتفقا على شيء بحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق و المثل وقت الحكم[1] .

قيمة صداق المثل وقت الحكم [2]

1 قانون الأسرة الجزائري، مرجع سابق.

1عبد العزيز سعد : الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري :مرجع سابق ص:248 ،249

* فالتطليق يتم بحكم قضائي رغم معارضة الزوج طالما أنها متضررة في الحياة الزوجية و القاضي يفرق بينهما و بين زوجها طبقا لقواعد العدالة و الإنصاف

* طلب الزوجة للتطليق يتم بمقتضى إرادتها المنفردة وحدها في حدود الحالات الحددة في المادة "53" ، ومن تم يختلف عن طلبها للخلع الذي يشترط فيه موافقة الزوج بإعتبار المخالعة إتفاق الزوج و الزوجة مقابل مال تدفعه هذه الأخيرة لزوجها لقاء طلاقها دون نزاع ولا مخاصمة (مادة 54 من أ ج).

ويختلف حكم الخلع باختلاف السبب نفسه، فقد يكون الخلع مباحا مكروها أو حراما و سوف نوضح ذلك:

– أن يكون مباحا وذلك في الحالات التالية:

1– الحالة التي قد يصل إليها الزوجان من شقاق وإستحالة العشرة بينهما وحدف لكل منها من عدم قيامه بواجباته الزوجية. ومثال ذلك: أن تبغض المرأة زوجها وتكره العيش معه لأسباب جسدية خلفية ،دينية أو صحية وتخشى ألا تؤدي حق الله في طاعته، فشرع لها الأيام طريقة لدفع الحرج ورفع الضرر عنها يبذل شيء من المال تفتدي به نفسها.

2– تعدد الزوجات، والذي يمكن أن يكون ضررا محقا على الزوجة الأولى فإذا وجدت هذه الأخيرة نفسها متضررة من زواجه بأخرى، يمكن أن تفتدي نفسها وتحصل على حريتها بأن تخلع نفسها من زوجها .

3- حالة النشوز التي يمكن أن تجد الزوجة نفسها فيه بحكم قضائي (حكم الطاعة) والذي تصبح فيه الزوجة معلقة لا هي متزوجة ولا هي مطلقة الأمر الذي يلحق بها ضررا كبيرا[1]

و عليه أن يكون الخلع مباحا إذا كان سببه مباحا كما رأينا.

*** أن يكون مكروها :**

إذا كان سببه مكروها سواء كان من جهة الزوج أو من جهة الزوجة .

1- من جهة الزوج كأن تكون الزوجة ذات مال فيضيق الزوج عليها مع قيامه واجب لها طمعا في أن نخالعه علي شيء من مالها.

2- من جهة الزوجة كأن تميل إلى غير زوجها، فتخالع زوجها لتتزوج من مالت إليه ورغبت في[2].

1www.islam today.net

2عبد الوهاب عبد الغفار :الخلع في الشريعة الاسلامية ،دار الجامعة الجديدة (د،ب)2003،ص45

*أن يكون حراما :

إذا كان النشوز من قبل الزوج للأجل الافتداء، كأن يلحق بها أذى أو يمنعها حقا من حقوقها، كالنفقة عليها فمثل هذا الخلع حرام بالإجماع. لقوله تعالى : " ولا تمسكهن ضررا لتعتدوا و من يفعل ذلك فقد ظلم نفسه و إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بالمعروف أو سريحهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا وأذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعضكم به واتقوا الله واعلموا أن الله بكل شيء عليم"[31] وإن وقع فقد إختلف الفقهاء عليه*.

سورة البقرة: الآية: 213.

[31]* للمزيد من الإطلاع انظر (رأي المذاهب الأربعة).

3- العوامل الإجتماعية للطلاق:

تعتبر العوامل الإجتماعية من أبرز أسباب الطلاق،ذلك من الأكيد إن هناك علاقة وثيقة بين التصرفات الإجتماعية للأفراد وبين التغير الإجتماعي. إذ أنه يحدث في النهاية نتيجة لتغير إتجاهات عدد كبير من الأفراد المجتمع[1]، ولذلك فإن العوامل الإجتماعية التي تكون وراء مشكلة الطلاق تختلف بحسب البيئات وبحسب درجات الثقافة. فمثلا الطلاق يحدث في الأوساط الشعبية لإستخفاف الرجال بالحياة الزوجية و نظرتهم الحقيرة للمرأة، لقول إحدى المبحوثات،"لمرا عند الراجل كلحيوان، يمشيها كيما يبغي،ولات ومشي محترمة".

وكذلك في الطبقات المتوسطة فإن من أسباب الطلاق سوء إختيار الزوج الذي في أغلب الأحوال يركز على مميزات معينة كالثراء والجمال أو إسم الأسرة، دون مراعات الكفاءات بين الزوجين ، أما في الأوساط المثقفة فإن الطلاق يحدث نتيجة لعدم تنازل أحد الزوجيين عن حقوقه للطرف الآخر...الخ. لقول إحدى المبحوثات."ميسمحش قاع في حقو لوكان غي مرة يغلط ديما معايا و يقارعني لي نسامحو" مقابلة رقم(03).

وعلى العموم يمكن تحديد أهم هذه الأسباب الإجتماعية فيما يلي :

1- صعوبة الحياة الإجتماعية والمهنية لأحد الزوجين، وعدم رضا الطرف عن الآخر تولد عدة ظغوطات تؤدي دائما إلى زرع الشحناء والعدوانية بين الزوجين وحتى أقربائهم مما يمهد الطريق للتخلص منها بالطلاق.

2- تطور مركز المرأة الإجتماعي ،وحريتها ونزولها إلى ميدان العمل و شعورها بقيمتها وشخصيتها في الحياة.

1عبد الناصر توفيق العطار : الأسرة وقانون الأحوال الشخصية. المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة 1985 ص:33

3- عدم قيام الزواج على أسس واضحة فقد يقوم على دوافع الحب أو منفعة أو التغرير أوالتوريط

وهذه الأمورتعتبرمن العوامل الإجتماعية المؤدية إلى أسباب الطلاق وذلك من الأكيد أن هناك علاقة وثيقة بين التصرفات الإجتماعية للأفراد وبين التغير الإجتماعي .

إذ أن التغير الإجتماعي يحدث في النهاية نتيجة لتغير اتجاهات عدد كبير من أفراد المجتمع، ولذلك فإن العوامل الإجتماعية التي تكون وراء مشكلة الطلاق تختلف بحسب البيئات وبحسب درجات الثقافة فمثلا الطلاق يحدث في الأوساط الشعبية لإستخفاف الرجال بالحياة الزوجية ونظرتهم الحقيرة للمرأة لقول إحدى المبحوثات :"لمرا عند الراجل كالحيوان لي يمشيه كيما يبغي معنده، ولاقيمة ومشي محترمة " مقابلة رقم (5). ،

وكذلك في الطبقات المتوسطة ف

إن من أسباب الطلاق سوء إختيار الزوج الذي في أغلب الأحوال يركز على مميزات معينة كالثراء أو الجمال أو إسم الأسرة، دون مراعاة الكفاءة بين الزوجين إما في الأوساط المثقفة، فإن الطلاق يحدث نتيجة تنازل أحد الزوجين عن حقوقه للطرف الآخر ...الخ .

لقول إحدى المبحوثات:" ميسمحش قاع في حقو لوكان غير مرة يغلط ديما معايا ويقارعني أنا لي نسامحو " مقابلة رقم 3.

وعلى العموم يمكن تحديد أهم الأسباب الإجتماعية فيما يأتي :

1* صعوبة الحياة المهنية والإجتماعية لأحد الزوجين :

وعدم رضا الطرفين الآخر بتوليد عدة ضغوطات تؤدي دائما إلى زرع الشحناء والعدوانية بين الزوجين وحتى أقربائهم مما يمهد الطريق للتخلص منها بالطلاق[1]

2* تكور مركز المرأة الاجتماعية وحريتها ونزولها إلى ميدان العمل وشعورها بقيمتها وشخصيتها في الحياة .

3* عدم قيام الزواج على أسس واضحة فقد يقوم على دوافع الحب أو المنفعة أو التغرير والتورط وهذه الأمور تتعارض مع الدعائم القوية التي ينبغي أن تقوم عليها الحياة الأسرية.

4* الإختلاف بين الزوج والزوجة في نظرتها إلى الحياة ومستوى الثقافة والوضع الاجتماعي والسن وقد لا تبدو هذه الأمور في المراحل الأولى غير أنها تعمل عملها عند التعامل الجدي وطول المعاشرة فتثير كثير من حالات التوتر التي تنتهي بالطلاق .

5*ضعف الوازع الديني والأخلاقي وخاصة في المجتمعات المدنية مما يؤدب إلى زيادة في حالات الطلاق .

6* الإخلال بالشروط المتفق: عليها قبل الزواج سواء من جهة الرجل أو من جهة الزوجة

1/السيد محمد بدوي ، المجتمع و المشكلات الاجتماعية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،1988،ص89

7* الحب الرومانتيكي والاندفاع العاطفي: غير المحكوم بالعقل والذي يسبق الزواج والذي يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهري للزواج وعندما يصدم الزوجان بالحياة المعقدة يصعب عليهم التكيف معها ويقول كل لصاحبه لم اعد أحتمل الحياة معك[1]

لذلك يمكن إعتبار هذا الأمر من أكثر الأسباب المعقدة للطلاق والتي تدفع الافراد الي تهديم القيم الاجتماعية التي تمنحها الأسرة لهم حيث يرى هذا الباحث: لويس روسيل :أن معظم الأسر التي تبنى على هذا الشكل تكون معرضة لإنحلال[2].

8* الإختلاف الكبير بين الزوجين: في عناصر التعايش والتقارب بينهما كالإختلاف في المستوى التعليمي الذي يكسب من خلاله كل طرف في العلاقة الزوجية نظرته الخاصة إلى الحياة وكذا الإختلاف في المستوى الإجتماعي والإقتصادي للزوجين الذي هو الآخر يحدد مكانة كل شريك في العلاقة الزوجية إلى جانب هذا الفارق الكبير في السن بين الزوجين حيث تختلف عقلية أحد الشريكين عن الأخر وبالتالي الوقع في سوء التفاهم الناتج عن قلة البرة لأحدهم[3]

1مصطفى الخشاب ،دراسات في علم الاجتماع العائلي ، بيروت ،دار النهضة العربية ،.1983

2حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، المرجع السابق ، ص .104

3Aicha dembien :la dépression féminine en algérie : thése de magistére ,alger département de psychologie ,1983 p128.

09* الزواج المبكر ومدة الزواج: الزواج المبكر يعد من الأمور التي تدفع للشقاق فقد تكون الزوجة صغيرة السن لا تحسن تدابير المنزل وقد يكون الزوج طائشا لا يتحمل مسؤولية الأسرة فالمراهقون مثلا يختارون شركات حياتهم في مرحلة مبكرة فهم مازالوا في طريقهم إلى النضج، اكتساب خبرات من الحياة، تحقيق الإستقلالية والإعتماد على النفس فهذا الأساس من إختيار غير ناضج لأن التقدم في العمر يغير من الإتجاهات والميول فاالمراهق يعتقد في هذه الفترة إن إختياره سليم لكن بعد الزواج بفترة وبعد نضج أفكار الزوجين وإتجاهاتهما يمكن أن تختلف وجهتهما في الحياة مما يؤدي إلى تناقضات في الأفكار وهذا ما يسبب الإنفصال غالبا[1].

ومن خلال دراسات أسرية أكدت أن الطلاق يعود إلى السن المبكر للزوجات كان أقل من الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي تحيط بالزيجات المبكرة التي تؤدي إلى الإستقرار الأسري[2].

1 martine segalenKsociologie de la famille poris armand colin,s édition 2002, p :134.

2مسعودة كسال،مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري ،دراسة ميدانية حول عينة من المطلاقات في الوسط الحضري الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1996

كما أن معدلات الطلاق مرتبطة بمدة الزواج حيث أكدت الدراسات أنه كلما طالت هذه الحياة الزوجية كلما قلت حالات الطلاق ووجد أن الذين تزوجوا وأعمارهم تقل عن العشرين سنة تتضاعف نسبة الطلاق بينهم عن الذين تزوجوا بعد سن العشرين[1]

كما تعتبر الفترة الأولى من الحياة الزوجية أصعب مرحلة لإستمرار الزواج حيث تظهر فيها الإختلافات الزوجية في جميع النواحي الأمر الذي يتطلب الصبر والتحمل حتى تدوم الحياة الزوجية[2]

وفي كل الحالات لا يكون الطلاق أحيانا هو الحل الوحيد فيمكن أن يبقى الزواج قائما وهذا لا يعني أن الزوجين سعيدين فقد تبقى الرابطة الزوجية قائمة نظرا لموانع تمنع إنحلالها خاصة إذا كان بينهما أطفال كما أن هناك حالات أين نجد أسر الزوجين تمارس ضغطا عليهما للإستمرار في بقاء الزواج والحياة الأسرية.

10* الصراع بين الأزواج و الأصهار: الخلافات بين أهل الزوجة وأهل الزوج يعود وبالها على الزوجين بالتفرق رغم الألفة بينهما وعلى ما يبدو ومن كون العامل مشتركا بالزوجين إلا أن الأزواج يميلون إلى تحميل الزوجات التبعية الكبرى نظرا لضعف موقف المرأة في الأغلب أمام أسرتها وكون قدرتها على شق عصا طاعتهم دون قدرة الرجل أمام أسرته .

1zohra arassi : la demande de divorce dans la famille algerienne contemporaine ,alger ,office des publications universitaires,2005,p :63.66 .

2سعيد حسني العزة . الإرشاد الأسسري نظرته و أساليبه العلاجية ،مكتبة دار الثقافة الأردن ،2000

11* إختلاف المستوى المعيشي وتنافر الثقافات في العلاقات الزوجية:

كأن ينتمي الزوج إلى عائلة محافظة تلتزم بالعادات ،وأن تكون الزوجة عكس ذلك فترتب عليهما صراعات كثيرة نتيجة الإنتماء إلى طبقات اجتماعية متباعدة، أو إلى مناطق حضارية وأخرى قروية: "إن التباعد في المستوى التعليم الاجتماعي بين الزوجين كان يكون احد أما في الريف والأخر في المدينة من شانه ان يخلق نزاعات في معاملاته اليومية نتيجة الاختلافات في العادات والتقاليد "لقول إحدى المبحوثات: "كل مرة يعايرني ويقولي قاع ما تتقدميش وبلي نحشموا قدام فامليتو يابنت الدوار" مقابلة رقم(2)

كما أن "التباين الشديد في الخلفية الأسرية والأصول الثقافية من العوامل السلبية في عدم التوافق بين الزوجين فيمكن التبؤ بتولد الصراع في زواج يجمع بن شخص من الريف تحكمه القيم الدينية، واتجاهات محافظة وشخص من الحضر تحكمه أفكار متحررة وعادات آراء طليقة.

فهذا ما يؤدي حتما إلى الإنفصال نتيجة الصراعات والمشاكل الدائمة، وهذا ما تتطابق مع أقوال مبحوثة في تصريحها: "زوجي حقا متعلما ولكن أصوله ريفية عاش فترة في الريف كان يظهر لي كرجل متحضر مثقف لكن عرفت العكس بعد الزواج حيث أصبح يتحكم في كل تصرفاتي كل مرة يجد لي عذرا هذا لا يتماشى مع أخلاقنا ، وذاك يتعارض مع عاداتنا حتى أقرفني الحياة وأصبحت لا أطيق العيش معه، أصبح يتحكم حتى في أتفه الحاجات " مقابلة رقم .7

12* المستوى التعليمي والفكري:

يعتبر الاختلاف الفكري من العوامل قد تسبب مشاكل عديدة بين الزوجين قد نجد أن المرأة تفضل إختيار الرجل أعلى منها في المستوى التعليمي ، أتما الرجل فلا يميل إلى المرأة على أساس شهاداتها الدراسية أو مستواها العلمي بقدر ما تأخذه جاذبيتها وجمالها الأنثوي إلا أن تفوق الزوجة في المستوى التعليمي يهد جد مكانة الزوج في الأسرة، ولكن طبيعته التي ترفض أن تسيطر عليه زوجته فكريا يؤدي إلى مشاكل معها "بإعتبار أن النظرة التحررية العصرية من طرف المرأة الجزائرية للزواج والتي تقابلها النظرة التقليدية للرجل الجزائري من جهة وشعوره

بالتفوق عليها بحكم الدين والقانون من جهة أخرى تدفعه إلى محاولة السيطرة عليها، وجعلها زوجة صالحة لكن رفضها لهذه المعاملة ولا سيما تحررها اللإقتصادي يجعلها أكثر من نفسها لما تخلق مشاكل عديدة تنتهي غالبا بالطلاق [1].

وهذا القدر الكبير من المعرفة أو التثقيف يجعل الزوجة طرفا هاما في الحياة الزوجية الحديثة، لذلك فهي تميل إلى تحديد دورها في ضوء خبرتها الإجتماعية والعلمية فالفتاة الجامعية تضع مقاييس عالية لشريك المستقبل، وهي أقل قابلية أن تتزوج برجل أقل ثقافة ونتيجة للتعليم وخبرات العمل، فالمرأة لا تميل إلى ترك القرارات لزوجها فهي تطالب بالمساواة في نشاط الزوج[1]، هذا ما نراه في المقابلة رقم(03): "أنا مانجمش نتخيل روحي متزوجة مع راجل مشي قاري ولا توجور يفرض قراراته ، حنا النسا مشي حيوانات ".

1 مسعودة كسال،المرجع السابق ، ص 37

2 محمود حسن :الأسرة و مشكلاتها ،دار النهضة العربية ، بيروت ،1981 ،ص208

د/ المشكلات الإقتصادية والوضع المالي :

إن الوضع الإقتصادي والأمور المالية هي عصب الحياة وعليه ترتكز الكثير من متطلبات العيش، لهذا كان للعوامل الإقتصادية الدور البارز في الإستقرار الأسري من عدمه، "فقد أظهرت الكثير من الدراسات إن الأزمات الإقتصادية العنيفة وبطالة الزوج تؤدي في الكثير من الحالات إلى زيادة مشكلات الأسرة[1] هذا ما نجده في المقابلة رقم (02): "أنا طلقت على خاطر راجلي كل خطرة يبدل خدمة ومشي مستقر في حياتو العملية والزلط كتلنا".

هذه المشاكل وأخطرها الطلاق الذي هو في العادة حلا قهريا يمثل هذه الأزمات أو هروبا من المسؤولية وان سوء الأحوال الإقتصادية للأسرة يمثل عاملا محوريا من عوامل إنهيار الزواج فضيق ذات اليد يشعر الزوج بالعجز حيال الوفاء بإحتياجات زوجته وأولاده، الأمر الذي يحفزه على الخروج من هذه العلاقة التي تذكره بضعفه[2] هذا من جانب الرجل، أما من ناحية المرأة التي صار لها الحق في مساعدة الأسرة بخروجها إلى العمل إعتقادا منها المساهمة في دخل الأسرة ورفع من مستوى معيشتها ولكن نادرا ما يتحقق إعتقادها في ذلك، لان بخروجها إلى العمل قد تصدم برأي زوجها الذي يريد بقائها لرعاية أبنائها،وهذا ما يؤدي إلى نشوب الصراع بينهما الذي ينتهي عادة بالطلاق لتصريح إحدى المبحوثات: "في بداية زواجنا بدأ يصنع الحجج وزادت مع دخول الأطفال إلى حياتنا أصبح يحتج بهم لفرض سيطرته لكي أقعد في المنزل وأترك مقاعد العمل "مقابلة رقم (07).

---

1 سعيد حسني العزة .المرجع السابق ص 175.

2مسعودة كسال،مرجع سابق ،ص 51.

***أزمـــة السكن :**

المسكن الضيق و أزمة السكن التي تعيشها جل المجتمعات من العوامل المشجعة على نشوب مشكلات بين الزوجين وبالتالي فتور العلاقة الزوجية وتفكك الأسرة.

والأسرة الجزائرية من المجتمعات التي تعيش هذا المشكل، فالعيش مع أهل الزوج يخلق أزمات ومشاكل بين الزوجين، وذلك الصراع الذي يحدث بين الزوجة والحماة وبين الزوج والزوجة، فضلا على أن العائلة الجزائرية عائلة محافظة تقوم على النظام العائلي الذي يتسم بالتماسك والحفاظ على التراث الجماعي، حيث يكون الأب أو الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية وهو المسير المنظم للتراث العائلي[1] لتصريح أحد المبحوثات: "هذا هو المشكل الكبير لي وصلني للطلاق هو أن أي حاجة تصرا بيني وبين راجلي يسمعوا بيها وحتى إني مانكونش مرتاحة في البيت حتى في تعاملاتي مع زوجي وفي طريقة تعاملي معه وفي طريقة لبسي لا أكون متحررة في ذلك كما أن مشكل السكن كان اكبر الأسباب "مقابلة رقم (01) .

فهذه السلطة الأبوية تحرم الزوجين من حريتهما المطلقة في المنزل لاسيما إذا كانت العائلة كبير العدد، مما يؤثر على تربية الأطفال بحيث لا يجدون الراحة والمساحة الكافية فيلجؤون إلى الشارع مما يدفع بهم إلى تكوين عصابات تشجعهم على الإنحرافات وتبين إحدى الدراسات انه من بيان أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري السكن مع أهل الزوج وغالبا ما تكون الأسرة كثيرة العدد الأمر الذي يحرم الزوجين من الإستقلال والتمتع بحياة زوجية خاصة، مما يؤدي إلى توتر العلاقات الأسرية[2]، وهذا ما صحته المقابلة رقم (01) سابقا.

1 طلال حلمي ،الخلافات الزوجية و كيف تتعامل معها ،مجلة العربي ، العدد 441 ،1995،ص168

2 عبد العظيم نصر المشيخصي ، الانحرافات الاجتماعية مشكلات و حلول ، دار الهادي ، بيروت ،ظ1،2005،ص99.98

*** مرض أحد الزوجين:**

إن خصائص المجتمع وعاداته تلعب دورا رئيسيا في توجيه العلاقة الزوجية، وفي تحديد أطرها، وشروط إستمراريتها، و يهمنا هنا مصير الزواج في حالة مرض احد الأطراف سواء كان هذا المرض جسديا أو نفسيا، فعندما يصاب الزوج بمرض صحي يتوقف دخلة أو ينخفض تدريجيا، فالأسرة التي تحتاج إلى سد تكاليف المعيشة والحياة اليوميةهوأول من يتحمل مسؤولية هذه المشاكل هي الزوجة التي تعاني أثار هذا الحرمان، ويحس الزوج من جهة أخرى بالإكتئاب والقلق على مصير أسرته، خاصة إذا لم يكن يملك مداخل تعينه على تحمل مصاريف المعيشة خاصة إذا طالت مدة المرض، مما يتحتم على الزوجة اللجوء إلى العمل، وهذا ما يؤديها إلى التخلي عن مسؤولياتها داخل الأسرة. وبالمثل فمرض الزوجة لمدة طويلة يجعل من الزوج يتحمل تدابير شؤون البيت، بما فيها طلبات الأبناء من الأكل واللباس والتعليم، وهذا ما قد يدفع بالأب إلى إعادة الزواج من إمرأة أخرى خاصة إذا تعذر شفاء زوجته، هذا ما نراه في أقوال المبحوثة: "كى كنت بصحتى

كان هو ودارهم يحرثو عليا كالحيوان ونهار اللي مرضت وليت منبودة ولاو يتسبو باش يخرجوني من الدار وصلو يعايروني بمرضي وبأنني عن قريب سأموت وهكذا تم طلاقي وأعاد زوجي الزواج "

*** ضعف الوازع الديني و الأخلاقي للزوجين:** إن ضعف الوازع الديني وغياب القيم الأخلاقية من حياة الأفراد في الأسرة والمجتمع ، وذالك نتيجة سريان تيار الثقافة الغربية ونظرا لإنعدام التوجيه الإسلامي الصحيح.

* فقدان الوازع الديني من الزوجين يجعلهما يتساهلان في مسألة الطلاق، ومما لاشك فيه أن كون إحدى الزوجين أقل من الأخر في الإلتزام الديني و أضعف تمسكا بالإسلام فكرا و ممارسة، سيعمل على إحداث الفجوة في الحياة الأسرية، فرفض الزوجة طاعة زوجها في الأمور الدينية، الأخلاقية،الأسرية أو الإلتزام بأوامر الله، قيام الدين

و أعراف المجتمع، يكره الزوج في زوجته مما يجعله يقدم على طلاقها، كذالك رفض الزوج تقبل النصيحة من الزوجة عندما ترى الزوج يرتكب بعض الأخطاء الدينية ،الأخلاقية، التربوية و العرفية الإجتماعية، و تحاول نهيه مرارا أو تكرارا ، يصل بها إلى مرحلة اليأس والقنوط مما يجعلها تطلب الطلاق بالإضافة إلى عامل خيانة الزوجة كإحساس الزوج لأن زوجته تخونه، من أكبر عوامل تفكك و إنهيار الأسرة و من الممارسات التي تسبب بواعث الطلاق الأسري

في الأخير نخلص إلى أن نجاح الزواج مرتبط لتنظيم العلاقة بين الزوجين خاصة ونحن نعيش في مجتمع يستمد تعاليمه وعاداته من الدين الإسلامي الذي يحافظ دوام الحياة الزوجية، وذالك من خلال واجبات وحقوق كل من الزوجة والزوج نحو بعضهما والذي يساهم في الإنسجام والتوافق النفسي والإجتماعي كما أن إختيار شريك الحياة لابد أن يتوفر فيه شروط تتناسب مع الطرف الآخر كالمستوى الإجتماعي الثقافي والمستوى التعليمي والفكري.

ومن الملاحظ أن المجتمعات المختلفة لا تتماثل فيها أسباب التفكك، بل أن المجتمع الواحد قد تظهر فيه إختلافات في هذا المجال بين أقسامه المختلفة.

لقول إحدى المبحوتات"

لوكان الواحد يتبع دينه ويمشى على طريق ربى،منوصلوش لهذا الموصل "

مقابلة رقم:10

و فى مقابلة أخرى :"الوحدة كى تبغى تتزوج يليق تدى على حسابه ،فى كلشى"

مقابلة رقم :17

خاتمة الفصل:

يمكن أن نستخلص من هذا الفصل بأن القانون الجزائري في تطور و تجديد من سنة لأخرى وهذا ما يؤثر على الطلاق والذي يعد ذاته أنه سيعطي له تغيرا وكل سبب له تأثير على مدى الحكم فيه وهناك بعض الأشكال لم تكن من قبل والعوامل الإجتماعية بالخصوص هي التي ساهمت في حدوثها، وبذلك هي عملية تسلسلية حتى أن المجتمع والفرد والدولة (القانون) والدين له دور في ذلك.

حتى من خلال دراسة أقسام الطلاق فهنا قد نشير ونستعين بالجانب الديني وهذا لمعرفة الحدود الشرعية لسقوط الرابطة الزوجية وعدم الدخول في المحرمات وحتى معرفة رأفة ديننا الحنيف لتجنب حدوث هذه الظاهرة في بعض الحالات.

وبهذا قد ندرس الطلاق من الجانب الديني (الشرعي) والجانب القانوني وحتى الإيجابي، لنبين بأن كل عنصر من العناصر المذكورة (الدين، القانون، المجتمع) العوامل الإجتماعية تلعب دور كبير في عملية الطلاق والتي تعني إنهاء الرابطة الزوجية.

الفصل الثالث

التغير الإجتماعي وبعض المشكلات الأسرية المساهمة في الطلاق.

مقدمة الفصل:

إن الحديث حول الظاهرة التي يمكن التعبير عنها من داخل المفهوم المعروف بالتغير الإجتماعي حديث وقديم، لقد إهتم المفكرون والفلاسفة في مختلف العهود برصد التحولات التي تطرأ في مجال الحياة الإجتماعية، ومثلت أعمال هؤلاء العلماء رصيداً للمتخصصين في مجال العلوم الإجتماعية المعاصرين، وتطور النظر لأسباب وحجم الظاهرة ونتائجها عبر الزمان، ويظهر هذا بوضوح في إستخدام المفاهيم التي تعبر عن الظاهرة في محاولة لدراستها مثل التقدّم والتطوّر والإرتقاء. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "التغير الإجتماعي" قد إستخدم أول مرة وبصورة عرضية في كتابات آدم سميث وعلى الأخص في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر في القرن الثامن عشر، لكن لم ينتشر ولم يصبح واسع التداول إلا بعدما نشر عالم الإجتماع الأمريكي أوجبرن (Ogburn) كتابا يحمل هذا العنوان في عام 1922رأى عالم الإجتماع أن هذا التغير ظاهرة عامة ومستمرة ومتنوعة ولا لزوم لربطها بصفة معينة. لذلك وجد في مصطلاح التغير الإجتماعي مفهوما متحرراً من التقييم، ولا يرتبط بصفات موجبة أو صفات سالبة [1].

التغير الإجتماعي قد يكون له دور في المساهمة في إحداث الطلاق، فكيف يكون ذلك؟ أيضا المشكلات الأسرية لهما علاقة بحدوث الطلاق فكيف تكون؟

[1] مولاي محمد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان: التحضر في المجتمع القصوري جامعة وهران، 2011-2012، ص 148.

1- التغير الإجتماعي ومدى مساهمته في إحداث الطلاق.

عوامل الطلاق التي ترتبط بالتغير الاجتماعي

إن الأسرة في مجتمعنا العربي وخاصة الجزائري تتعرض إلى مشاكل متعددة قد تنتج جوا من الإضطرابات والتوتر وعدم التوافق بين الزوجين، مما يؤدي إلى نتيجة حتمية وهي الطلاق ومن الممكن أن نستخلص أبرز هذه العوامل. وأن ندرجها منهجيا في إطار هذه الدراسة، وذلك بتقسيمها إلى عوامل ترتبط بالتغير الإ¨جتماعي"إجتماعية ثقافية. إقتصادية" وعوامل أخرى ترتبط بشخصية الزوجين " عوامل نفسية . و جنسية و غيرها".ا

بما أن إرتفاع معدلات الطلاق في أي مجتمع تكون إشارة واضحة على تفككه ودليلا على التغير في نسق الأسرة،فإنه يمكن أن يمثل مؤشرا على التغير في بناء المجتمع ككل وعليه من خلال هذا الإنجاز يظهر جليا فى مدى إرتباط الطلاق بالتغير الإجتماعي عامة ومدى تأثير هذا الأخير في عوامل إنتشار الطلاق من مختلف النواحي الإجتماعية والثقافية الإقتصادية، التي يمكن توضيح كل منها على حدا فيما يأتي:

التغير الاجتماعي و بعض المشكلات الأسرية و الزوجية المساهمة في الطلاق:

الحياة الزوجية قد لا تنتهي بدون خفايا فهناك دائما أسباب قد تؤدي بها إلى إنكسار الرابطة الزوجية لينتهي بها إلى الطلاق فهناك عوامل تؤدي بها إلى أي شكل من الأشكال، و تنتج في الغالب عن تأثيرات الخارجي من تغيرات إجتماعية و مشكلات يومية تمس بكيان الأسرة ككل.

إلى جانب هذا ينتج عن الخطوات و العمليات التي تسبق الزواج عادة تعلق الأمر ما يدور في ذهنية المقبلين على الزواج حول أدوارهم أو مكانتهم المنتظرة من بناء علاقاتهم الزوجية، و سواء تعلق الأمر كذلك بعملية الإختبار و محدداتها .....الخ، هذا ما يتم توضيحه في العناصر التالية:

1- التغير الإجتماعي و مدى مساهمته في إحداث الطلاق:

في بداية الأمر ينبغي الحديث عن التغيير الاجتماعي و مدى مساهمته في إحداث الطلاق، يجرنا حتما و بصفة خاصة و موجزة إلى الحديث عما ينتج من آثار تترتب عادة على نسق الأسرة و تساهم في تفككه بشكل أو بآخر نظرا لأن التغير الإجتماعي له صلة وثيقة بالتحولات العديدة التي تحدث في مختلف أنماط الحياة الإنسانية فمادام الإنسان مخلوق إجتماعي بطبعه فإن التغير الإجتماعي نتيجة حتمية للمشاكل و القضايا الحيوية التي تواجهها المجتمعات[1] . لذلك يرى الباحث "جي روشي"، "guyrocher" في دراسته أن التغير الإجتماعي يصيب البناء الاجتماعي أي هو الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع و يطرأ على المؤسسات الإجتماعية كالأسرة و بنائها أو على الأنظمة كالنظام السياسي والإاقتصادي.....الخ[2]

ولكن ما ينبغي معرفته في إطار معرفة آثار التغير الإجتماعي على نسق الأسرة عامة، هو إختلاف درجته في عمقه و سرعته من مجتمع لآخر و من فترة زمنية لأخرى فالملاحظ على المجتمعات التي تتغير ببطء كالمجتمعات البدوية أو القروية أن الأسرة في أوساطها لا تعرف تفككا كبيرا أو سريعا مقارنة مع ما يحدث للأسرة من تفكك في المجتمعات التي تعرف سرعة كبيرة في التغير كالمجتمعات الحضرية و الصناعية[3]حيث يرجع ذلك إلى نمط الأسرة و العلاقات القرابية التي تحدد أدوار الأعضاء أو مراكزهم و هذا بدوره يرجع إلى العوامل المساعدة على إحداث ذلك التغيير، كما ذكر الباحث "تالكوت بارسونز" أن عامل له دور كبير في تفجير العائلة التقليدية و عزلها عن شبكة قرابتها لتصبح أسرة زوجية بعدد قليل من الاطنال، و حينها تفقد العديد من وظائفها التقليدية مما يجعلها غير

[1] - سناء الخولي: التغير الاجتماعي و الثحيث ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993 ، ص 20.

[2] Guy rocher, introductoin a la sociologie geniral :le changment sociale,ed K hmh, 1968K p20.

[3] محمد علي محمد : الشباب العربي و التغير الاجتماع ،الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ،1987 ، ص، 57.

قادرة على تحمل الضمانات و التأمينات العادية لأعضائها على الحوادث التي قد تصيبها كالمرض ، البطالة، الطلاق، الترمل.... الخ[1]

وإلى جانب تأثير عامل التصنيع في تغيير و تفكك الأسرة يرى الباحث "اجبرت" أن العامل التكنولوجي "الإختراعات"هذا الآخر أحدث تغييرا هاما خاصة لما حلت القوى الآلية محل القوى الإنسانية في العمل و ما صاحب ذلك من إعادة توزيع للسكان في المناطق المختلفة للمجتمعات فإن له التأثير ليشمل الأسرة و الحكومة و الحياة الإقتصادية ككل، و لعل أهم تغيير في ميدان الأسرة نتج عن هذه العوامل و غيرها كإقدام المرأة على دخول ميدان العمل، بعد أن قلت مسؤوليتها في البيت نتيجة إنتقال الإنتاج إلى الصناعة النامية و إنتقال تربية الأطفال إلى المدارس و عليه يمكن أن نلخص أهم الآثار التي ترتبت عن التغييرالإ جتماعي في الأسرة كما يلي:

1- تغير مركز الزوج و الزوجة نتيجة لتغير الأساس الإقتصادي الذي تقوم عليه الأسرة خاصة بعد أن أصبح من الممكن للزوجة أن تصبح مستقلة إقتصاديا عن الرجل و بالتالي قبل الدافع الإاقتصادي للزواج عند النساء بوجه عام.

2- تغيرت السلطة للرجل عامة، و أصبحت محل منافسة، و لذلك تقوم داخل الأسرة سواء بالنسبة للرجل أو أولاده أو زوجته على أساس التفاهم و التعاون المحل الاول، و كانت منافسة مركز السلطة مؤدية إلى تفكك الأسرة خصوصا إذا أصر الرجل على الاحتفاظ بسلطاته التقليدية.

3- زادت نسبة الطلاق و إزدادت نسبة التصدع الأسري نتيجة لعدم مسايرة العلاقة الأسرية للتغير الذي حدث للأ دوار و الأعضاء و مراكزهم داخل الأسرة.

4- زادت الرغبة في تحديد النسل لإنشغال المرأة بالعمل خارج المنزل من ناحية و للرغبة في الإحتفاظ بمستوى إقتصادي لائق من ناحية أخرى.

[1] henri mandras, forces michel, le changment social,tendanceet pradigne, paris, edition ahmedcolin,1983, p233.

5- تغير مركز المرأة من ناحية المساواة في الحقوق و الواجبات مع الرجل، مما جعل الكثير من الباحثين في شؤون الأسرة يخشون أن تؤدي هذه المساواة و الإمعان في تطبيقها محليا إلى تهديد مباشر للعلاقات الزوجية و علاقات الإنجاب و التنشئة الإجتماعية[1].

6- تقلص وظائف الأسرة التقليدية التي كانت تعتبر وظائف أساسية للمجتمع، كالوظيفة الإقتصادية والتربوية والدينية وغيرها وإنتقالها إلى مؤسسات إجتماعية أخرى[2]. مما جعل الأسرة تقتصر وظيفتها في الغالب على التنشئة الإجتماعية والتي لم تعد تعرف المرحلة الأولية لحياة الأطفال بالرغم من الأعمال السوسيولوجية و\التي يمكن حصرها في ثلاث مجالات أساسية في بناء الأسرة تتمثل من الناحية الإقتصادية ومن الناحية المتعلقة بأمور الأطفال وأخيرا من الناحية العاطفية.

1- **من الناحية الإقتصادية:** تمثل الأسرة حسب الباحث"يوتفنوشنت" مؤسسة إقتصادية تعمل على بلورة النشاط الإقتصادي خاصة منه النشاط المغلق الذي يكون هدفه الإستهلاك، و عليه فالأسرة هي التي تقوم بتسيير كل ما يتعلق بعمليات الإنتاج من توزيع و إستهلاك و تبادل بين أفرادها[3].

وقد تتوافر الموارد الإقتصادية و لكن يختلف الزوجان في طرق الإنفاق و في الأمور المتعلقة بميزانية الأسرة، و الذي من شأنه أن يؤدي إلى الصراع داخل الأسرة[4].

من الناحية المتعلقة بأمور الأطفال:

إن الطفولة تعتبر نقطة هامة و ضرورية يمكننا الإنطلاق منها إذا أردنا الوصول إلى فهم معنى حياة الإنسان ذلك لأن الطفل يعتبر كنتاج لشخصين هما الأب و الأم اللذان يمثلان منبع نمو هذا الطفل في مختلف مراحل حياته خاصة مرحلة الطفولة و كذا من جميع الجوانب التي تحدد بناء حياته[5].

---

[1]. 58-57 ص، محمد علي محمد -/

1.30 زكية ابراهيم كامل و نوال ابراهيم شلتوت ، أصول التربية و نظم التعليم الاسكندرية ، مطبعة الاشعاع الفنية، 2002، ص

2Mustaphaboutefnouchet ,système social et changement socual en algerie, alger,opu,1985,p37.

3. 142 سامية الخشاب ، المرجع السابق ،ص

[5] vinceni lemiere, la conception sartienne de l'enfantK France, l'harmatton,ISBN,1999,p 34.

لذلك قد يختلف الزوجان على كثير من الأمور المتصلة بالأطفال فمنها ما يتعلق بأسلوب التنشئة، حيث يميل أحد الوالدين إلى تدليل الطفل، في حين يرفض الآخر هذا الأسلوب و يؤمن بضرورة إعتماد الطفل على نفسه و قد يختلفان في درجة الحرية التي يجب أن يسمح بها للطفل، و منها ما يتصل بتوزيع الإختصاصات التي يجب أن يقوم بها الزوجين إتجاه الأطفال فالتقسيم التقليدي لواجبات الوالدين إتجاه أبنائهم، وهو أن تختص الأم بالرعاية الجسمية والإجتماعية وخاصة في السنوات الأولى من عمر الطفل وأن يختص الأب بالناحية الإقتصادية قد تغير وتداخل فأصبح الزوج يشارك الزوجة في رعاية الطفل والزوجة تساهم في ناحية الإنفاق على الأطفال ومن ثم أضحى هذا المجال عرضة لظهور الصراع بين الزوجين هي المسؤولة عن خلق صور الإفتراق وعدم المساواة بين الأفراد و بالتالي خلق الصراع و العزف بينهم ، ذلك نظرا لشعور الأفراد فيها بالإحباط و عدم قدرتهم على تحقيق الألفة و الأصالة على عكس ما يحدث في الأسرة الممتدة التي تحقق لأفرادها الألفة و الأصالة و الشعور بالعاطفة.

و إلى جانب هذا السبب في خلق الصراع الأسري هناك سبب آخر يتمثل في الاندفاعية التكنولوجية في ظل المجتمع الكبير الذي أصبح فيه الإنسان يسعى إلى إشباع حاجاته المادية متناسيا الجوانب العاطفية التي تربط الزوج بالزوجة و الوالدين بالأطفال و حيث أصبح الإنسان يهتم كثيرا في هذا المجتمع بالبناء الفيزيقي، لذلك قد وصفه الباحث "هنري" بقوله"هذا الإنسان عاش فيزيقيا و مات عاطفيا"، و تمثل هذه الإندفاعية التكنولوجية عند"هنري" الصراع من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل و تحقيق أقصى فائدة[1].

من خلال هذا يبدو أن الصراع الأسري سبب من الأسباب العديدة و كذلك من الأنماط المختلفة، و الأهم في رأينا لفهم الصراع الأسري هو تحديد أهم المجالات التي يحدث فيها هذا الأخير و التي يمكن وصفها في تأكيد أن الدور الأساسي للتنشئة يعود للعائلة[2].

1سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية و دلراسة الاسرى ، القاهرة، دار المعارف، ط01، 1982، ص138-139 .

2جامد عبد السالم زهران ، علم النفس الاجتماعي ، القاهرة ، عالم المكتبات ، ط 05، 1985 ، ص 288.

بروز كيانات فردية تميل إلى الأنانية داخل الأسرة، و تريد تقدير مصيرها أو تأسيس علاقات جديدة مبنية على تبادل المصالح و المنافع و كنتيجة لذلك من المتوقع أن تصير وحدة هذه الأسرة هشة و مهددة بالتشتت و التفكك بين أفرادها[1].

2- بعض المشكلات الأسرية وعلاقتها بالطلاق.

يرى العديد من الباحثين الاجتماعيين أن حدوث الطلاق له علاقة وثيقة في هذه الأزمنة الحديثة بظهور بعض المشكلات التي طرأت على الأسرة و أحدثت إنقلابا كبيرا في كيانها و التي من أهمها مشكلة الصراع و التفكك الأسري.

2-1- مشكلة الصراع الأسري.

تتعدد مشكلات الأسرة في عصرنا الحالي حيث يصعب تحديد جميعها من هذا المقام، نظرا للتغيرات التي حدثت لها خاصة من ناحية أنماطها، إذ يلاحظ و بشكل كبير إنتشار الأسرة الصغير المنعزلة، مما أدى إلى بروز مشكلة الصراع في حياة الأفراد لذلك يؤكد الباحث"كوبر" هذا المعنى بقوله أن الأسرة الزواجية المنعزلة من الناحية العاطفية: إن فتور الناحية العاطفية أو إشتدادها كثيرا ما يؤدي إلى ظهور الصراع في الأسرة، فقد تتغير العاطفة الزوجية عند أحد الزوجين لسبب أو لآخر بعد فترة قد تطول أو تقصر فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف، وهذا الفتور العاطفي قد يكون مجالا لظهور الصراع بينهما.

كما أن إشتداد العواطف بين الزوجين، و تأجج الإنفعالات قد يعكر صفو الحياة الزوجية، و يؤدي إلى ظهور الصراع[2].

2-2- مشكلة التفكك الأسري.

يطلق على هذا المصطلح بوفاة الوالدين أو كلاهما، أو بالطلاق أو بسبب الانفصال الجسماني، أو الهجرة، أو السجن الطويل أو الخدمة العسكرية الممتدة أو الأسر إلى بلد آخر.[1]

[1] مصطفى مرضي، المجتمع الريفيمن الاستقلالية الى التبعية، الجزائر، إنسانيات مركز البحث في النتوبولوجيا الثقافية ، العدد 07 ، جانفي،2000

[2] سامية الخشاب ،المرجع السابق، 143

كما عرف التفكك الأسري بأنه إختلاف السلوك في التربية العائلية الخاطئة و حالات الخصام العائلي(بين الوالدين) و حالات وفاة أحد الوالدين أو كليهما و حالات الإنفصال (الطلاق أو الهجرة) بين الوالدين[2].

فالأسرة المفككة تكون نتيجة خلل يصيبها أحد أجزاؤها فليس شرطا أن يؤدي هذا الخلل إلى إنحلال هذه الأسرة، كما يحدث عند نشوب خلافات بين الآباء أو بين الوالدين أنفسهم سواء بحضور الزوج في أسرته أو إبتعاده عنها مؤقتا كسجنه أو سفره إلى أماكن بعيدة و غيرها....الخ.

وعليه يمكن توضيح أهم أنواع التفكك الأسري ومظاهره وكذا خطواته العملية للطلاق.

2-3- أنواع التفكك الأسري.

يمكن تقسيم التفكك الأسري إلى نوعين هما

أ- التفكك الأسري المادي الإجتماعي.

ويسمى أيضا التفكك الأسري الفيزيقي (physically) يحدث في حالة وفاة أحد الزوجين أو كليهما أو الطلاق أو الهجرة ويضيف البعض تعدد الزوجات وكذا الغياب الطويل الأجل.

ب- التفكك الأسري النفسي (psychological).

ويحدث في العائلة التي يسودها جو من المنازعات المستمرة بين أفرادها يعيشون تحت سقف واحد وكذلك الإدمان على المخدرات والمسكرات ولعب القمار....[3]الخ

2- أهم مظاهر التفكك الأسري بالنسبة للطلاق

3- *الإختلال الذي يصيب دور الرجل و المرأة خاصة في مجال التوقعات و من العوامل التي تؤدي إلى هذا الإختلال هي الهجر، الموت، و الطلاق.

4- *إنحلال الرابطة الزوجية أو تفكك الأسرة بسبب إستقلال المرأة إقتصاديا أو ضياع الحب أو القواعد القانونية المرنة.

---

[1] جعفر عبد العزيز ياسين،اثر التفكك الاسري عاى جنوح الاحداث ، بيروت ،ط عالم المعرفة، 1981،ص 84.

3مرجع سابق.25.

[3] جعفر عبد العزيز، المرجع السابق، ص26.

*مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة، أو مساواتها في التعليم مع الرجل مما قد يؤدي إلى أن تنظر إلى زوجها نظرة زمالة أو رفقة حيث أن المبالغة في هذا الاتجاه يؤدي إلى تصدع الأسرة أو هروب الرجل[1].

أهم مظاهر التفكك الأسري: تتمثل فيما يلي:

2-3 خطوات عملية التفكك الأسري بالنسبة للطلاق:

قد تشهد العلاقة الزوجية في بدايتها نوع من الإستحسان و الهدوء، لكن قد يمر على هذه العلاقة سحابة سوداء التي تفتح الأبواب أمام المشاكل و الصراعات المستمرة مما يجعل الزوجين يفضلان الحياة خارج هذه العلاقة الزوجية و قد وضع الباحث "لوك"سلسة الخطوات في هذه العملية التي تؤدي في نهايتها إلى الطلاق و هي كما يلي:

01- زيادة التوترات والمشكلات بين أعضاء الأسرة

02- إجترار موضوع الصراع داخل النفس

03- التعبير الخارجي عن الصراعات

04- محاولات متقطعة لحل المشكلات الزواجية

05- النوم في مخادع أو حجرات مختلفة

06- الإشارة إلى الطلاق كإحتمال من الزوج أو الزوجة

07- الإنفصال و المعيشة في أماكن مختلفة

08- الوصل إلى صلح مؤقت

09- التقدم بطلب الحصول على الطلاق

10- مناقشة طلب الطلاق

11- المطالبة بالطلاق

12- رفض طلب الطلاق

5- 13- تجديد المطالبة بالطلاق[2]

[1] محمد عاطف غيث، المشاكل و السلوك الانحرافي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،1999، ص162-164.

[2] محمود حسن، الأسرة و مشكلاتها، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1981، ص95-96.

4- بعض الحالات الزوجية المساعدة على وقوع الطلاق.

إن أهم الحالات الزواجية التي يمكن أن تساعد على وقوع الطلاق تلك التي ترتبط أساسا بالخطوات السابقة للزواج و التي يمكن حصر أهمها فيما يأتي:

4-1- تعدد أسباب الزواج عند المقبلين عليه وإختلافهم في تصوراتهم وتوقعاتهم لأدوارهم.

يرى "بومان" أن الناس يتزوجون للعديد من الأسباب مجتمعة أو لسبب واحد أو أكثر و تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

01- الحب
02- الأمان الاقتصادي
03- الرغبة في حياة المنزل
04- الأمان العاطفي
05- تحقيق رغبة الوالدين
06- الهروب من الوحدة
07- المشاركة
08- الهروب من أوضاع غير مرغوب فيها في منزل الأسرة
09- إغراء المال
10-وجود الصحبة و الصداقة
11-الحماية
12-تحقيق مركز إجتماعي معين
13-المغامرة.

وقد ينجذب رجل وإمرأة كل منهما للآخر لأنهما يشتركان في حب أشياء معينة والإهتمام بها، لكن هذه الإهتمامات رغم أهميتها التي لا تنكر لا تكفي وحدها لبناء زواج

ناجح، وأحيانا ما يختلط الإهتمام بالشخص نفسه فقد يهتم الشريكان بشيء مشترك أكثر من إهتمام كل منهما بالآخر وأحيانا ما يفشل الشخص في حبه ثم يحول عاطفته إلى أخرى.

وهناك زيجات تمليها الضرورة، خاصة عند وجود طفل غير شرعي فهذا الزواج المبني على الضرورة لا يمكنه أن يمنح ذلك الطفل أبا عطوفا.

وقد يلعب المحيط دورا كبيرا في هذا الشأن فكثيرا ما نرى الفتيات يتزوجن لإثبات جمالهن لمجرد أن أخريات في محيطهن كصديقاتهن قد تزوجن ليثبتن جمالهن , ويتزوج الإنسان للعديد من الدوافع الداخلية خاصة إذا بلغ سن الزواج أين يبدأ الضغط الإجتماعي والعاطفي عليه، ولكن هذا الضغط يختلف بالنسبة للجنسية، فهو يمارس على النساء أكثر من الرجال، وكذا إختلافه من المجتمعات الحضرية إلى المجتمعات الريفية فهذه الأخيرة هي الأكثر ضغطا على الشباب لأجل الزواج وكما أوضح "مالينوفسكي" أن الزواج بين البشر يتم دائما وفق لمعايير بمعنى أن كل مجتمع إنساني في الماضي وفي كل العالم قد ينظر إلى الزواج كأمر هام للرفاهية الإجتماعية ولهذا إهتم بتنظيمه وضبطه فالعرف يوضح من هو الذي يسمح له بالزواج ومن أي جماعة يختار الزواج وكيف يرتبطان وأين يعيشان وما هي حقوقهما ومسؤوليتهما وكيف ولأي سبب ينتهي زواجهما.

4-2- إختلاف المقبلين على الزواج في تصوراتهم وتوقعاتهم لأدوارهم

إن تكوين أسرة جديدة يتضمن تغييرا أساسيا في الأدوار المشكلة لأنماط السلوك لكل من الفتيان والفتيات فمعظم هؤلاء يكون جديدا على هذه الأدوار وليس لهم خبرة في تكييف أنفسهم لمتطلبات التفاعل مع شخصية أخرى، ومفهوم الدور نستخدمه هنا للإشارة إلى التوقعات الإجتماعية المرتبطة بموقف معين والموقف هنا هو الزواج وأجزاؤه ومكونات الزوج والزوجة فالشخص الذي يعرف ماذا يتوقع في موقف معين ويستطيع الإستجابة بصورة ملائمة يكون متوافقا للدور الذي يلعبه.

وعليه ما تجدر الإشارة له في هذا السياق هو ما يتعلق بوضع الدور الذي يتحدد بناء على معايير يعتنقها الزوجين لأنهما يدخلان في العلاقة الجديدة أفكار مسبقة أي كيف ينبغي

أن يكون كزوج أو أن تكون كزوجة، ويرجع ذلك إلى قلة خبرة الزوجين بأدوارهما الجديدة وكذا مكانة الزوج أو الزوجة في الأسرة.

ولذلك تشير تصورات وتوقعات الدور"role expectation" أن الطرق التي يتوقع بها الفرد كيفية سلوك الآخرين فإذا قمنا بتطبيق ذلك على الأسرة فإننا نجد الشريكين إلى جانب الأفكار المعنية عن كيف يجب أن يكون الزوج أو الزوجة في الوضع الجديد فإن كل منهما يأتي ويحمل توقعات معينة عن دور الشخص الآخر (سلوك الزوج أو الزوجة)، وفي المقابل يكون عند الزوجة بعض التحديد لدورها وتوقعات معينة لدور زوجها و لكن سلوك الدور هذا يطرح مشكلا هاما في تحديده العلمي نظرا للإختلاف الموجود بين ما يجب أن يكون وبين ما هو قائم بالفعل فمن المعروف أن الزوجين يوافقان على أن الإهتمام بالابن الذكر وتخطيط مستقبله يشكل جزءا من دور الزوج في الأسرة، ولكن في الواقع لا يقوم الزوج بذلك لأن مع مرور الوقت يمكن أن يتغير مضمون توقعات كل شريك ليشمل مضمونات أخرى تتصل بعناصر الدور الخاصة به و من تجربتهما معا.

ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن كل شريك لا يتوقع من زوجها أن يشاركها في الأعمال المنزلية فقط بل تتوقع أيضا أن يقوم بها بطريقة تعاونية وسعيدة ولكن توقعاتها لدور الزوج قد تخيب إذا لم يؤدي عمله كما كانت تتوقع هي، ونظرا لهذا التعارض بين التوقعات وما يحدث في الواقع فإنه من المحتمل أن تحدث الصراعات فالزوج قد يتصدرعلى أن له كفاءة عالية وأنه مقبل على التعاون ويملك سلوك الصديق المحب بينما تراه الزوجة غير ذلك تماما.

لذلك يترتب على تلك التوقعات جزاءات معينة"sanctions" تعتبر كمكافآت أو عقوبات على توقعات الزوجين لأدوارهما فمثلا إذا كان أداء دور الزوج يلتقي مع توقعات دور الزوجة فتكون الجزاءات إيجابية مثل إظهار العواطف....الخ أما إذا كان لدوره تعارض مع توقعها فإنه تطبق عليه جزاءات سلبية مثل ذرف الدموع و الشجار أو الإرتداد بالعواطف هذا و قد يؤدي بعض التفاعلات الإنسانية إلى خلق إنسجامي مرين و رفيق و لكن بتوفير الظروف الملائمة لذلك.

و من خلال ما سبق ذكره لتصورات و توقعات الدور بالنسبة للزوجين يمكن أن نرجع أسباب الصراع في الموقف الزواجي إلى:

- أن تكون المعايير والمفضلات الشخصية للزوج في صراع مع معايير الزوجة ومفضلاتها
- أن يكون أداء الدور بالنسب للزوج لا يتفق مع توقعات دور الزوجة
- أن يكون أداء الدور للزوجة لا يتفق مع توقعات دور الزوج في من حالات عدم الرضى السابقة تنشأ ضرورة توقيع الجزاءات السلبية التي قد تتخذ صورة مباشرة لهذا فإن أي سبب من الأسباب السابقة يمكن أن يكون مصدرا للإحباط في العلاقة الزواجية، أن يغير مجرى حياته من أعزب إلى متزوج، لكنه قد يصيب وقد يخطأ في إختيار شريك حياته الذي يتناسب معه، والأمر الذي يحدد تلك الأسس والمعايير المختلفة التي يعتمد عليها الفرد في إختياره للزواج هذا ما يتم توضيحه في هذا المقام بإيجاز.

4-2-1- أسس الإختيار للزوج

إن نجاح الزواج يتحدد بنجاح الأسس التي يعتمد عليها الأزواج في إختيارهم للشريك، ذلك نظرا للإختلافات الموجودة بين الشريكين كمن مختلف النواحي الأخلاقية والسلوكية وكذا نواحي الأفق الثقافية، والمكانة الإجتماعية والإقتصادية، لذلك إهتم الكثير من علماء الإجتماع الأسري بمعالجة الإختيار الزواجي وصاغوا عدة نظريات من أجل تحديد هذا الموضوع[1] لكن رغم ذلك فإنه يبقى الفرد المقبل على الزواج هو سيد الموقف في إختيار الشريك الذي يناسبه ويتلاءم مع خصوصياته، فهو عادة يبحث عن الأسس والمقاييس التي تجمع بينه وبين الشريك، وفي أغلب الأحوال تتنوع وتختلف هذه الأسس التي يعتمد عليها هؤلاء في عملية الإختيار للزواج يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ- الإختيار للزوج على أساس المال.

رغم أهمية المال في الحياة، إلا أنه لا يمكن إعتباره أساس تام لإختيار الشريك لأنه عرض زائل، و في هذا يقول تعالى:"و إن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء إن الله عليم حكيم" (التوبة الآية28)

1 سامية الخشاب ، مرجع سابق،83.

ب- الإختيار للزوج على أساس الجمال.

بالرغم من أن الجمال مطلوب في الزواج لكن ليس باعتباره ركيزة له لأنه عرض زائل أيضا، حيث يزول الجمال تدريجيا مع تقدم العمر، لذلك فالأهم هو أن يتم الإختيار على أساس دائم لا يزول مع الأيام

ت- الإختيار للزوج على أساس الدين والأخلاق.

إذا سألنا جماعة من الأفراد المتزوجين عن الأسباب التي دفعتهم للزواج فمن غير المحتمل أن يحددوا القيم التي أشرنا إليها من قبل و من المحتمل أن يقول غالبية هؤلاء تزوجن لأن كل من أحب الآخر أنهم إذن تزوجوا بسبب الحب و ليس هناك شك في أنهم صادقون و لو بصورة جزئية فقد يكون زواجهم قد تم لأنهم خيروا شعورا معينا فسروه على أنه حب إلا أننا لا نستطيع أن نحدد ماهية هذا الشعور بدقة و لأننا نستخدم مصطلح الحب بمعان مختلفة و عديدة[1]، هذا من جهة و من جهة أخرى قد يصطدم هذا الشعور بين الزوجين بعوامل عديدة تعكر صفوته كالظروف المعيشية الصعبة و الدخل الضعيف و غيرها من العوامل الأخرى.

و ما يبدو على هذا الأساس أنه أصبح أكثر إعتمادا من طرف المقبلين على الزواج فهو عنصر حديث بالنسبة للإختيار الزواجي في بعض المجتمعات منها المجتمع الجزائري.

4-2-2- معايير الإختيار للزواج .

مما لا شك فيه أن الحياة الزوجية تتطلب نوع من التجانس والتقارب بين الزوجين في كل المستويات المختلفة الإجتماعية والإقتصادية والأخلاقية وغيرها لذلك ينبغي تحديد على العموم أهم المعايير التي تتحكم في الإختيار الزواجي يتم إيجازها فيما يلي:

أ- معيار العمر.

لكن ما يمكن ملاحظته في معيار العمر هو أنه قدإرتفع بالنسبة للزوجين نتيجة لعدة أزمات من أهمها أزمة البطالة و ضآلة الدخول و أسعار الوحدات السكنية....الخ

والمألوف في هذا المعيار أن يكون الشاب أكبر من الفتاة ويرجع ذلك إلى نضج الذكر البيولوجي يكون بطئ من نضج الأنثى كذلك فإن الزوج باعتباره رئيس الأسرة والمسؤول

[1] سناء الخولي ، الزواج و العلاقات الاسرية ، المرجع السابق،ص 152.

عنها يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلا لهذه الوظيفة، هذا و تكون إختلافات السن في الزواج كلما يقل السن خاصة بالنسبة للرجال لأنهم يفضلون دائما الزواج ممن تصغرهم سنا[1].

غير أن الفارق الكبير في السن بين الزوجين و خاصة صغر سن الزوجة الكبير يمثل عاملا للخلافات الزوجية نظرا لقلة خبرات و قدرات الزوجات اللاتي يتزوجن في سن مبكرة.

ب- معيار المكانة الإجتماعية.

يميل الرجال والنساء أن يتزوجوا ممن ينتمون إلى طبقتهم الإجتماعية و يقيمون في أوساطهم التي تليق بمكانتهم الإجتماعية، وقد تبين من دراسة حديثة أجريت في جامعة"ميتشان" الأمريكية أن معايير اللاأندرقامية(الزواج من داخل الطبقة) تظهر بوضوح بين طلبة الجامعة حيث تبين أن الذين ينتمون إلى عائلات ذات مكانة إجتماعية عالية وأهليهم من فئات غنية يفضلون الزواج من فتيات أبويهما من نفس المستوى المهني والطبقي والإقتصادي والإجتماعي، ونفس الشيء بالنسبة للفئات الأخرى الزراعية والحرفية وغيرها، فهي تتزوج من نفس مستوياتها في المهنة.

و من الممكن أن يتأثر معيار المكانة الإجتماعية في الإختيار للزواج بعدة متغيرات مثل:
السن فالرجل الذي يتقدم في السن و يرغب في الإقتران مع زوجة شابة عادة ما يتغاضى عن ضرورة أن تكون من أسرة تتكافأ إجتماعيا و إقتصاديا مع أسرته و كذلك نفس الحال بالنسبة للمرأة المتقدمة في السن، و عادة ما يميل الرجال إلى الزواج بمن هي أقل منهم تعلما و دخلا و ذكاء ذلك من أجل تحقيق و ضمان تبعية زوجاتهن إليهم و كذا عدم تمردهن كما أن الرجل عادة يخشى المرأة التي تكافؤه تماما أو تعلو عليه في مكانتها الإجتماعية و الإقتصادية و غيرها[2].

1نفس المرجع، ص71.

[2] خسين عبد الحميد احمد رشوان ، مرجع سابق،ص71.

ت- المعيار الإقتصادي.

ما نعنيه بالسبب الإقتصادي المادي هو أن يكون أحد الزوجين غنيا و الآخر فقيرا أي أن التفاوت المادي كبير بينهما و هو سبب يجب ألا نغفله. و في رأينا أن الخطر يكون كبيرا إذا كان التفاوت المادي لمصلحة الزوجة و يقل هذا الخطر إن لم نقل ينعدم إذا كان التفاوت لمصلحة الزوج ذلك أن الرجل أقوى من المرأة و يملك من عوامل القوة المعنوية و المادية ما يجعله سيد الساحة و أن المال قد يزيد من هذه القوة و لكن ليس كل شيء فيها.

أما المرأة التي هي أضعف من الرجل بشكل عام فإننا نستغل قها المادية لتعلو على الرجل و تسيطر عليه و تكون هي صاحبة الكلمة و السيد المطلق في البيت، فإن المال هو النافذة التي تسمح لها لكي تطل برأسها على الرجل و تتعالى عليه و تعامله معاملة القوي للضعيف[1].

ث- معيار النفوذ والسلطة.

وعلى نفس النحو أن يكون هناك تقارب بين الأسرتين في السلطة فإن غيرها من الأسر سوف تخطب وهما خاصة وأن الأسرة ذات النفوذ لا تجد في نفسها حاجة لأن تتحالف مع أسر ضعيفة النفوذ فقيرة من المصاهرة و ليس معنى ذلك وجود تطابق في هذه المستويات ولكن المقصود هو الإلتقاء عند درجات وسط بينهما ليست مستحيلة[2].

وما يلاحظ على معايير الإختيار الزواجي أنها أصبحت تتأثر بالعديد من عوامل التغير المختلفة التي أثرت في ذهنيات الأفراد الذين يريدون بناء حياة زوجية جديدة و من أهم هذه العوامل ما يلي:

- التعليم: ينتج عن هذا الأخير زيادة في المعارف و الخبرات عند المقبلين على الزواج خاصة منهم النساء وبالتالي زيادة في تحديد وتدقيق المواصفات التي يختار على أساسها الشريك، مما يؤدي إلى التعقيد في أمر مواصفات الشريك المراد إختياره وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع في سن الزواج.

[1] المكتب العالمي للبحوث ،الخلافات الزوجيةفي نظر الإسلام،بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، 1984، ص19.

[2] حسن عبد الخميد احمد رشوان ، المرجع السابق،ص73 .

تغير مكانة المرأة: إن المرأة في الماضي لم يكن لها الحظ الوافر لكي تشارك في إختيار شريكها لأن الوالدين هم من كانوا يختارون لها الشريك.

2-1 أسس الإختيار للزواج:

1-**الإختيار للزواج على أساس المال:**

2- **الإختيار للزواج على أساس الجمال:**

3- **الإختيار على أساس الحب: الإختيار على أساس الدين والأخلاق:** يعد هذا الأساس الركيزة الأساسية للحفاظ على ديمومة وإستمرار الزواج نتيجة لما له من آثار حميدة على العلاقة الزوجية من جهة ومن جهة أخرى على تربية سليمة وميمونة لذلك نجد الشريعة الإسلامية ركزت على هذا الأساس كل التركيز بالأسس السابق ذكرها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"تنكح المرأة لأربع لمالها و لجمالها ولحسبها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك[1]" وقال أيضا:"ما استفاد المؤمن من تقوى الله خير من زوجة صالحة إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها أسرته و إن أقسم عليها أبرته وإن غاب عليها حفظته في نفسه وماله

[1]أخرجه ابن حبان و صححه و ذكره في مجمع الزوائد: رواه احمد و الطبراني في الأوسط.

خاتمة الفصل:

الطلاق ونهاية الرابطة الزوجية يكون دائما وراءها أسباب ومشاكل وعوامل تساهم في حدوثها.

فالتغيرات الإجتماعية لها صلة كبيرة بالتحولات التي تحدث في حياة الفرد وهو الذي يحدث أثر كبير بالتحولات التي تحدث في حياة الفرد وهو الذي يحدث أثر على المجتمع ويصيب البناء الإجتماعي.

فالأسرة قد يصيبها الطلاق وذلك نتيجة التغير الإجتماعي ومدى ظهور المشكلات الأسرية داخلها وهذا ما يفسر كثرة وارتفاع نسبة الطلاق مؤخرا مقارنة بالمجتمعات السابقة وحتى مقارنة بين المجتمع المدني والمجتمع الريفي.

كما أن التحضر والنضج لعبا دورا كبيرا في ذلك، أما عن المشكلات الأسرية فظهورها في الوسط الأسري سيعطي الدعم الكبيرلحدوث وإرتفاع نسبة الطلاق.

الفصل الرابع
التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري

مقدمة الفصل:

كل مجتمع له تاريخ وله حضارة وفترات زمنية قد مر بها، فالمجتمع الجزائري أيضا كان له تاريخ قد يشهد على الطلاق وكل مجتمع من هذه المراحل الزمنية والتاريخية لها صيغة وطبيعة خاصة بها تختلف عن المجتمع الموالي وبالتأكيد الخصائص والعوامل سواء تاريخية أو إجتماعية لها تأثير كبير على هذه الظواهر وحتى على مدى ظهورها.

ولدراسة أي ظاهرة علينا المرور بمراحلها التاريخية لمعرفة مدى تطورها ولفهمها أكثر وخاصة لنبرز بأن كل فترة زمنية كان لها مجتمع خاص بها ويتمتع بصفات مختلفة عن المجتمع الموالي وحتى ظروفه تتغير عن المجتمع الآخر.

فالجزائرعرفت تعاقب لحضارات وفترات زمنية،تاريخية،ميزت بين مجتمعين : المجتمع التقليدي والحديث، فالتقليدي سيماثل الأشكال الإجتماعية والأشكال العتيقة في الجزائر تلك الأشكال التي لا زالت موجودة في أنماطها الأصلية دون أن يدخل عليها تغيير جذري يذكر.

لكن هذا لا يعبر عن وجود مجتمع دخلت عليه العصرنة والتحضر والتي غيرت من ثقافته وعقلياته بحيث كان لها إنعكاس على الطلاق والرابطة الإجتماعية وأعطته مفهوما مغايرا سيساعدنا هذا أكثر على التحليل السوسيولوجي، فكيف كان ذلك؟ وما هي الفترات التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري؟

1- التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري.

إن معرفة التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري تتضح وتظهر في حقيق الأمر من خلال التعرض لأهم التحولات التي مست الأسرة الجزائرية عامة والزواج منها على وجه الخصوص، وكذا لأهم التشريعات التي نظمت سير أحكام الأحوال الشخصية من زواج وطلاق، إلى جانب تسجيله من خلال المعطيات الإحصائية التي تعكس مدىإنتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ككل. وعبر مختلف مراحله التاريخية التي يمكن حصرها في ثلاث مراحل أساسية في تاريخ الجزائر. وهي مرحلة ما قبل الثورة التحريرية،و مرحلة أثناء قيام الثورة،وأخيرا ما بعد الاستقلال.

1-1- الطلاق في المجتمع الجزائري قبل ثورة التحرير :

بعدما كانت العلاقات الإجتماعية خلال هذه المرحلة تتكون في المجتمع الجزائري من القبيلة والفروع والعائلة، أضحت مستهدفة من طرف السياسة الاستعمارية في القيم الإجتماعية والتقليدية، وصارت من جراء ذلك منفذ المكونات الأخلاقية والدينية في المجتمع، وهدا بعد إنهيار القرابة الإجتماعية والجماعية وإرتفاع قيد القرابة الفردية والدموية المباشرة،و لكن لم تتم هذه التحولات والتغيرات الإجتماعية وغيرها التي أحدثت عدة إنقسامات في نسق الأسرة الجزائرية وساهمت بطريقة أو بأخرى في تدهور حياة الأزواج وبالتالي إنحلالها بالطلاق، إلا من خلال ما سنه المستعمر من تشريعات و تنظيمات قضائية مست بالدرجة الأولى سير وتنظيم الأحوال الشخصية، فمثلا قبل الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، كان التنظيم القضائي يخضع في معظمه إلى قواعد الشريعة الإسلامية، ولما دخلت الجزائر في ظل الإستعمار، عمل على طمس معالم القضاء في البلاد، حيث كان قائما قبل مجيئهم، وبعد أن أعياهم الأمر تركوا الجزائريون يطبقون قواعد الشريعة الإسلامية في أحوالهم الشخصية وأنشؤو محاكم خاصة بهم تطبق النصوص التشريعية في أحوالهم الشخصية، وأنشؤو محاكم خاصة بهم تطبق النصوص التشريعية على المستوطنين منهم.

ونتيجة لذلك نشأت في المجتمع الجزائري حالة من الثنائية أو الإزدواجية في هذه التنظيمات إستمرت طيلة مدة الإحتلال، وبذلك أصبحت الجزائر تظم محاكم إسلامية تختص في قضايا المواطنين الجزائريين المدنية مثل مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج

والطلاق التي تكون فيها الشريعة الإاستعمارية واجبة التطبيق مثل التركات والوصايا وغيرها، و في هده الحالات كانت المحاكم الشرعية أو الإسلامية تطبق أحكامها في مجال الزواج و الطلاق مع الميل أكثر إلى المذهب المالكي باعتبار انه لم يكن هناك إي قانون مكتوب يستندون إليه في أحكامهم، وباعتبار أنه لا توجد هناك نصوص شرعية تنظم إجراءات التقاضي باستثناء ما نص عليه مرسوم، 1890.12.29 الذي نظم الأحكام الواجبة التطبيق حسب المذهب الأباضي في جنوب البلاد، وما تضمنه مرسوم 1922.08.12 بشأن تطبيق التقاليد القبائلية وإنشاء ما يسمى بالنظام القضائي في منطقة القبائل[1].

إن تذبذب الطلاق خلال الفترة الإستعمارية له ما يبرره من أسباب مختلفة، منها خاصة ما تعلق بالزواج في تلك الفترة، فقد ذكر المؤلف الزواج في المجتمع الجزائري قبل قيام حرب التحرير الوطنية، كان منظما من العائلات و ليس الأفراد ففي أغلب الأحيان، كان الزوج لا يرى زوجته إلا ليلة الزفاف، وذلك لإعتبارات عديدة تتعلق بعقد الزواج الذي كان يعتبر عقدا جماعيا و ليس عقدا فرديا[2].

و كما ذكرت كذلك المؤلفة أن شكل الزواج المتعارف عليه خاصة في الماضي هو الزواج القائم على الاختبار العائلي الذي تفرضه البيئة الإجتماعية إلى جانب هدا ما تمثله المرأة في العلاقات الزوجية من شرف للعائلة ، لذلك كان يطلق على الزوجة المثالية مصطلح " بنت الفاميليا " مع مراعاة و تركيز العائلة الجزائرية لصغر سن الزوجة [3].

و لقد لوحظ في بعض المناطق من المجتمع الجزائري التي سيطرت عليها العادات والتقاليد القديمة وكانت سائدة في أوساط الأسرة الجزائرية خاصة القاطنة منها في منطقة القبائل و الأوراس، حيث يذكر المؤلفأن المرأة في هذه المناطق كانت تزف في سن مبكرة جدا فهي كانت تخضع في أمر الزواج إلى السلطة الوالدية .

---

[1] عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر،ترجمة جوزيف عبد الله، بيروت .دار الحداثة، 1983 ص: 119

[2] عبد العزيز سعيد، الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائرية، دار البعث للطباعة و النشر ط1، ص9-10 1986

[3] Frantz fanon, Sociologie d'une révolution, Paris, Petite collection mas pro 1968, p 100.

حيث إذا بلغت سن لا تملك حق رفض الزواج. على عكس مثل الرجل الأوراسي الذي كان بإمكانه الإختيار للزواج لكن مع شرط ألا يخرج عن نطاق القرابة، وبالخصوص عن بنت العم أو بنت الخال أو الخالة، وكان يتم دلك من اجل الحفاظ على العلاقات القرابية[1].

أما فيما يخص الطلاق في المناطق الأوراسية . كذلك فإنه كان يخضع لرقابة الجماعة أكثر من المناطق القبائلية، و لا يلجا إليه الرجل الأوراسي إلا إذا تعلق الأمر بشرف العائلة، خاصة عند ارتكاب المرأة القبائلية للخيانة الزوجية،هذا من جهة الرجل أما من جهة المرأة فهي مثل المرأة القبائلية تتعرض للطلاق من طرف زوجها دون علمها، كما يحق لها أن تطلب الطلاق إذا رأت أنه يمثل حلا أصلح لها[2]

1-2- الطلاق في المجتمع الجزائري أثناء ثورة التحرير:

بادئ الأمر فإن معرفة حركة التحرير الوطنية هي التي تسمح بفهم و تفسير جزءا مهما ، و موقف الدولة إتجاه القضايا التي ظهرت بعد الإستقلال و إبتداءا من الإستقلال كان جزء من المجتمع الجزائري قد إبتدأ من الصفر، إلا أن مجتمع الإستقلال لم ينطلق من تلك الفترة، و حركة البناء الإجتماعي يعود أهمها إلى أركان البناء التاريخي السابق للمجتمع الجزائري، ومنذ سنة 1954 نظم المجتمع الجزائري بأكمله أشكالا خاصة من التضامن برزت في المجتمع حسب متطلبات حركة التحرير، والتي جعلت الأسرة الحضرية تعيد بناء نفسها من خلال إستقبال العائلات الهاربة من الريف نتيجة القمع والعنف وعكس ذلك دمرت العائلات الريفية وأصبحت بناياتها مخربة[3]

كما أن هذه المرحلة قد عرفت فيها العائلة الجزائرية تغيرات عديدة مست مراكز وأدوار الأفراد من جهة أخرى مست مختلف القيم والتقاليد السائدة عند الكثير من العائلات الجزائرية مما أدى إلى تمسك أفرادها خاصة بقيمهم وتقاليدهم الراسخة في أذهانهم ، ذلك نظرا لإحساسهم بخطر المستعمر على تهديد كيان عائلاتهم، لا سيما عند إقدامهم على تعليم المرأة، الغاية من وراءه تفكيك العادات و التقاليد الثابتة في أوساط العائلات الجزائرية خاصة

[1]Pierre Bourdou , Sociologie de l'Algérie, Paris, 5eme éduction, 1975, p28-30

[2]Claudine chaulet, La terre des frères et l'argent, Alger opus tom 1 1987, p 200.

[3] مصطفى بوتفنوشنت و آخرون، المجلة السنوية لمعهد علم الإجتماع، التغيرات الإجتماعية في الجزائرمند الإستقلال ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، رقم خاص3. 1986

في المدن، أين جعل تعليم البنات إجباري، وما هذا إلا نتيجة لإعتقاد القادة الفرنسيين أن تماسك الجزائريين لا يتم إلا من خلال ضرب إحدى أهم عناصر تماسكه و هي المرأة و من ثم إخراجها من منزل عائلتها[1]

هدا ما أدى إلى آثار عديدة على النظم الإجتماعية المختلفة داخل المجتمع الجزائري، و بالأخص منها نظام الزواج الذي تأثر و بشكل كبير من ناحية سن المتزوجة حيث أصبح الأفراد المقبلين على الزواج يلجؤون إلى الزواج إما في سن مبكرة أو سن متأخرة، و يرجع السبب في ذلك بالنسبة للبنات إلى الخوف عليهن بالنسبة للشباب فإنه يرجع إلى مشاركتهم في ثورة التحرير، و هذا السبب بدوره أدى إلى الإنخفاض من فرص الزواج عند البنت الجزائرية[2].

و بالرغم من ذلك فإن المجتمع الجزائري ككل عرف من خلال تاريخه الطويل بترابط علاقاته الإجتماعية و الأسرية، و قد دعم من هذا الترابط أو هذا التلاحم أن ثورة أول نوفمبر، عندما إندلعت لم تمضي عليها إلا فترة بسيطة حتى جعلت من هذا الشعب كتلة واحدة متراصة، و يرى علماء الإجتماع و النفس الإجتماعي أن الجماعة عندما تتهدد من الخارج . فإنها تتساند و تتلاحم فيما بينها بحيث تستقطب مصلحة الجماعة[3].

و من خلال هذا يتضح أن إنطلاق الثورة التحريرية قد أخلط الأوراق من الناحيةالإجتماعية و كا من الناحية التنظيمية و التشريعية و بالأخص ما تعلق بإعادة النظر في الإجراءات المتحدة بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية و حسب ما لدينا من معلومات أول قانون مكتوب و بشكل منظم و بأسلوب عصري يتعلق بالزواج و الطلاق و يهتم بتنظيم الأسرة كان هذا الأمر رقم 247-59 الصادر بتاريخ 1959/02/04الذي تضمن في المرتبة الثانية منه أركان عقد الزواج و إشتمل في الثالثة على قواعد تسجيل و الزواج كما تضمن في الماد 4-5-6-8 قواعداو أحكاما تتعلق بالوعد بالزواج و إنحلال عقد الزواج،و ما يمكن إتخاذه من إجراءات عاجلة مؤقتة، يليه المرسوم رقم 782-59 الصادر في

---

[1] عبد الحيد حفرية، بعض ملامح الشخصية الجزائرية في كتاب فرنتز قانون الجزائر ، منشورات وزار الثقافة، 1985 ص: 91- 92

2Frantz fanon, Op, cit, p 85.

[3] محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المحتمع الجزائري، الجزائر، 1984 ص: 30.

1959/09/17 الذي تضمن اللائحة التنفيذية لهذا الأمر، فكان قد تناول توضيح نصوص الأمر المذكور في إنحلال عقد الزواج ، ثم قرار وزير العدل الصادر بتاريخ 1959/11/21 الذي حدد أنواع الوثائق و المستندات التي يجب على الراغب في إبرام عقد الزواج تقديمها إلى ضابط الحالة المدنية أو القاضي الموثق ، من أجل إمكانية إبرام عقد الزواج و تسجيله ، أما فيما يتعلق بقواعد الأسس الخاصة بالوصاية و الولاية و الحجر و الغياب و الفقدان، فكان قد تضمنها جميعا القانون رقم 778/57 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1957 و ظلت سارية المفعول إلى ما بعد الإستقلال، و أما فيما يخص قواعد الإجراءات الواجبة التطبيق أمام المحاكم الإسلامية فكان أخر نص في نظمها هو الأمر الصادر بتاريخ 1944/11/23 الذي تعلق بالنظام القضائي الإسلامي في الجزائر بصفة عامة [1].

وهكذا أصبح معظم الشبان المقبلين على الزواج، في إطار هده المرحلة التاريخية من حياة المجتمع الجزائري، يحضرون عقد زواجهم، وهدا بعدما يناقشون شروط هذا العقد، وبعدما يكونوا أتبتوا بطبيعة الحال وجهة نظرهم في هذا الزواج و في ظل هذه الظروف ، فإن الطلاق هو الآخر قد إتخذ شروطا مختلفة عن الماضي هو الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج والذي كان يستطيع الإعلان عنه متى شاء وبسرعة، والذي يعبر عن ضعف الرابطة الزوجية، أصبح غير قانوني وأصبحت هناك محاولات للصلح بين الزوجين. فالقرار النهائي في البدء في أمر الطلاق يبقى في يد المسؤول المحلي.

1-3- الطلاق في المجتمع الجزائري بعد الإستقلال:

مباشرة بعد الإستقلال أصبح الجزائري مجبر على تنظيم نفسه مع الحرية والعلاقات الجديدة، مما جعل هناك إضطرابات عديدة، ففي المدن إنقسمت العائلات الكبيرة العدد للحصول على المساكن التي تركها الإستعمار وكذلك حاولت بعض العائلات من داخل البلاد الإستقرار في المدينة وأغلبهم الريفيون الذين بقى منهم البعض في القرى وبالتالي كان هناك إعادة توزيع للأدوار والوظائف الإجتماعية المختلفة1

1مسعودة كسال: مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر :1996 ص:71.

ومن خلال هذه التحولات الإجتماعية، يتبين لنا أن الطلاق قد تأثر كما تأثرت به الأسرة الجزائرية التي عرفت تغيرا معتبرا بعد الإستقلال، خاصة من ناحية بنيتها وعدد أفرادها، أي فقدت شكلها كأسرة ممتدة حيث كان يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا، لتتجه نحو الأسرة الزوجية أو النووية، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضارية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب، إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزوجية بين 5 و 7 أفراد كما أن الزواج هو الأخر قد تأثر في العديد من جوانبه بعد الإستقلال، لذلك كتب الكثير من المؤلفين حول الزواج في المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة،و كانوا يلحوا على أنه يتميز بشكل الزواج الداخلي السائد والمفضل عند الكثير من الجزائريين وخاصة من ناحية الخط الأبوي " بنت العم" وذلك نظرا لإعتقادهم أن هذا الشكل من الزواج وبالأخص مع "بنت أخ الأب" يحافظ على الإرث العائلي و يعطي بعدا حقيقا لبنية الأبوة في المجتمع2

و إلى جانب هذا ظل الزواج يتميز بالسن المبكر و لفترة طويلة في المجتمع خاصة عند النساء، مما يجعله من مسببات الطلاق، هذا ما تؤكده دراسة أجريت سنة 1980 . حيث نظرت إلى دراسة السن عند الزواج لدى عدد من الزوجات، و ذلك في المناطق الريفية و الحضرية، فتوصلت إلى أن أكترالنساء منهن تزوجن في سن 16 هن من المناطق الريفية، حيث أن أقل من تزوجن في نفس السنة هن من المناطق الحضرية مع الإشارة إلى عدم عملهن في هذا السن "16 سنة"

1 مصطفى بوتفنوشت و اخرون، المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع، التغيرات الاجتماعية في الجزائر مند الاستقلال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،رقم 3خاص،1986ص2

Ali kouaouci , Familles, Femmes et contraception, Alger ,CENE AP 1992,P1

أما بالنسبة فيما يخص إختيارهن ومعرفتهن لأزواجهن قبل الزواج فتوصلت إلى أن 47 منهن لم يكن يعرفن أزواجهن فى المناطق الحضرية أى 17 من رأين أزواجهن مرتين أو ثلاث مرات ، وكذلك 36 يعرفن أزواجهن قبل الزواج، هذا في المناطق الحضرية ، أما في المناطق الريفية فوجدت أن 55 منهن لم تعرفن أزواجهن قبل الزواج مقابل 09 قد رأين أزواجهن مرتين أو ثلاث، و36 منهن كن يعرفن أزواجهن قبل الزواج" أغلبهن أبناء وبنات العمومة"[1]

لكن نظرا للعديد من التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة من السنوات الأخيرة، قد تأثرت وبشكل كبير على إرتفاع سن الزواج ولكلا الجنسين، فقد بلغ متوسط سن الزواج الأول حسب تعداد 1998 عند الرجال 31.3 سنة بينما عند النساء قد بلغ 27.6 سنة وقد صاحب هذا التغير تحول في طرق وأساليب الإختبار للزواج،فبعد ما كان الأسلوب الوالدي فى الإختيار هو الأكثر إنتشارا، أصبح ينافسه الأسلوب الشخصي المبني على الحرية والعلاقات السابقة، وحيث صار يتم الإختيار الزوجي في إطار الصراع بين الآباء والأبناء، أي يظن الآباء أنه إختيار رشيد منهم للشريك من عائلة المصاهرة أو المقاربة وسوف يحتفظون بمهمات كبيرة مع أبنائهم، بينما يرى الأبناء إختيارهم الفردي للشريك والمبني على العاطفة المتبادلة، سوف يضمنون التوازن في حياتهم الزوجية المقبلة2

وإلى جانب هذه التحولات الإجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الإستقلال، قد كان منها نصيب كبير للجانب القضائي الذي يحكم الأحوال الشخصية بما فيها الزواج والطلاق، حيث بدأ الجزائريون يفكرون في كيفية التخلص من الإزدواجية والتبعية القضائية، وفي إنشاء جهاز قضائي يتلائم مع تطلعاتهم و أوضاعهم الجديدة فكان أن صدر القانون رقم 218 -63 المؤرخ في 18.05.1963 لبلاغ ولاية محكمة النقض الفرنسية على القرارات الصادرة عن محاكم الإستئناف الجزائرية، و لينشئ مكانه المجلس القضائي الأعلى.

وأن صدور المرسوم رقم 261-63 في 22 من يوليو ألغى المحاكم الشرعية أو الإسلامية ونقل إختصاصها إلى المحاكم العادية، وأبقى على الهيكل العام للنظام القضائي

1héline vanevelle ,daillaine, femmes algériennes, édition n° 06, 1980 p176, 177.

2 مسعودة كمال، المرجع السابق ، ص 90

المبني على ثلاث أنواع من المحاكم هي: الابتدائية والابتدائية الكبرى و محاكم الإستئناف تحت ظل المجلس القضائي الأعلى1

ونظرا لزيادة الإهتمام بالأسرة في السنوات اللاحقة بعد الإستقلال صدرت عدة قوانين في شكل أوامر تهدف كلها إلى تنظيم الأسرة " الزواج و الطلاق" من أهمها صدور الأمر رقم 69-72 المؤرخ في 1969/09/16 نص على كل ما يتعلق بعقود الزواج التي قد أبرمت قبله، ثم تلاه الأمر رقم71 -65 في1971/09/22 نص من جديد على تسجيل عقود الزواج لموجب حكم من رئيس المحكمة2.

وبعد صدور هذه الأوامر ظل التنكير لمدة 20 سنة يدور حول إيجاد قانون موحد يشمل كل قضايا الأسرة إلى أن وصل بهم إلى إصدار قانون كان أخيرا من نوعه تحت رقم 84-11 المؤرخ في 1984/06/09 بعنوان "قانون الأسرة" وإستمر العمل في مجال الأحوال الشخصية حتى تم إجراء عليه بعض التعديلات معظمها تعلقت بنظام الزواج والطلاق، وكان هذا التعديل تحت رقم 05-09 المؤرخ في 04 مايو 2005 قد تضمن أحكام الطلاق التي تسري عليه حاليا في المجتمع الجزائري، وحيث ذكرت هذه الأحكام حسب آخر هذا التعديل في مواد متفرقة و لكن معظمها محصورة بين المادتين 48-57 وقد عالجت هذه الأخيرة الطلاق في المجتمع الجزائري خاصة من ناحية أشكاله وأحكامه والقيود اللازمة لتطبيقاته الشرعية المستمدة أغلبها إن لم نقل جلها من الشريعة الإسلامية

1 عبد العزيز سعد . المرجع السابق . ص11

2 عبد العزيز سعد . المرجع السابق . ص 18

وكما يترتب عادة عن إنحلال عقد الزواج أو حدوث الطلاق آثار إجتماعية، كذلك تصاحبها آثار قانونية كثيرة و متنوعة. قد ذكرت و إنحصرت في معظمها في القانون بين المادتين 58-80 و إحتوت كل من الآثار التالية " العدة، الحضانة، النفقة و السكن، التعويض عن الضرر، النزاع حول متاع المنزل1، و لكنه لا يمكن الكلام عما ألغي من هذه القوانين و ما بقي منها معتمدا للآن إلا أنها في النهاية جاءت كلها لتهتم بتنظيم الأسرة و ما يتعلق بها من زواج و طلاق .

و بالإضافة إلى هذا، و كما سبق ذكره حول أهم التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الإستقلال زادت من تعقيد الأوضاع خاصة من الناحية الإجتماعية. و التي تخص عنها إرتفاع في معدلات الطلاق.

1 مولود ديدان . قانون الاسرة الجزائرية . دار النجاح للكتاب . 2005 ص 12-18

2- المقاربة السوسيولوجية للطلاق والرابط الإجتماعي :

إنطلاقا مماسبق ذكره حول ظاهرة الطلاق وحجمه في المجتمع الجزائري وتماشيا مع إشكالية وفرضيات الدراسة سوف نتبنى النظرية التطورية في دراستنا هذه لفهم أهم التطورات والتغيرات الإجتماعية التي طرأت على المجتمع وأهم الآثار التي نجمت عنها , حيث لابد من التطرق إلى التفكك الزواجي وأهم العوامل والتغيرات التي طرأت عليه .

فالزواج علاقة أبدية لا يمكن فضها أو إنهائها إلا بالموت ،ولكن نتيجة ظروف وعوامل معينة يمكن للفرد إنهاء هذه العلاقة بالطلاق.

وسوف نتطرق إلى أهم النتائج المترتبة عن هذا التغيرالإجتماعي وعلاقته بالطلاق، كما سنبين بأن الطلاق قد لا يعتبر نهاية للرابط الإجتماعي فبعد طلاقها قد تظهر علاقات جديدة تبرز رابط إجتماعي جديد، هذا لا ينفي عدم ظهور رابط جديد فالكل متوقف حول شخصية المرأة وكيفية إندماجها داخل المجتمع من جديد، كما سنوضح أيضا ظهور وظائف جديدة للمرأة بعد طلاقها إظافة على وظائفها القديمة إن وجدت وأحيانا تكون الوظائف الجديدة تتخالف مع وظائفها القديمة والتي قد تخفيها.

لقد بينت الدراسات السوسيولوجية أن هناك علاقة وثيقة بين الأسرة والمجتمع، وأي تغيرات تحدث في المجتمع تنعكس آثارها على الأسرة، فالأسرة التقليدية هي أسرة ممتدة تربطها مصالح إقتصادية ،سياسية وعائلية واحدة ونظرة إلى الزواج ليس إرتباط بين فردين، بل هو إرتباط عائلتين، لذا فإن الطلاق يزعزع الروابط بين عائلتين ويبدل الجميع جهدهم للإبتعاد عن المشكلات وإبعاد شبح الطلاق.

أما في الوقت الحالي ونتيجة للحضرية والتصنيع، ولظهور الأسرة النووية أصبح قرار الطلاق قرارا فرديا، فإذا ما ظهرت للزوجان مشكلات تعثرت معهما إستمرارية الحياة يتخذ قرار الإنفصال ويتم الطلاق.

وكذلك ضعف العلاقات العاطفية بين الزوجين باعتبار أن الحب هو الدافع الأول والأساسي للزواج، لذا فإن ضعف شعلة الحب بين الزوجين ومواجهتها للعديد من المشكلات على أرض الواقع يجعلهما يفكران بالإنفصال بسهولة خاصة مع عدم وجود الأطفال، أو في

حالة عدم وجود الوعي الكافي لدى الزوجين بطبيعة الحياة الزوجية ومشكلاتها ، فلايجد الزوجين أي دافع يدفعهما للإستمرار معا،فيتجهان إلى الطلاق كحل إضافة إلى تغير دور المرأة الإجتماعي بعدما كان يقتصر عملها في الأسرة التقليدية على الزراعة أو الرعي وغيرها من نشاطات تدخل ضمن دائرة الأعمال المنزلية مع الموجة الصناعية وحصول المرأة على حق التعليم والعمل، أصبحت تساهم في الكثير من النشاطات خارج المنزل وأصبح لها دخل مستقل وساهم عملها بشكل غير مباشر في إرتفاع نسبة الطلاق وحتى في معنى الطلاق التقليدي .

فالطلاق أصبح يأخذ شكلا مغايرا وحضريا أكثر وحتى بعد الطلاق أصبحت العلاقات بين المرأة وطليقها قائمة وأحيانا حتى بين الأسرتين وقد تظهر روابط جديدة بحكم عملها وعلاقاتها الجديدة ، فالمرأة في الأسرة التقليدية لم تكن مستقلة إقتصاديا ولم يكن أمامها خيارات سوى العيش في البيت الزوجية لذلك حتى وإن كان زوجها يسيء معاملتها فلا تستطيع ترك المنزل لعدم وجود منزل آخر تذهب إليه خاصة في حالة معارضة أهلها لفكرة الطلاق أما المرأة العاملة فإن إستقلالها المادي يمنحها القوة لإنهاء علاقة زوجية فاشلة ، وكل هذا نتيجة صراع الأدوار الذي ينشأ بين الأزواج حين تخرج المرأة إلى ميدان العمل ، فعلى الرغم من أن الرجال قد يوافقون على ذلك إلا أن موافقتهم تكون نظرية في أغلب الأحيان كما أن غموض دور المرأة قد يؤدي إلى عدم إستطاعة الرجال التكيف مع مركزها الجديد في المجتمع خصوصا إذا عرفنا أن حقوق الرجل كانت ولاتزال تساندها مقررات قانونية ،إجتماعية وإقتصادية .

ولذلك فإن تغير العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة أدى إلى تغيرات واسعة المدى في وظائفها كلما زاد التذغير في هذه العلاقات كلما تضاءالت الوظائف و أصبحت غير مقنعة للرجل أو المرأة بالإستمرار في العلاقة الزوجية خاصة إذا كانت ظروف المجتمع الحضري تسيرلإشباع الحاجات الأساسية التي تجعل من الأسرة وحدة ضرورية داخل المجتمع ولعل هذا هو من ساهم في تزايد نسبة الطلاق في المجتمع الحضري الوهراني ، حتى أن مدينة وهران بتغيراتها والتحضر الذي وصلت إليه قد غير من مفهوم

الطلاق عما كان عليه فبعدما كان نهاية للرابط الإجتماعي قد نقول الآن أصبح مغايرا تماما فالطلاق قد يكون كبداية للنظر في الرابط الإجتماعي وحتى الدخول في علاقات جديدة .

قد يظهر رابط إجتماعي جديد لكن ليس دائما وحتى أن المرأة في السنوات الفارطة لم تكن تعرف ظهور لوظائف جديدة في حياتها عكس ما نراه حاليا وخروجها للعمل هواكبر دليل.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل نزعنا الستار لنكشف ونبرز عن مدي قدم ظاهرة الطلاق وكذلك عن مراحلها عبر التاريخ الجزائري وبالتأكيد داخل المجتمع الجزائري، وبذلك كانت لنا الفرصة للتنقل عبر الفترات الزمنية والأحداث التاريخية والتي أيضا ساهمت في مدى تغيير مفهوم الطلاق ودخول بعض العوامل الجديدة فيه من فترة لأخرى و التى أعطته مفهوما و صورة جديدة تختلف عما كانت عليه سابقا، كما أنها ساعدتنا في فهم واقع المجتمع الجزائري بصفة عامة و لتحليله من المنظور السوسيولوجي.

وما استنتجناه هو أن الطلاق من مرحلة لأخرى عرف تطورا وإرتفاعا كبيرا غير متوقع و خاصة مع زوال الأسرة الممتدة وظهور الأسرة النووية.

الفصل الخامس

تمثلات الطلاق من منظور المجتمع الوهراني

مقدمة الفصل:

لفهم أي مجتمع يجب الخوص فيه أو بالمعنى التعايش معه ومشاركته لحياته اليومية، والدخول في التفاصيل أكثر ومعرفة الحقائق الدقيقة للظاهرة المدروسة وتحليل مزاياه وكل خصائصه، وحتى عن عاداته وطريقة تفكيره والتغيرات التي طرأت عليه من ظواهرو حوادث التي ستلعب دورا كبيرا في تغيير هذه الظاهرة(الطلاق) والمساس بكيان الأسرة.

فالمدينة الجزائرية عامة ووهران خاصة غنية بتاريخها وحضاراتها وثقافاتها ومجتمعها الذي فرض نفسه، فبحكم أنني أسكن بهذه المدينة هذا ما فسح لي الطريق وكانت لى الفرصة الكبيرة لدراسة هذا المجتمع وخاصة من منظور المرأة الوهرانية، والتي فرضت نفسها عبر التاريخ والتي كان لها أيضا قسطا من العصرنة والتحضر في ثقافتها وتغيير لأفكارها وعصرنتها و حتي في شكل تقبلها للطلاق ومدي تعاملها معه و مدي مواجهت المجتمع .

- فكيف سيكون إختيارها لشريك حياتها؟ أي علي أي أساس يكون الإختيار ؟
- كيف سيطور نظام الزواج في المجتمع الوهراني؟
- ما موقف المجتمع من المرأة المطلقة؟
- هل ستكون هناك وظائف جديدة في حياة المرأة المطلقة؟ وما وضعية الوظائف القديمة؟
- كيف سيكون إعادة للنظر في الرابط الإجتماعي عند المرأة المطلقة؟

فهل ستكون لى القدرة على الإجابة عن تساؤلاتي؟ وهل ستروي عطشي أم لا؟

1. تطور نظام الزواج عند المجتمع الوهراني:

يعتبر الزواج من أهم النظم الإجتماعية في حياة الفرد و المجتمع ,إذ أن "الزواج ليس مجرد متعة بقدر ما هو أداء لطور طبيعي في بناء المجتمع "[1]. فكل من الرجل و المرأة يعملان على إتمام نصف دينهم في هذه الحياة عن طريق الزواج و هذا من أجل بناء و تكوين أسرة و الحفاظ على الروابط العائلية لقول إحدى المبحوثات (أنا الزواج عندي هو نص ديني و بيه ندير الدار و نبني عايلة) مقابلة رقم 11.

–و يرى الفقهاء المسلمين أن الغرض من الزواج هو الراحة الحقيقية للرجل والمرأة لأن هذه الأخيرة تجد فيه من يكفل لها الرزق كما يجد الرجل في منزل الزوجية جنة الحياة حيث تتكون مشاعر الألفة و الأخوة الإنسانية، فعن طريق الزواج يحتل كل من الرجل و المرأة مكانة إجتماعية معينة داخل الأسرة لقول إحدى المبحوثات"أنا الزواج عندي هو بناء أسرة وتأمين مستقبل وتوفير الراحة والأمان تحت ظل الرجل "مقابلة رقم: 22.

وفي المقابلة رقم: 10 " المرا كي تتزوج يولوا قاع يقيموها ويديرولها حساب وتولي تسوا عند الناس ".

1/–محمد السويدي :محاضرات في الثقافة ةالمجتمع –ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر 1985ص:77

ونستطيع القول أن الزواج في مدينة وهران أصبح يميل إلى العصرنة أكثر فأكثر ،وفي نفس الوقت يعمل على التخلي عن عادات وتقاليد المجتمع الجزائري عامة والوهراني خاصة فبعد أن كان الزواج يتم بالطريقة التقليدية أين العائلة هي التي تختار لإبنها أو إبنتها الشريك المناسب باعتبار أن الإبن لم يكن يملك سلطة إتخاذ القرار ولا يستطيع تدبير نفقات العرس بمفرده وباعتبار أن الفتاة لم تكن لها الحق في الإدلاء برأيها فيما يخص شريك حياتها ،هذا ما تؤكده المقابلة رقم2 : "بكري ودرك مشي كيف كيف الوحدة درك ولات عندها راي وتخير راجلها روحه".

وفي مقابلة أخرى تقول: "زمان كانوا والدينا يزوجونا كيما يبغوا درك كلشي تبدل حتى المرا ولات هي لي تخير راجلها بروحها"

ونتيجة لمختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا أصبح الزواج اليوم يتخذ شكلا مغايرا عن الشكل التقليدي ،حيث أصبح الرجل يملك حرية مطلقة في إتخاذ قراراته الخاصة بنفسه كالزواج، نجد في هذا تصريح مقابلة رقم 16: " الشباب تاع درك مراهاش كيما تاع بكري ،الراجل مولاش يقارع والديه يخيروله المرا ولا هو وحده يخيرها "

وفي مقابلة رقم22":أنا كي بغيت نتزوج مع زوجي السابق والديه كانوا رافضيني لكن مع إصرار زوجي السابق عليهم فلم يجدوا حلا سوى القبول "

وباعتبار الرجل أصبح يشتغل في مؤسسات خاصة أوعمومية ويتحصل على دخل شهري فإستقلاله المادي يجعل لديه إستقلال إقتصادى ، يمكنه من الحصول على مسكن بعيد عن العائلة يعيش فيه بمفرده مع زوجته،و هنا نرى أن كانت تتحكم فيهم ،عكس ما كنا نراه سابقا أو في المجتمعات الريفية، التي لها سمة البساطة أو أيضا تبين تمسك العائلة بالأرض و التى بحد ذاتها تجمعهم وهذا ما يبين عن مدى التفككات والتشتتات الإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري ،وهذا ما تحدت عنه عبد المالك صياد وبورديو في كتابه" le déracinement أي الاقتلاع وهو تعبير عن سياسة الإستعمار الفرنسي التي خلقت زرع روح الفردانية وقتل الروح الجماعية، عندما إغتصبت الأراضي الزراعية من الجزائريين. وفي هذا الصدد أيضا تحدث الباحث "عدي الهواري "في أبحاثه وخاصة في "، حين تحدث عن التحولات sens et non sens de la famille algérienne" مؤلفه التي شهدها المجتمع الجزائري خلال الستينات ،السبعينات والثمانينات، وتناول فيها عدة إشكالات حول الأسرة الجزائرية،الرابط الإجتماعي والقضايا المتعلقة بفئة الشباب،وهذا ما تؤكده لنا المقابلة رقم10:"الزمان تبدل بكري العايلة كبيرة، يعيشوا مع بعضياتهم ويخدموا قاع فى الأرض تاع العايلة و يد وحدة "

وفي مقابلة رقم03 تقول: "كلشي تبدل درك الواحد كي يبغي يتزوج يليق يسكن وحده وهذا ما يدل على الإستقلالية المادية للفرد أين أصبح له دخل.

فالإستقلال الإقتصادي يعطي إستقلال ذاتي وفردانية وإنكسار للروابط الجماعية.

إن معظم الأولياء اليوم يحبذون العيش المستقل لأبنائهم ،وهذا لتجنب المشاكل التي قد تنجم عن الزوجة بالإضافة إلى قدرته في تغطية نفقات العرس بأكملها دون اللجوء إلى الإستدانة من أحد وهذا من خلال إدخاره لبعض من أجره لتسديد نفقات العرس وهذا ما أكدته لنا بعض المقابلات في تصريحاتها التالية :

مقابلة رقم13: "أنا راجلي كان خدام عند روحه ،كان المصروف تاعه يقسمه ياكل نص والنص الباقي يدسه وبشوية حتى لايم مبلغ وتزوجنا "

وفي مقابلة رقم22 تقول:"زوجي مهندس وعائلته من العائلات الغنية لكنه لم يتكل على والده كي يساعده في مصاريف العرس كيما يقولي ميجيش نهار ويقولولي حنا لي زوجناك" كما أصبح الشاب يستطيع أن يختار شريكة حياته بنفسه وهذا من أجل المحافظة على إنسجام وتوازن الحياة الزوجية " زواجنا كان من إختيارنا دون تدخل أي أحد من قريب أو بعيد "مقابلة رقم 21.

وفي غالب الأحيان يكون الإختيار على أساس الحب ،فالحب المتبادل يولد الإحترام والمودة بين الطرفين ،ونفس الشيء بالنسبة للمرأة ،فالزواج عندها هو أهم وأصعب مرحلة في حياتها وحياة عائلتها ،فبعد تعلمها وتخرجها وإحتلالها منصب عمل معين تطورت مكانتها الإجتماعية وأصبحت تختار شريك حياتها بنفسها "فهي لا تتزوج من رجل أقل ثقافة وكثيرا ما يكون هذا الإختيار من خارج دائرة القرابة "

وهذا ما أكدته لنا تصريحات المقابلة التالية :"لقد جمعتني بزوجي السابق علاقة حب حقيقية إنني لا أستطيع أن أتزوج من رجل له مستوى تعليمي أقل مني "مقابلة رقم 07.

وهذا ما قد يؤدي إلى صراع أو خلاف في وجهات النظر بين الأبناء والآباء، وقد يؤدي هذا في الكثير من الأحيان إلى تأجيل قرار الزواج، الذي يدوم أحيانا شهورا أو سنينا وهذا حتى تتم الموافقة من الطرفين على هذا الزواج، ونجد الأبناء يعملون جاهدين على ضرورة إقناع أوليائهم بقبول إختيارهم الشخصي وإحترام رغبتهم في الزواج من ذلك الشخص، ينطبق ذلك في أقوال المبحوثة رقم22":أنا أنتمي إلى طبقة متوسطة ،بينما زوجي السابق من أسرة غنية ،لما أراد زوجي السابق أن يتزوج بي لم يرضى والداه وذلك لفقر عائلتي فخاصموه ولم يرضون بالأمر الواقع ولهذا تأجل زواجي لعدة شهور".

وبذلك نجد 13 مقابلة من أصل 22، كان الإختيار فيها شخصي ،فالمرأة في الوسط الحضري لها حظوظ كبيرة في إختيارها الشخصي لزوجها نتيجة التغيرات التي طرأت على عقليات المجتمع عكس ما كنا نراه سابقا ،حتى أن طريقة الإختيار للشريك لها دور كبير في إعادة النظر في الرابط الإجتماعي بعد الطلاق وخاصة في علاقة المرأة بأهل طليقها لأن قرارهم في زواجهم وطلاقهم سيكون قرار شخصي بدون تدخل الأهل سواء من طرف الزوج أو الزوجة وبهذا سيحملونهم مسؤولية قراراتهم فلن يؤثر الطلاق على علاقة الطليقة بأهل طليقها، وهذا ما أكدته لنا تصريحات المقابلة رقم17": علاقتي مع أهل طليقي ما زالت قائمة

لحد اليوم ،صح طلقت بصح دار راجلي السابق مدخلهمش في طلاقي وهذا ما يكونش سبب في قطيعتي معهم".

فالتغير الذي عرفته المدينة الوهرانية إنعكس على المستوى الإجتماعي، مما أعطى ثقافة جديدة وعقليات جديدة للمجتمع الوهراني ،بحيث أصبح الإختيار الشخصي هو السائد في المجتمع الجزائري عامة والوهراني خاصة والذي يعني "أنه كلما كان الزواج داخل العائلة الواحدة أو داخل النسق القرابي كلما إرتفعت قيمته.[1]

إلا أن هذه النظرة في الزواج قد تغيرت بتغير وتقدم العصر، فأصبح الأبناء والآباء يفضلون الزواج من خارج دائرة القرابة، وهذا ما يتسبب في الأمراض والمشاكل التي قد تنجم عن زواج الأقارب، وهذا ما نجده بكثرة في المدن ،نجد ذلك فى التصريح التالى:"زواج الأقارب هو عبارة عن ضرب حظ فيمكن أن يسبب بمرض لأطفالنا والواحد يبعد عن كل هذه الأمور أحسن"مقابلة رقم 03 .

أما الأرياف فمازالت فى بعض المناطق تحافظ على العادات والتقاليد في طريقة الزواج وهذا بإتباع نظام الزواج الداخلي .

1.Toualb radia les attitudes et les representation du mariage chez la jeune fille algerienne .enal .alger1994.p 49

أما فيما يخص معدل سن الزواج المبكر لا يزال قائما في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية ،وقد فسر الباحثون هذا الإرتفاع في معدل سن الزواج لدى الجنسين إلى التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الذي عرفته الجزائر،و هذا ما أكدته المقابلة التالية : "المرا في المدينة متتزوجش بكري وخاصة مع تعلمها فتكون مرتبطة أكثر بدراستها مما ينجر عن تأخرها في الزواج عكس ما نراه في الريف "مقابلة رقم :18

لكن يذكرون عاملا آخر ويعتبرونه صاحب الأثر الكبير في إرتفاع السن عند الزواج وهو عامل المسكن ،إذ أن أزمة السكن الحالية تعمل باستمرار على معدل سن الزواج لدى الجزائريين. "المرا درك راهي تشرط قبل زواجها السكن وعليها الشباب تاعنا نلقاوهم ميتزوجوش بكري وخاصة في المدينة "مقابلة رقم :06.

أما بالنسبة للسن القانونية المسموح فيها بالزواج في الجزائر ،فلم يكن هذا السن محددا في القانون الجزائري في الماضي ،لذلك كان على المسلمين الجزائريين الرجوع إلى مختلف المذاهب الفقهية خاصة المذهب المالكي ،الذي يحدد هذا السن بمرحلة البلوغ فالوصول إلى سن البلوغ عند كل من الذكر والأنثى يعتبر شرطا أساسيا من شروط صحة الزواج عند معظم العلماء والفقهاء المسلمين .

هذا بالنسبة لسن الزواج أما فيما يخص الإحتفال بمراسيم الزفاف كان بسيطا في الأسرة التقليدية حيث كان المهر يحدد على حسب المستوى المعيشي للأسرة أو الفرد وعلى حسب قدرته وإمكانيته المادية.

وكان العرس يتم مباشرة بعد الخطبة، لتصريح إحداهن: "بكري كنا نديرو هذي بهذي وبلقليل ونتفاهموا ونديروا العرس ،حتى المهر منغلوش بصح درك كلشي تبدل ولاو يشرطو والعرس يليق مقامة ولا ميديروهش "مقابلة رقم:10.

وفي مقابلة رقم09: "بكري الوحدة دير عرسها مباشرة مور الخطبة ودرك كلشي تبدل"

ولم تكن هناك مشكلة السكن باعتبار أن الزوجة سوف تعيش مع أهل زوجها،السكنة هي لي راهي معرقلة الزواج ،الوحدة درك راهي دارها وحده وعليها مدة الخطوبة تطول حتى يلقى الزوج حلا لذلك " مقابلة رقم:21

بينما في الأسرالحديثة تميزت إحتفالات الزفاف بالترف والتباهي هذا الإحتفال يرتكز على ثلاث خطوات أساسية، الأولى الطلب للزواج أو الخطبة، الثانية هي الموافقة الرسمية أو الإحتفال بالخطوبة أو العطية، الثالثة الزواج نفسه أو العرس1.

1MOSTAFA BOUTAFNOUCHET système social et changement social en Algérie .p 97

ويمكن تحديد فترة الخطوبة لمدة زمنية طويلة وهذا لسببين أساسيين[1] سواء مع مراعاة سن الفتاة ،لا تزال شابة أو لم تكمل دراستها أو بالنسبة للفتى الذي لم يستعد بعد ولم يجمع المبلغ الكافي المخصص للزواج أو ليس لديه مسكن[3]، باعتبار أن إشتراط المسكن[2] من طرف الزوجة أصبح من الضروريات القصوى لإتمام عملية الزواج نظرا لأزمة السكن الموجودة في الجزائر.

برزت ظاهرة الكراء و هذا ما صرحته لنا : "أنا راجلي مكانش عنده السكنة ،كي ملقيت عليها وين، كرا برا خاصة مع أزمة السكن لي تعيشها بلادنا "مقابلة رقم:16.

و من بين الأسباب التى تؤدى إلى مثل هذه الظواهر هى تجنب المشاكل التى تحدث مع الأهل بالإضافة إلى الرغبة فى التحررمن القيود المفروضة من طرف الأهل على الأبناء هى التى تجعلهم يفكرون فى الإستقلال عن المسكن العائلى و العيش منفردين و أحرارا فى تصرفاتهم و أعمالهم . "الوحدة كى تبغى تكون مستقلة و تعيش حرة مع راجله و عليه تخير تعيش وحده، هكذا تلبس وتاكل واش تحب" مقابلة رقم 22.

كما أصبحت الشروط المتفق عليها من طرف العائلتين فى مرحلة قطيع الشرط تكلف الكثير، فبعض الأسر تشترط المهر و الذهب لابنتهم، و حتى و إن لم يشترط أهل الزوجة فعائلة الزوج تقدم للزوجة مهرا وهدايا مخصصة لها، وهذا من أجل إعطاء قيمة لها و لعائلتها و حتى تحس الفتاة بأن لديها مكانة إجتماعية مثلها مثل باقى الفتيات الأخريات.

1.op.cit p98

2.op. cit p 98

و نجد ذلك فى تصريح المقابلة رقم01 "فالحق أنا كل ما كانت مناسبة كان أهل زوجى يجيبولى حقى و هدايا ."

و فى مقابلة أخرى نجد"كل ميجى لعياد كان دار راجلى يجيبولى الفقدة و يجو يزورونى" مقابلة رقم 13.

كما يتم إشتراط ترتيبات أخرى كتأتيت المنزل الجديد بجميع الوسائل و الأجهزة الحديثة والمتطورة و الأثاث العصرى الفخم، كما أصبحت الفتاة تشترط غرفة نوم من الطراز الرفيع، بالإضافة إلى ضرورة إحضار فرقة موسيقية لإحياء حفل الزفاف إلى جانب كل هذا أصبح شهر العسل شيئ ضرورى ، يفكر فيه كل من الزوج والزوجة من أجل التمتع بالأيام الأولى من زواجهم و التى تعتبر فى نظرهم أسعد أيام حياتهم ، ونجد الزوج يدخر مبلغ مالى يخصص لهذه المناسبة .

وتؤكده لنا المقابلة رقم07"أنا لخيرت أجهزة منزلى، وفى عرسنا جبنا dj ولقلة مدخوله ،خاصة أنه صرف كل ما كان لديه على لوازم العرس والمنزل و كان شهر العسل فى إحدى مدن الجزائر"

إذن نلاحظ أن هذه الإزدواجية بين التقاليد و العصرنة فيما يخص الزواج فى الأسرة الجزائرية المعاصرة، ترجع إلى عدة أسباب متباينة و ما نستطيع قوله أن التغيرات و التطورات فى العادات و التقاليد الخاصة بالزواج أدت إلى خلق عادات وأفكار جديدة أثرت وإنعكست بدورهاعلى الأسرة الجزائرية.

وبالتالى خلقت هذه الإزدواجية وأدت إلى حدوث إختلاف بين الأباء والأبناء فى كيفية الإحتفال بعادات الزواج، فنلاحظ أنه لكل من التقاليد والعصرنة أثر على الأسرة، فيجب الإحتفاض على بنية العائلة الجزائرية و عاداتها و تقاليدها القديمة من أجل إستمرار التراث و عادات الأجداد.

بينما العصرنة تريد إبعادنا عن تقاليدنا شيئا فشيء، وتحاول فتح مجال للأسرة و هو ما يعرف بالتقدم و التطور نحو ما هو أفضل و أرقى فى المجتمع .

2/- موقف ونظرة المرأة المطلقة الوهرانية للطلاق ونظرة المجتمع لها :

لقد أصبح الطلاق في مجتمعاتنا العربية وخاصة الجزائرية ظاهرة عادية يراها البعض نعمة و البعض الآخر نقمة، فلماذا هذا التضارب في الآراء؟

إذا كان إنفصال الزوجين نعمة لكلا الطرفين فهذا لا يعني للمجتمع تصرفا صحيحا و عقلانيا، بل و يذهب البعض إلى إصدار أحكام تدين المرأة جاعلون إياها في قفص الإتهام، باعتبارها المذنب الأساسي و الوحيد في تفكك الأسرة و تشرد الأطفال، بدون مراعاة أدنى معايير الإحترام فتصبح حين إذن في نظرهم المرأة المطلقة عاهة غير صالحة لمواكبة الحياة الإجتماعية، إذا غالبا ما يقع الخطأ واللوم على المرأة بكونها في نظرهم المرأة المطلقة عاهة غير صالحة لمواكبة الحياة الإجتماعية ، وهذا قد ينطبق على قول إحدى المبحوثات في تصريحها بقولها "نهار لي طلقت وليت كي لفيروس اللي كامل الناس يهربوا منه وتقول: " كلي بغيت على روحي نطلق وكلي أنا السبة في الطلاق" مقابلة رقم: 08

فغالبا مايقع اللوم والخطأ على المرأة وحدها، بكونها في نظرهم المسؤول الوحيد على كل ما يترتب مباشرة بعد طلاقها، لأن ليس لها الحق في الحياة السعيدة و إتخادها لقراراتها بنفسها وخاصة مواجهة الرجل و عدم السكوت على ما عانته في صمت وإهانة ومذلة وتعسف، نجد ذلك فى قول المبحوثة رقم:02 " والدي فرضوا علي أني نسمح في ولادي باش نرجع لدارنا وهدا كان شرطهم".

وقد يكون هذا ردة فعل جد سلبية في إعادة بناء المرأة لحياتها من جديد، مما يولد لها إنطواء وعدم القبول لمواجهة المجتمع و عدم فرض رابط إجتماعي جديد لقول إحدى المبحوتات : " ولاو قاع الناس يخافوا مني و ليت كي لي تجيب سوء الحظ حتى وليت نكره شوفتهم لي وليت ندير لمحال باش منقابلهمش و متربطنيش بهم علاقة "

رقم المقابلة :09

هناك 4 حالات من أصل 21 حالة تؤكد عدم تأقلمهن مع الوضع الجديد بعد الطلاق و عدم تقبل المجتمع لوضعيتها الجديدة، وعدم إدماجها في و وظائف جديدة، مما يؤكد عن عدم ظهور رابط إجتماعي جديد في حياة المرأة المطلقة، و لكن هذا لا ينفي من وجود عدد

كبير من النساء من صرحن بتقبل المجتمع لفكرة طلاقها و قد لا يحملها مسؤولية الطلاق و يساعدها على تخطي هذه المشكلة، مما يساعد المرأة على تحدي الطلاق و بناء حياة جديدة حتى أنها قد تحافظ على علاقاتها السابقة و لكن بصورة جديدة "أصبحت علاقتي بأهل بزوجي زيارات عند الضرورة خاصة عند مرض أحد من أهل زوجي وهم يزورونني لأجل إبنتي لترك تلك الصلة و لعدم تحسيس إبنتي بالطلاق أما زوجي فكانت علاقتي به عند الحاجة(أمور تخص إبنتى) " مقابلة رقم 01.

مما يؤكد أن المجتمع الوهراني قد تغيرت سلوكاته مقارنة بالسنوات السابقة.

فالتحضر الذي عرفته المدينة، قد إنعكس على سلوكات الأفراد و التي تظهر من خلال المفهوم الجديد الذي عرفه الطلاق و حتى في العلاقات الإجتماعية و هذا ما

أكدته لنا معظم المقابلات في تصريحاتها، بأنها تحافظ على العلاقات الأسرية حتى بعد الطلاق و أصبح نوع من التوعية عند الزوجين و كل هذا يكون لصالح الأطفال.

فبعض الأسر تعرف نوع من العصبية هذا ما تحدث عنه "ابن خلدون" في كتابه "مقدمة ابن خلدون"، بحيث أنه تولد صراعات و نزاعات بين أهل الزوج و الزوجة بعد الطلاق مباشرة تصل إلي الفصال، ليدفع ثمنها الأطفال و الذين يحرمون من حب و حنان أحد الوالدين، وحتى أنهم يسقطون ضحية للأمراض النفسية "عقد نفسية" و حتى الآفات الإجتماعية و في بعض الأحيان قد يفرض الأهل على المرأة أن تعود إلى بيت أهلها مقابل أن تترك أطفالها،و هذا ما صرحت به إحدى المبحوتات في قولها " والدي فرضوا علي باش نسمح في ولادي ولا متوليش لدارنا، حطوني في موقف واعر بزاف"

مقابلة رقم:12.

قد نقول أن المجتمع يلعب دور كبير في حياة المرأة المطلقة و ذلك في بناء حياتها من جديد فإما يساعدها في ربط علاقات إجتماعية جديدة وظهور رابط جديد وإما أن يحطمهما وحتى فى الإحتفاض بالرابط الإجتماعي القديم وظهور رابط إجتماعى جديد هذا إضافة إلى شخصية المرأة والتي تلعب أيضا دورا هاما خاصة بعد طلاقها.

إذا كنا قد وقفناعند موقف أهل الزوجة والزوج من الطلاق والذي كان على العموم يتسم بالتاييد من طرف أهل الزوج للموقف الذي يتخذه إبنهم وفي العموم معارضين لهذا القرار عند أهل الزوجة .

فما هو موقف الزوجة نفسها من هذا الطلاق ؟

إن ما يلفت الإنتباه في الإجابات المقدمة فيما يخص رضى الزوجات بالطلاق هو وجود عدد من الآراء، وذلك نتيجة التناقض الحاصل لدى النساء حيث أنهن يعملن كل ما في وسعهن أو يطلبن بالتطليق ولكن حينما يحصل ذلك لايعجبهن القرار أو يعملن كل مافي وسعهن من أجل البقاء.

إن عدد قليل من الزوجات كن مع طلب الطلاق من الأزواج وذلك باعترافهن شخصيا ،أما المتبقيات من آراء النساء والتي تمثل العديد الكبير صرحن على أنهن لم يعجبهن قرار الطلاق بينما البعض القليلات عملن كل ما في وسعهن من أجل البقاء بما في ذلك اللجوء إلى العدالة، ونجد هذا في تصريح إحدى المبحوثات في قولها:"انا كي دخلت راجلي للشرع نيتي باش نديرحل للمشكل تاعنا مشي باش يطلقني.

معظم الزوجات كن يستعملن طلب الطلاق من الأزواج كورقة ضاغطة من أجل تنفيذ ما يردن أي تحقيق ما تصبوا إليه الزوجات (قوم أو طلق) حسب التعبير الشعبي

ذلك لأن بعد حصولهن على الطلاق يقم لهن الندم.

البعض يعترفن ضمنيا بأنهن طلبن الطلاق، ومع ذلك حينما حصلن عليه شعرن بالندم، ولم يعجبهن القرار المتخذ الذي ساهمن فيه بطريقة مباشرة ونجد هذا في تصريح إحدى النساء في قولها: "أنا صح طلبت من راجلي باش يديرلي داري وحدي ولا يطلقني وأنا درت هذا غير باش نزيره بصح هو جاته على قلبه" مقابلة رقم :**14**

.وفي مقابلة رقم 21 نجد :(أنا الطلاق قاع ماكانش في راسي بصح بغيت ندير راجلي في موقف باش يفهم روحه ويدير حل بصح كي ضيقت عليه وجاه المحامي تاعي لقيته غير موافق على طلبي وطلقني).

– من الملاحظ أنه لاتوجد أي إمراة تصرح بأنها عملت كل مافي وسعها من أجل أن تطلق بينما يحملها كل من عائلة الزوج وحتى المجتمع مسؤولية الطلاق دائما.

إن معظم النساء اللواتي لم يقبلن الطلاق قد إتجهن إلى تدخل الهيآت العائلية أو القضائية للصلح قبل قرار الطلاق، فنجد 15 من أصل 21 مقابلة، حاولن طلب تدخل الأهل من أجل سحب القرار من طرف الزوج، وتسوية الوضع الزوجي مرة ثانية سواء من أهل الزوج أو الزوجة بينما هن توسطن أكثر من طرف الأهلين وجماعية الخير .

ولكن في بعض الأحيان قد يكون العكس فقد يكون الأهل هم وراء الطلاق وضغطهم على أولادهم، على ذلك كقول إحدى المبحوثات(أنا مكاين والو بيني وبين راجلي حتى أنني لحد الآن لم أسمع عليه شيئ ولا هو أيضا ولكن ضغط أهلي على خاصة عندما تركني بدون مصروف عند أهلي ومشاكل زوجة الأب وضغط والدي على، تركني أضع زوجي أمام القضاء، وضنا مني أنه سيضع حدا لهذا ويرجعني ولكن كره عائلته لي وضغطهم عليه، وخاصة عدم قبولهم أن أرجع إلى المنزل كل هذا الأمر يحسم بالطلاق. نقول كل هذا وهي تتنهد (حسبي الله ونعم الوكيل))

مقابلة رقم :01

يدفع دوركايم الضرر على مجتمعه، حينما يفسر بأن الأخلاق المتمثلة في القيم الدينية والتي كانت المؤسسة الأساسية، في إنتاج الروابط والعلاقات الإجتماعية والمنظمة في نفس الوقت للحياة الجماعية أصبحت غير قادرة اليوم على تسيير المجتمع وتنظيمه بالروابط الإجتماعية التقليدية وهذا مانراه حاليا في مجتمعنا الحضري والتي تلاشت فيه جماعة الخير "الجاه"

جماعة الخير بالمدينة تكاد تنعدم عكس المجتمع الريفي الذي يلعب "الجاه " دورا كبيرا في الضغط على الزوجين وأسرتيهما في التراجع عن قرار الطلاق قد نقول بأنها قد إنقرضت نوعا ما ونجد ذلك في تصريح إحدى المبحوثات في قولها (الجاه كان بكري درك والله ماكاين اللي) مقابلة رقم:10 .

وفى تصريح آخر: (لى يبغي يدير الخير ويسقم،خاصة في المدينة كل واحد يخمم في روحه ويقول تخطي راسي وتفوت) مقابلة رقم : 2 .

حتى أننا نجد عدد قليل من المبحوثات صرحن بتدخل الجاه وهم 04 من أصل 21 مقابلة، فالطرف المتدخل بقوة في هذه القضية والذي يكون اللجوء اليه بصورة كبيرة ومباشرة بعد القرار الشخصي داخل الوسط الحضري الوهراني هو الطرف القضائي. فهو الطرف الرسمي المكلف بمحاولة المصالحة بين الطرفين، فنجد 17 إمراة من أصل 21 إتجهت للقضاء، لقول إحدى المبحوثات (إذا والدي مقدروش يجيبولي حقي بلهداوة ، ملقيت روحي غير في دار الشرع وهذا الحل الاخير والصواب) مقابلة رقم:09 .

وفي تصريح آخر (كي ستحالت الحياة مابيني وبين راجلي تفاهمنا على الطلاق وتجهنا للحكم مباشرة للمحكمة " مقابلة رقم:03.

كما أن الفردانية التي تحدث عنها ماكس فيبر في كتابه " المدينة " قد لعبت دورا كبيرا داخل المجتمع الوهراني و تغلغلت أيضا داخل الأسرة أصبح نقص في روح الجماعة والتضامن والشورى عكس مانجده داخل الأسرة الريفية، وقد وصل بهم الأمر إلى عدم تدخل الأهل في قرار الطلاق وهذا لكي يحملونهم مسؤولية إختيارهم نجد ذالك في قول مقابلة رقم :13 (والدي مابغاوش يدخلوا أرواحهم قالولي أنت الي خيرتي هذا الراجل وأنت لي تاخدي قرارك وحدك فى الطلاق أحنا ما دخلناش كل واحد حر في حياتو) تتنهد قائلة أيضا (حسيت روحي وحدي رغم وجود أهلي معايا) .

رغم كل المصاعب و المشاكل و المآسي التي تواجهها المرأة فتبقى دائما تصالب لأجل الحفاظ على الحياة الزوجية و لكن إذا رأت أن لا حياة لمن تنادي فستجد أنها مجبرة على أخد قرار الطلاق و أحيانا تكون مرغمة على ذلك لقول إحداهن : (ما عييت أنصالب في هذي الدنيا و نفوت بصح الكاس فاض و مقدرتش وجا الوقت أندير حد لكل هذا) مقابلة رقم :15.

و نجد في تصريح آخر (نضمن لك 100% ما كانش امرة تبغي تخلي دارها بصح أتجي فوق الجهد) مقابلة رقم :20

وفي تصريح آخر:(انا صح ماكنتش باغية نخسر داري، بصح المرة تلقى روحها مفروض عليها خاصة كي تجي من فوقه ويتحالفو عليك الآخرين وحتى راجلك ما يجيش في كتافك تلقي روحك غير نتي اللي تكافحي، ماتلقي عليها وين غير الطلاق قدامك تجي للصح ماكانش اللي تبغي سواد السعد وخراب بيتها مهما كان)مقابلة رقم :10 .

المرأة أكيد سيكون الطلاق إنكسار وهزيمة في الأيام الأولى، حتى أن سلوكها سيكون عدوانيا وصعب المزاج، ولكن إن كانت شخصيتها قوية ستفرض نفسها وتعود لمقاومة الحياة وبناء حياتها من جديد.

حتى أن المجتمع عليه مساعدتها وذلك بتقبله لقرارها ومساندتها معنويا لإعادة حياتها وتجديد علاقاتهاو إعادة غرس الثقة فى نفسها من جديد وبناء رابط إجتماعي (المرأة يليق تكون ب100 راجل وتبين روحها وماتستسلمش للطلاق ماتهمش روحها حتى توصل إلي يجي ينشها، يليق الناس مايطيحوش بيها و الأيام هي اللي الداوي) . مقابلة رقم :21.

3/- وضعية الوظائف القديمة والجديدة في حياة المرأة المطلقة :

لقد عرف المجتمع الجزائري تغيرات إجتماعية مختلفة و سريعة، عمت بنائه الإجتماعي و أنظمته الإقتصادية و الثقافية و السياسية و غيرها، وحتى تركيبته السكانية عرفت إرتفاعا مقارنة بمستوى العمران الذي مافتئ هو الآخر ينمو ويتطور، و التغيرات شملت أيضا مختلف الأنماط السلوكية و العلاقات الإجتماعية و كل هذه المستجدات كان لها وقعها على كل فرد من أفراد المجتمع و حتى على المرأة كونها عنصرا من الكل، فكان لها أن نالت قسطا من التعليم و التوظيف في مختلف القطاعات الإقتصادية. إلا أن عملها ظل و في كثير من الأحيان محصورا في نطاق العائلة. بينما المجال الإجتماعي على إمتداد لازال في أغلبه ملكا للرجل، غير أن التحولات العينة التي عرفها المجتمع، أثرت نوعا ما على عقليات الأفراد. ومكنت المرأة من دخول عالم الشغل، حيث أنه وبعد الإستقلال كانت بعض النساء الأرامل بعض المطلقات و حتى بعض المتزوجات هن الأوائل اللواتي إقتحمن ميدان التوظيف، خاصة وأنهن نلن على مستوى دراسي معين قبل الإستقلال، حول هذا فيما بعد تحدي النظرة التقليدية التي تقف حائلا بين تعلم المرأة وعملها.

-فهل مع زوجها ستغير هذه الوظائف أم تختفي تماما؟

و هل مع طلاقها ستعود تلك الوظائف التي كانت من قبل أم تظهر وظائف جديدة في حياة المرأة إضافة للوظائف القديمة أم ماذا؟

قد تعرف المرأة عدة تغيرات في حياتها، فكل مرحلة يكون لها وظائف معينة و علاقات خاصة فمثلا قبل زواجها البنت في المدينة لها الحطوط للإلتحاق بالمدرسة أولا، ثم تدريجيا بالثانوية إلى الإلتحاق بالمدرجات الجامعية ، هي تلك الخطة التي أخذتها الجزائر بعد الإستقلال على غرار دول العالم الثالث و المتمثلة في إنتهاجها لتدابير وإجراءات الدول الأوروبية، مثل ديمقراطية و إجبارية التعليم بعد السن السادس الأمر الذي حفز العديد من العائلات الجزائرية على إرسال الأطفال ذكور كانوا أم إناث إلى المدارس، هذا فضلا من مساهمات الدولة في التكثيف من سياسة محو الأمية و تعميمها خاصة بين الفئات الشعبية.

ولقد كانت هذه الأمور بمثابة الإنطلاقة الأساسية في إحداث تغيير على وضع المرأة الجزائرية. كل هذا كان بمثابة دافع للفتاة لمواصلة دراستها، و التي عن طريقها أصبحت هذه الأخيرة تملك في بعض الأحيان سلطة المداخل، نتيجة حصولها على مؤهل عالي،

الذي أهلها كخطوة ثانية لتولي منصب عمل محترم، لإعانة أسرتها بعدما كانت عالة على الأسرة في التصور التقليدي لوضعية و هوية الفتاة، نجد ذلك ينطبق في تصريح إحدى المبحوتات في قولها :" لبنت مرهيش كي بكري ولات عندها قيمة خاصة كي تقرا و تولي تخدم ويولي عندها مصروفها لي يعطيها إستقلالية ذاتية و يولو يديرولها حساب، حتى أنها ولت تساهم في مصروف الدار ولي عطاها هيبة في الوسط العائلي " مقابلة رقم: 17

إن تمدرس البنت أو عملها فرض عليها إقامة علاقات مع محيطها فإما ستبقى مع زواج المرأة أو تذوب ، وعلى حسب تصريحات النساء معظمهن قد تتكسر هذه العلاقات مع زواجها وخاصة صديقات الدراسة التي تكون مؤقتة وبمعنى علاقات مصلحة فقط ونجد هذا في إحدى المقابلات في قولها :" في المدينة العلاقات غير دائمة فكل مرحلة إما بالنسبة لي تربطني صدقات ولكن مع نهايتها تنتهي تلك الصدقات وتتجدد مثلا : أصدقاء الثانوية و الإبتدائي ليسو، نفسهم مع نهاية الدراسة تذهب تلك العلاقات ومع دخول مرحلة جديدة كالدراسة الجامعية تبدأ صدقات وعلاقات جديدة، ومع الزواج قد إندثرت كل الصدقات وذلك لتدخل زوجي في ذلك " مقابلة رقم: 07 .

ولكن الأقليات قد حافظن على تلك العلاقات حتى مع زواجها خاصة النساء اللواتي إستمرن في العمل وكقول إحداهن: " أنا قبل ما نتزوج كنت خدامة وصحاباتي في الخدمة مازالت معاهم خاصة أني لم أترك عملي بعد زواجي "مقابلة رقم: 17.

أما البعض فقد وصل بهم الأمر حتى قطع الصلة بأقاربهم كالأعمام و العمات و الخالات و هذا القرار من طرف أزواجهن نجد ذلك في: "أنا راجلي حرمني من كل شيء حتى familté و بعدني عليهم .في بعض الأحيان حتى لوكان يكون جنازة من أقاربي و يمنعني من القيام بواجبي " مقابلة رقم: 20.

و إذا تحدثنا عن العمل أو متابعة الدراسة فمنهم النساء التي كانت تعملن واصلت في عملهن و نجد ذلك في مقابلة رقم:11 "أنا راجلي محرمنيش من العمل، ومع زواجي واصلت فيه "، لكن هذا لايعني أن بعضهن تركوا مقاعد الدراسة و العمل مع زواجهن . نجد ذلك فى مقابلة أخرى: " مع زواجي تركت العمل طلبا و أمرا من زوجي " مقابلة رقم: 08 ". وهناك

من تركن العمل و ذلك أمرا من زوجها ونجد ذلك فى إحدى التصريحات : "كي تزوجت فرض عليا راجلي باش نحبس قرايتي (الدراسات العليا)) "

رقم المقابلة:22.

إن ظهور النظام القانوني هو إستجابة لوجود ظواهر قانونية بدون حل الطلاق[1].

و مع إستحالة المعيشة مع الطرف الآخر و لقول الله تعالى " إن أبغض الحلال عند الله الطلاق " [1] فما على الشريعة إلا وضع حد لهذا المشكل و مع هذا القرار قد تتغير حياة المرأة وحتى وظائفها فمنها من يختفي ويزول و منها من يدوم ويضاف إليه وظائف جديدة. فبطلاق المرأة تعيد النظر في حياتها وحتى في علاقاتها في معظم المقابلات صرحت بها المرأة بينت فيها على ظهور وظائف جديدة في حياتها لقول إحدى المبحوتات في قولها : " بعد طلاقي أعدت النظر في حياتي التي أوقفتها و أوقفت جميع مشاريعي لأجلها فعدت إلى مقاعد الدراسة وأتممت دراستي والآن أشتغل بمجال دراستي ". مقابلة رقم: 18 و من هذا نستخلص أن المرأة بطلاقها قد تظهر وظائف جديدة كانت قد إستغنت عنها و هي مواصلة تعليمها و حتى عملها. كما أن البعض قد صرحن بأن عن طريق خروجهن للعمل أو الدراسة يحتككن بعلاقات جديدة كالتعرف على صديقات وحتى على أصدقاء نجد ذلك فى تصريح مقابلة رقم:11 " كي طلقت خرجت نخدم مع أنا نعرف الخياطة دخلت في مركز ثقافي لتعليم الخياطة كمعلمة في هذا المجال وتماك تعرفت على بنات ولينا كل جمعة نروحو نتقهوو عند وحدة ونتحاكاو وفيما بعضنا حتى أني نحيت هداك الروتين الذي كنت عايشة فيه، حتى عقليتي تبدلت "

فكل هذه العلاقات قد تضفي على المرأة نوع من التفاؤل في الحياة وتنزع عنها همومها وأحزانها وهذا ما يتركها تعيد النظر في حياتها وحتى في الرابط الإجتماعي، فمع العمل وخروج المرأة وإحتكاكها بالوسط الخارجي ومع العلاقات الجديدة التي تقوم بها قد ينجم عنها زواج آخر في حياة المرأة (ظهور رابط جديد) وهذا ماصرحت به المقابلة رقم: 10 " كي طلقت خرجت نخدم ودرت صحابات ومين بينهم أخت زوجي الحالي وهي لي عرفتني بيه " إعادة النظر في الرابط الاجتماعي بتجديده.

حتى أن بعض التصريحات التي جاءت تصرح فيها المرأة عن إحتفاظها بعلاقاتها السابقة كعلاقاتها مع زوجها وأهله فتقول أن الوظائف القديمة قد تحتفظ بها مضيفة لها الوظائف الجديدة ، و نجد ذلك في تصريح المقابلة رقم:01 " صح طلقت بصح علاقتي مع أهل طليقي مازالت وحتى مع طليقي في أمور تخص ابنتي ".

فالمجتمع الحضري الوهراني عرف وعيا كبيرا إلى درجة أن المرأة أصبحت تكون جمعيات تدافع عن حقوقها وجمعيات خاصة بالمرأة المطلقة تساعدها على التخفيف من معاناتها و مشاكلها وحتى أحيانا توكل لها محامين في قضاياهم وإن

إستلزم الأمرالإتصال بأطباء نفسانيين لإخراجهم من تلك العقد و المأساة وأحيانا حتى للعثور على عمل لهم وذلك حسب تصريح مديرة جمعية تدافع عن حقوق المرأة المطلقة المتواجدة بمدينة وهران (ميرامار) في قولها : "حنا رانا هنا باش نعاونو المرأة المطلقة بشيء لي نقدروا عليه و تخرجوها من محنتها خاصة أني مريت على هذه التجربة ونعرف معنى الطلاق وندیرو لي نقدرو عليه باش نخرجوه من محنته" تصريح على لسان مديرة الجمعية. وفي تصريح لإحدى المبحوتات عن هذه الجمعية تقول : " كانت عندي جارة لي وهي لي عاونتني باش نتصل بهذي الجمعية لي عاونوني حتى في توكيل محامي لي في قضية النفقة وعرضوني حتى على أطباء نفسانيين و حتى وليت مليحة و حوسولي خدمة ربي يجازيهم " مقابلة رقم:14 .

فمع الظروف و التغيرات التي طرأت على المرأة الجزائرية و مع عملية التحضر و التي لعبت دورا كبيرا في المدينة الوهرانية وإنعكست على عقليات وثقافات المجتمع أعطى للمرأة نوع من التحرر وحب المغامرة ومع فشل زواجها أصبحت لها مشاريع و تطلعات جديدة للمستقبل، فمع الوضع الجديد الذى أقامته الدولة بمنح الدعم المادي للقيام بمشاريع، أصبحت المرأة الوهرانية تفكر في هذا لتحرر نفسها و فرض رأيها و شخصيتها و برز هويتها في الوسط الحضري و داخل المجتمع كأن تقول إن لم أنجح فى زواجى فهذا ليس دليل على ضعفي و نقص وإنهزام لشخصيتي ها أنا لكم من جديد فأصبحت المرأة وإن لم يكن لها مستوى دراسي جيد فلها فرصة الإنخراط فى مراكز للتكوين المهني و بذلك قد تتخرج بحرفة. ومن تم إلى عالم الشغل وإن لم تجد فلها الحق فى طلب الدعم من الدولة لكي يعطو

لها ذلك الدعم المادي لكي تقوم بإقامة مشروع خاص بها ،ونجد ذلك في تصريح إحدى المبحوتات في قولها : " كي كنت متزوجة كنت نبغي لخياطة ومن بعد كي طلقت درستها ودبت الديبلوم وخدمت كخياطة والآن في إطار تشغيل الشباب دفعت ملف ثاني و المشروع تم القبول عليه، وحتى أنني إلتقيت ببعض التجار الذين وعدوني بالمساعدة وذلك عن طريق التسويق لسلعتي و خاصة وأنني أتخصص في صناعة الألبسة التقليدية للعرائس " مقابلة رقم5 .

قد نقول أن الوظائف القديمة تعطي للمرأة خبرة وتجربة في الحياة ،و تساعدها على تقوية شخصيتها، فالمرأة بلا ماضي كالشجرة بدون جذور.

وأما الوظائف الجديدة فهي الأمل الجديد في حياة المرأة، والتي قد تصنعه إستنادا بتجاربها الماضية و بمساعدة المجتمع لها والذي يلعب الدور الكبير والفعال في حياة المرأة المطلقة ليبرزها من جديد وذلك من خلال إعادة غرس الثقة فى شخصيتها بنظرته وحتى المرأة بشخصيتها تساعد نفسها على الوقوف من جديد وإعادة رفع التحدي.و هذا ما تؤكده لنا المقابلة رقم :03 فى قولها:(المجتمع عنده دور كبيرفي حياة المرة المطلقة يقدر يحطمها كيما يقدر يقوويها و يسانده والمرة يليق تكون قوية وميطيحش الطلاق و يليق تواجه الناس)

4إعادة النظر فى الرابط الاجتماعي:

بعد إتمام الفصال هل من إتصال ثاني و إعادة تكوين بنية أخرى تساعد على إستمرار الوجود فمن الحياة السوية إلى الإنفصال. هل يتحقق إعادة بناء أسرة ثانية بالأفراد الذين سبق لهم و أن عادوا و كونوا تجمعا أسريا مع أفراد آخرين و هل حافظوا على علاقاتهم السابقة؟

إن عدد الحالات المدروسة تختلف فيما بينها فى مدى قدرة كل إمرأة على إعادة بناء حياتها إما عن طريق ربط علاقات جديدة أو إعادة زواجها قصد العيش في إطار التنظيم الأسري وإعادة النظر فى الرابط الإجتماعى فحسب المقابلات المدروسة فليست متساوية فقد نجد

ثمانية "08" حالات من أصل 21 مقابلة من النساء يعدن الزواج ويساهمن في إعادة تكوين البناء الأسري أو بمعنى إنشاء رابط ثاني لقول إحدى المبحوتات في تصريحها: " بعد مدة طويلة من طلاقي و أنا قاعدة في الدار متزوجتش بصح كي خرجت نخدم خاصة كي بنتي دخلت تقرا و زادت المصاريف عليها و هناك في الخدمة تعرفت على زوجي الثاني و تزوجت بيه و الآن عندي منه بنت " المقابلة رقم :06.

أما عن وقت الإانتظار الذي يدوم من وقت الطلاق إلى إعادة الزواج مرة ثانية فإنه يحصل بسرعة فائقة في الأوقات الأدنى من الطلاق و يتباطأ كلما إبتعدنا على وقت حدوث الطلاق و ينطبق هذا على حسب تصريح إحدى المبحوتات :" الوحدة يليق قاع مضيعش الوقت خاصة البنت إذا فاته الوقت يولي يطمع فيها غير الكبار و الوحدة يليق متقعدش بزاف مور زواجها الأول باش متقعدش ضحكة قدام الناس و زكارة في راجلها و باش يردو الخلط في راجلها" مقابلة رقم :10 : إعادة الزواج بعد سنة.

كما أن عامل خروج المرأة للعمل و ظهورها في المجتمع أيضا يساعدها على إعادة الزواج و إعادة بناء أسرة و إنشاء رابط ثاني و هذا ما صرحت به المقابلة رقم 08 في قولها :" بعد طلاقي خرجت للعمل كأستاذة في الثانوية و هناك تعرفت على زوجي هو زميل معي بالتدريس و تزوجت منه".

ففرص الزواج عند المرأة قد تتضائل خصوصا كلما ابتعدنا على وقت حدوث الطلاق و هذا ما صرحت به المقابلة رقم :05 " الوحدة إذا ما تزوجتش مباشرة مور طلاقها غادي تلقى روحها فاتها الوقت و قعدت خاصة المرة لي عندها الولاد تله في تربيتهم حتى تمر عليها الأيام و يفوتها قطار الزواج".

و أما الدين لم يعيدوا الزواج فبعضهم خوفا من إعادة التجربة الأولى لتصريح إحدى النساء في قولها :" لمرا كي يتسود سعدها في الزواج الأول قاع متطمعش مرة أخرى " مقابلة رقم 19:

والبعض الآخر لم يردن الزواج و ذلك تحججا بأولادهم لقول إحداهن " أنا عندي بنت و منجمش نربيها في أحضان رجل آخر و لكي لا تقع ضحية على خاطرش مغاديش يجي كي بوها" مقابلة رقم :01

ولقول إمرأة أخرى " رانا غير نسمعوا على راجل الأم و الأحداث التي تحدث مثلا كمحالة إغتصاب للإبنة أو تعذيبها من طرف زوج الأم، و أنا منيش باغية على بناتي، نعيش على جالهم و نربيهم تربية صالحة و توصلهم لأعلى المراتب إنشاء الله". مقابلة رقم:09.

وهناك من ترى أن لحد اليوم لم تجدن الرجل الذي يستحق أن يكون شريك حياتها بعد فشل زواجها الأول، فما خصال المرأة والرجل المرغوبة لحصول الزواج؟ لتصريح إحدى المبحوتات في قولها "أنا حقيقة قبل منتزوج للمرة الأولى كنت راسمة في خيالي زوج متكامل ولكن المظاهر خداعة و حتى اليوم و بعد طلاقي عرض علي الكثير من العروض للزواج ولكن كل مرة يظهر لي عيب في الرجل و كأن الرجل ألى يعمر لي عينى مزال ملقيتهش في الحقيقة غير موجود "

والبعض منهن يفضلن عدم إعادة الزواج لأنهن ، يفضلن زواجهن الأول أحسن لهن لو يتم الرجوع و هن يفضلن إستمرار العشرة القديمة و خاصة إن كانت قد أنجبت منه أظفال و يعشن على هذا الأمل حتى وإن لم يتحقق ذلك لقول إحداهن : " منيش باغية نزيد نيتم بناتي وبوهم مزال على قيد الحياة ، الراجل راجل و موالفة خير من التالفة و مادابية نولي لبو بناتي هذا لصالحهم و لصالحي" مقابلة رقم :08

والبعض قد يرين أن الزواج فرض لابد منه و المهم مراعاة الزواج مرة أخرى و عدم إعادة ما مضى في نضرهم وقد يصل بهم الأمر إلى عدم تقديم أي شروط فى زواجها الثانى، كما قالت إحدى الحالات في تصريحها:" العزبات الآن راهم يحاولوا يتزوجوا بأي طريقة كانت فما بالك بوحدة مطلقة، هل تملك الجرأة أنها تتشرط على من يجي باش يسترها". مقابلة رقم: 13.

وفي تصريح آخر تقول: "الراجل مهما يكون حتى لو مشي خدام بصح لي عندها راجل في مجتمعنا عندها قيمة وكتافه يكون حاميين والناس يديروله حساب وقيمة ،عليها يليق تعاود الزواج يلوكان غير قدام الناس ومتقعدش شفاية أمامهم وتستر روحها ". مقابلة رقم :10.

ما لاحظناه هو أن عدد كبير من النساء (13 من أصل 21 مقابلة) لم يعدن الزواج وهذا ما نلاحظه داخل المجتمع الحضري، فالحياة في المدينة تمتاز بتعقدها وطغيان علاقات المصلحة وتمتاز بطبائع وبعادات وسلوكات حضرية وهذا ينطبق على قول المقابلة رقم:03 :" حتى زواجي قد نسميه إرتباط شغل بين والدي ووالد زوجي لنجاح مشروعهم و لمصالحتهم الخاصة زوجونا "

كما أن المرأة الحضرية بخروجها للعمل تصبح لها إستقلالية إقتصادية و هذا ينعكس على حياتها مما يجعلها أكثر تحررا و يسمح لها حتى بالسكن خارج مسكن والديها ويضفي على شخصيتها المزيد من الثقة بالنفس و الإحساس بالنفع و القدرة على إعطاء الأفضل من خلال تطلعها على فضائيات جديدة و إقامة شبكة أخرى من المعارف لقول إحداهن:" معندي مندير بزواج راني خدامة بشهريتي نربي ولادي هانية بلا مشاكل و لا تكسار رأس بداري ندير واش نبغي " مقابلة :16 . فالمرأة فى الوسط الحضرى لها تطلعات و إنشغالات أخرى غير الزواج و بالنسبة لها الزواج أمر ثانوى و ليست مجبرة على ذلك و تؤكده لنا المقابلة رقم :03 "المرأة فى المدينة تكون أكثر تحررا و لها إنشغالات كدراستها أو شغلها وإن فشلت فى موضوع الزواج فستحاول إيجاد البديل و إثبات نفسها و النجاح فيه "

إذا تحدثنا عن العلاقات السابقة التي كانت تربط المرأة بأهل زوجها وحتى بزوجها السابق فقد نقول أن بعض النساء صرحن عن عدم بقاء تلك العلاقات ومع الطلاق قد تحطمت وحتى في بعض الأحيان قد تتسب فى صراعات بين العائلتين نجد ذلك في تصريح إحدى المبحوتات :"مبقاتش تربطني حاجة بهم (عائلة زوجي)، هو وعايلتو مرحمونيش وظلموني كيفاش بغيتو تبقى حاجة بيناتنا ". مقابلة رقم :14

و في تصريح آخر :"وصل بيناتنا الحال حتى للدبزة والمشاكل مخلاوش حاجة نتفكروهم فيها بالخير، غمة ونزاحت و منيش باغية حاجة تفكرنى بيهم ." مقابلة رقم: 10.

وتصريح آخر تقول إحداهن: "يقول المثل: الباب لي يجيك منو الريح سدو وستريح هذي على عايلة طليقي" مقابلة رقم: 07.

وإن كان الحديث عن علاقاتهن السابقة مثل: الصداقات فالبعض قد يصرحن بأن مع طلاقهن البعض قد أعادوا تلك العلاقات والبعض لم تعد ونجد ذلك في هذه الأقوال: " مع

طلاقي كل علاقاتى إنتهت حتى أصدقائي أصبحوا يتحاشوني ويبعدون عني، حتى أنا أردت أن أرمي كل الماضي ورائي وأبدأ كل شيء من جديد ". مقابلة رقم: 03.

وفي تصريح آخر نجد: " راجلي حرمني من كل شيء حتى صحاباتي وكي طلقت رجعت كل ملاقاتي مع صحاباتي" مقابلة رقم: 08.

هذا يعني أن كل النساء قد أثر الطلاق على علاقاتهن بأزواجهم و حتى أهلهم فالعدد الكبير من المقابلات لازالت تحافظ على علاقاتها مع أهل طليقها و حتى طليقها و نجد ذلك في تصريح مقابلة رقم:01 :" صح في البداية كانت بعد الإحتكاكات بينا و بين عايلة راجلى لكن مع الوقت كل شيء رجع على حاله خاصة و أنه بيناتنا بنت و هذا لصالح إبنتي كي لا تعيش جوعائلي محروم فأنا ألتقي مع أهل طليقي في المناسبات و أزورهم عند مرض أحدهم وكذلك طليقي عند حاجات ابنتي و لمصالحها ".

و في تصريح آخر " علاش بينا المشاكل كلشي .يطيح على رأسي و رأس ولادي الوقت تغير و ناس المدينة يكون أكثر تحضرا حتى في الطلاق، الوحدة يليق تكون أكثر تحضرا و تفهما و حتى ذلك لمصلحة أولادها ". مقابلة رقم: 16

فقد نقول أن المدينة لها ثقافة مغايرة عن الريف حتى في مفهوم الطلاق و كيفية إعادة بناء الرابط الاجتماعي فالمرأة الحضرية و معضمها قد حافظت عن العلاقات السابقة (طليقها و أهله و حتى أصدقائها)، إضافة إلى دخول عناصر جديدة بمعنى ظهور علاقات جديدة في حياتها تساهم فى ظهور رابط إجتماعي جديد. فالتحضر و ثقافة المدينة و حتى المجتمع يؤثر على الرابط الاجتماعي الجديد لحياة المرأة المطلقة.

خاتمة الفصل:

المجتمع الوهراني هو ممثل المجتمع الجزائري بصفة عامة، فالمرأة الوهرانية لها تفكيرو ثقافة وعادات وتقاليد وعوامل كانت ولا زالت تساهم في بناء شخصيتها والتي أعطتها فرص وبروز أكثر مع التاريخ خاصة وبحكم تعايشها للعصرنة والتحضر أكثر من المجتمعات الأخرى وقد نقول أنها كسرت الحواجز التقليدية وحتى شبح الطلاق وواجهت المجتمع بفرض نفسها.

كما أنها ساهمت في إعادة تشكيل الرابط الإجتماعي ومحو فكرة أن الطلاق نهاية للرابط الإجتماعي.

وأعطت حياة جديدة لها كما أن المدينة الوهرانية والمجتمع ساعداها في الدخول وبناء وظائف وعلاقات جديدة وتقبل الطلاق و إعادة النظر فى الرابط الإجتماعى.

فالمرأة الوهرانية رغم معاناتها فهي المرأة الباحثة عن حياة التقدم والتفتح ومعايشة العصرنة والتحضر وتسعى لذلك رغم الظروف القاسية التى تحيط بها عبر الزمن.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لقد كان الهدف من وراء هذا البحث "الطلاق وإعادة النظر فى الرابط الإجتماعي في الوسط الحضري وكنموذج للمرأة المطلقة بمدينة وهران" وهي دراسة سوسيولوجية لتبين أن الطلاق ليس نهاية للرابط الإجتماعي فحاولنا أن نقترح تحليلا موضوعيا عن حياة المرأة بعد الطلاق وعن التغير الإجتماعي الذي يحدث في المجتمعات والذي لا يقف عنه حد المظاهر المادية فحسب بل يتعدى ذلك إلى القيم والمثل والعادات وطرق التفكير كما يتضمن طرق مختلفة لتنظيم الحياة الإجتماعية وطرق التنشئة الإجتماعية والعلاقات وتغير اتجاهات أفراد المجتمع وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم هذا ما إنعكس على ظاهرة الطلاق عند المرأة الوهرانية.

يتمحور بحثنا هذا عن حياة المرأة ووظائفها قبل الزواج وبعد زواجها وبعد طلاقها وذلك لمعرفة مدى تغير وظائف المرأة من مرحلة لأخرى وخاصة وظائفها بعد طلاقها إن كانت ستتغير أم تختفي وإبراز الوظائف الجديدة التي ستظهر.

كما أننا تطرقنا للرابط الإجتماعي من خلال إبراز أن الطلاق لن يعيق الرابط الإجتماعي بل سيكون كإعادة لتشكليه.

المرأة هي الفاعل الإجتماعي الأكثر بروزا وأكثر حركة داخل المجتمع ، فمع التغيرات التي عرفها هذا الأخير، والمدينة الجزائرية عامة والوهرانية على وجه الخصوص، فنرى أن المرأة أصبح لها وجود و صوت وأكثر قيمة عما كانت عليه في السنوات الماضية .

فالتحضر الذي عرفته مدينة وهران كان له إنعكاسات جد واضحة على المستوى الثقافي وتغير الذهنيات وحركة على مستوى المجتمع و الفرد ومنها المرأة فكل هذا غير من سلوكات المرأة من إمرأة ريفية غير واعية، غير مثقفة ،غير متحضرة ،غير متعلمة إلى امرأة ناضجة واعية متحضرة هذا ما أعطى للمرأة الحرية والإستقلالية ووالوعي، وأكبر دليل على تغيرها هوأن أصبح لها وعي كبير ومعرفة شاملة عن حقوقها، هذا ما أعطى لها القوة والجرأة الكبيرة للمطالبة بالطلاق عند إستحالة الحياة وتكون لها القناعة الكبيرة في إتخاذها لهذا القرار.

فالمرأة الوهرانية بعد طلاقها أصبح لها إعادة في النظر في حياتها من خلال الرجوع إلى العلاقات التي كانت قد تخلت عنها بزواجها، فالبعض منهن من عادت إلى مقاعد الدراسة لتكمل مشوارها الدراسي، و البعض منهن من خرجن للعمل، والبعض منهن من كانت تعمل قبل زواجها وبزواجها توقفت عن العمل ، وبطلاقها عادت لعملها. و البعض منهن فرضت عليهم الحياة الجديدة بعد الطلاق أن تخرجن للعمل خاصة و إن كانت لديهن أطفال، حتى أن وعي الأسرة سمح لها بالخروج للعمل عكس ما كنا نراه في الأسرة التقليدية برفضها للعمل .

المرأة لم تكتفي بهذه الوظائف فقط بل تخطت حدود أخرى حتى وصل بها الأمر إلى الإندماج وتكوين جمعيات ونوادي، وهذا أكبر دليل على الوعي الذي عرفته المرأة وحتى المدينة الوهرانية على شبح الطلاق ،الذي كان له مفهوم جد سلبي على المرأة في السنوات الماضية ،إضافة إلى إحتفاظها بوظائفها السابقة التي كانت قبل طلاقها.

أما عن علاقتها السابقة فنجد أن الأغلبية من يحتفظن بها كعلاقتها بطليقها وأهله و هذا ما لم نراه سابقا. وإن كان الفصال فسيكون ذلك في حالات الطلاق التى حدثت في السنوات الماضية ،ولكن الزمن كان كفيلا بتغيير تلك الفكرة و تحويلها إلى رضا و إرجاع المياه إلى مجاريها ،ولو أنها ستكون علاقة سطحية فقط ولكن المهم أن المرأة ستعود لبناء علاقة جديدة ليس مثلما كانت من قبل، ولكن المهم عندها هو بناء علاقة و رابط جديد بينهما و خاصة إن كان لديهما أطفال . وبذلك ستكون علاقة سابقة ولكن بصورة جديدة.

خروج المرأة للعمل أو الدراسة أوظهور وظائف أخرى حتما سيساعدها لدخولها في علاقات جديدة، و التعرف على أصدقاء جدد، و منهن من تزوجن على هذا النحو فكل هذا سيساعدها و يعطيها فرص أكبر لبناء حياتها من جديد.

إن للمجتمع دور كبير في حياة المرأة المطلقة فإن ساعدها و ساندها و تقبلها، فبذلك سيعطيها القوة أكثر لبنا ء وظائف و الدخول في علاقات و روابط جديدة.

شخصية المرأة أيضا تلعب دورا كبيرا في ذلك، فالمرأة القوية الواعية المثقفة و المتحضرة ستكون لها الجرأة الكبيرة و القدرة على مواجهة المجتمع،وتقبل رأيه بكل حرية و

ديمقراطية، ولكن رأيه السلبي و رفضه لها لن يؤثر عليها بل سيكون كحافز لمواجهته و تحديه و الخروج من هذه المحنة و فرض نفسها وسط المجتمع من جديد.

أما عن إعادة تشكيل الرابط الإجتماعي فنجد أن حالات الطلاق الحديثة تختلف نضرتها للطلاق عن الحالات السابقة،فالمرأة الحديثة و بإحتفاظها بالعلاقات السابقة كما رأيناه سابقا تستطيع بذلك إعادة تشكيل الرابط الإجتماعي، و ذلك بتجديد علاقاتها بأهل طليقها وطليقها وهذا ما لم نكن نراه في المجتمعات السابقة.

كذلك خروج المرأة سواء للعمل أو للدراسة سيعطيها فرص أكبر للزواج و بذلك سيكون إعادة لتشكيل الرابط الإجتماعي، وبتكسير القيود الماضية برفض المجتمع للمرأة المطلقة،وبإعادة زواجها ستساهم فى إعادة تشكيل رابط إجتماعى التى لم تكن لها فرصة في ذلك قبل ، فالوعي الذي عرفه المجتمع أصبح يري المرأة المطلقة كإنسانة و إمرأة عادية لها كامل الحقوق في إعادة بناء حياتها من جديد هذا ما لم يكن في السابق ومن هنا نرى بأن المجتمع أيضا له الدور الكبير في إعطاء الفرصة للمرأة لإعادة تشكيل الرابط الإجتماعي.

ومن هنا نستنتج بان كل من الفرضية الأولى و الثانية لها علاقة و وطيدة بالأخرى فهما فكرتان مكملتان فالمحافظة على العلاقات السابقة و الوظائف القديمة حتما سيكون لصالح الرابط الاجتماعي، و العلاقات و الوظائف الجديدة في حياة المرأة المطلقة سيساهمان في إعادة تشكيل و النظر فى الرابط الإجتماعي

كما أن الرابط الإجتماعي و إعادة تشكيله سيساهمان في ظهور وظائف و علاقات جديدة في حياة المرأة المطلقة. وبذلك فإن الطلاق و الرابط الإجتماعي في الوسط الحضري يختلف إختلافا واضحا عما نراه في الأوساط الريفية ، فالمدينة و المجتمع و ثقافته لهما دور كبير في حياة المرأة المطلقة و هذا يعكس إعادة تشكيل الرابط الإجتماعي.

فالتغير الاجتماعي و التحضر الذي حدث في مدينة وهران كان له دورا في تغير سلوكات الفرد و المجتمع وأكبر دليل هو ما يحدث للمرأة المطلقة في و هران و مدى انعكاس كل هذا على حياتها وعلى الرابط الإجتماعي .

ولكن هذا لا يعني أن في بعض الحالات القليلة و النادرة لم نجد عدم تقبل المرأة للدخول في علاقات جديدة ورفض العلاقات السابقة وحتى في إعادة تشكيل الرابط الإجتماعي حتى وأننا في وسط حضري و داخل مجتمع حضري و ثقافات جديدة و أفكار متغيرة ، فهناك بعض النساء يرفضن ذلك وحتى أنهن يتمسكن بحياتهن الريفية و عدم تقبلهن للحياة الجديدة الحضرية، و هن ينتمين إلى أسر نازحة من الريف إلى المدينة، ولكنها حديثة الزواج فتحمل معها أفكار و سلوكات ريفية لتطبقها داخل المدينة، و ذلك ما سيعيق بناء من جديد الرابط الإجتماعي، حتى أن هذه الفئة ستعيق تطور المدينة.

وفي ضل هذه الأفكار لا تزال المرأة المطلقة الجزائرية عامة و الوهرانية خاصة تعيش نوعا من السباق و الصراع و التفاوض مع التغير الذي يحدث و الذي تعرفه المدينة الجزائرية و المجتمع الجزائري و ثقافته.

فالتحضر من العمليات التي تدفع المجتمع نحو التغير و ذلك من حيث أنه يمس البناء الإجتماعي فسيعمل تغير في العلاقات الإجتماعية الأسرية و القرابية ويغير القيم و النظم الإجتماعية[1].

كل من هذه الأفكار والإشكاليات والفرضيات قد تفتح لنا أفق أخرى للتساؤل وبطبيعة الحال سيكون سيرورة للأعمال السابقة ومجال لتطوير البحث العلمي وإرضاء الضوء على هذا الموضوع والذي يعرف نذرة كبيرة في دراسات وإعطاء أهمية أكثر وبذلك نطرح تساؤلاتنا التي ستكون إنشاء الله كنقطة بداية للدراسات المستقبلية :

- فهل ستتغير نظرة المرأة للطلاق وإعادة الرابط الإجتماعي مستقبلا ؟ وكيف ذلك؟
- كيف ستكون صورة المرأة في الوسط الحضري المستقبلي؟
- هل ستظهر تغيرات أخرى تساهم في تغير حياة المرأة المطلقة و الرابط الإجتماعي؟
- كيف ستفرض المرأة المطلقة نفسها مستقبلا؟
- سينظر لها المجتمع مستقبلا تحت ظل التغيرات و التحضر الذي يكبر يوما بعد يوم؟

[1]-محمد احمد الزعبي،التغير الاجتماعي،ط3،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت ،1982،ص34.

- هل ستساهم الدولة الجزائرية في إحداث تغيرات جديدة على حياة المرأة المطلقة؟

- هل ستظهر قوانين جديدة مستقبلا لصالح المرأة ؟

- ما هي التوقعات و التغيرات الجديدة الذى سيفاجئنا بها الزمن و المجتمع و المدينة الجزائرية؟

- ما واقع الرابط الإجتماعي في ظل هذه التغيرات؟

- ما هي القيم الجديدة التي ستظهر في الوسط الحضري مستقبلا؟

- حول ماذا سيكون الحديث و الإشكال مستقبلا للمرأة المطلقة و الرابط الإجتماعي في الوسط الحضري؟

كل هذا التساؤلات والإشكالات سنحاول أن نضع لها فرضيات ودراسات في المستقبل إن شاء الله مع التغير الجديد ونقاش جديد ومدينة أكثر تحضر ومجتمع أكثر تحرر وثقافة أكثر إتساعا.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. القرآن الكريم: سورة البقرة الآية (229-230-280-228) 213.
2. أحمد البيري الوحيشي: الأسرة و الزواج مقدمة في علم الاجتماعي العائلي. الجامعة المفتوحة. ليبيا 1998.
3. أحمد البيري الوحيشي: الأسرة و الزواج. مقدمة في علم الاجتماع العائلي. الجامعة المفتوحة ليبيا.1998.
4. أحمد يحيى عبد الحميد: الأسرة و البيئة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 1998.
5. السيد محمد بدوي: المجتمع و المشكلات الاجتماعي الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية: 1988.
6. إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاج. لم يذكر السنة.
7. إحسان محمد الحسن: الحزمة الاجتماع. منشورات ذات السلاسل. الكويت. ط2 .(د.ت). بيروت سنة.....
8. إحسان محمد الحسن: العائلة و القرابة و الزواج: دراسة تحليلية في تغيير نظام الزواج. دار الطليعة. بيروت. لبنان. ط1. 1981.
9. إحسان محمد الحسن: موسوعة في علم الاجتماع. دار العربية للموسوعات. بيروت. ط1. 1990.
10. حامد عبد السالم زهران: علم النفس الاجتماع. القاهرة. علم المكتبات ط5. 1995. جعفر عبد العزيز باست: اثر التفكك الأسري على جنوح الأحداث. بيروت. عالم المعرفة: 1981.
11. حسين عبد الحميد رشوان: الأسرة و المجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة مؤسسة ثياب الجامعة الإسكندرية 2003.
12. د.حمدوش رشيد: مسألة الرباط الاجتماع في الجزائر المعاصرة، امتدادية أم قطبية، دراسة ميدانية. مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا. دار هرمة للطباعة و النشر و التوزيع. الجزائر 2009.
13. خليل الجميلي خيري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الطفولة. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية. 1993.
14. زكية إبراهيم كامل و نوال إبراهيم شلتوت: أصول التربية و نظم التعليم. الإسكندرية. مطبعة الإشعاع الفنية 2002.
15. سامية الخشاب: النظرة الاجتماع و دراسة الأسرة القاهرة. دار المعارف. ط1. 1982.
16. سامية حسن الساعاتي: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي بيروت. دار النهضة العربية .سنة 1981.
17. سعيد حسني العزة: الإرشاد الأسري نظريته و أساليبه العلاجية: مكتبة دار الثقافة الأردن:2000.

18.سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية 1999.
19.سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية. دار المعرفة. مصر. ط2. 1997.
20.سناء الخولي: التغير الاجتماع و التحديث. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية 1993.
21.سناء الخولي: الزواج و العلاقات الأسرية. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية 1979.
22.سناء الخولي: الزواج و العلاقات الأسرية.
23.سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر. مطبعة النيل. القاهرة. ط1. 2002.
24.سيد أحمد غريب و آخرون: دراسات في علم الاجتماع العائلي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1995.
25.عبد الباقي زيدان : قواعد البحث الاجتماعي: مطبعة السعادة. القاهرة. ط2: 1974.
26.عبد الحميد حفرية: بعض ملامح الشخصية الجزائرية في كتابات فرنتز قانون الجزائر. منشورات وزارة الثقافة 1985.
27.عبد العظيم نصر المشيخصي: الانحرافات الاجتماعية مشكلات و حلول. دار الهادي. بيروت. ط1. 2005.
28.عبد العزيز سعد: الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري. دار الهرمة الجزائر. ط3. 1996.
29.عبد العزيز سعد: الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري. دار البحث للطباعة و النشر. ط3. 1986
30.عبد القادر القصيد: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية.دار النهضة العربية. بيروت. ط1. 1999.
31.عبد الفتاح تقية: قانون الأسرة الجزائري.
32.عبد الناصر توفيق العطار: الأسرة وقانون الأحوال الشخصية. المؤسسة العربية الحديثة. القاهرة 1985.
33.عبد الوهاب عبد الغفار: الخلع في الشريعة الإسلامية. دار الجامعة الجديدة 2003.
34.عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر. ترجمة جوزيف عبد الله. بيروت. دار الحداثة. ط1: 1983.
35.علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة. القاهرة 1997.
36.علي الحواث: مبادئ علم الاجتماع. منشورات الجامعة المفتوحة. طرابلس. 1995.
37.عمر زودة: طبيعة الأحكام بإنهاء الرابطة الزوجية و أثر الطعن فيها. الجزائر: 2003.
38.فاروق زكي يوسف: علم الاجتماع، الأسس النظرية و أساليب التطبيق. عالم الكتب. (د.ت) 1972.

39.محسن خليل.....: علم الاجتماع الأسرة: دار الشروق. عمان. الأردن.1994 .
40.محمد إسماعيل قباري: علم الاجتماع الحضري. دار المعرفة. الإسكندرية.
41.محمد السويدي: مقدمة في دراسة المج الجزائري. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية 1984.
42.محمد سلامة، محمد خباري: الخدمة الاجتماعية و رعاية الأسرة و الطفولة و الشباب. مكتبة عكاظ. جدة. ط1. 1983.
43.محمد ضفرح الأخرس: تركيب العائلة العربية و وظائفها: دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا. منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي. دمشق. 1996.
44.محمد عاطف غيث: التغير الاجتماع و التخطيط. دار المعرفة. الإسكندرية 1987 .
45.محمد عاطف غيث: المشاكل و السلوك الإنحرافي. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.1999.
46.محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 1996.
47.محمد عاطف غيث: علم الاجتماع. دار المعرفة الإسكندرية 1989.
48.محمد عبد المنعم نور: أسس العلاقات الإنسانية. مكتبة القاهرة الحديثة (بدون سنة).
49.محمد عبد المنعم نور: الحضارة و التحضير.مكتبة القاهرة الجديدة. القاهرة. ط1. 1980.
50.محمد علي محمد: الشباب العربي و التغير الاجتماع. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية 1987.
51.محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها: دار النهضة العربية: بيروت 1981.
52.مسعودة كسال: مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر:1996.
53.معين خليل عمر: علم الاجتماعي الأسرة: دار الشروق. عمان – الأردن سنة 1994.
54.مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماعي العائلي: بيروت: دار النهضة العربية 1981.
55.مصطفى بوتفتوشت: العائلة الجزائرية: التطور و الخصائص الحديثة. ترجمة أحمد دمري. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية 1984.
56.مصطفى بوتفتوشنت: العائلة الجزائرية. تطور الخصائص الحديثة. مجلة الثقافة الجزائرية: عدد3. 1994.
57.مصطفى بوتفتوشت و آخرون: المجلة السنوية لمعهد علم الاج. التغيرات الاج في الجزائر منذ الاستقلال. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية 1986.
58.مصطفى مرضي: المج الريفي من الاستقلالية إلى الشعبية. الجزائر.إنسانيات. مركز البحث في الانتربولوجية الثقافية عدد 7 جانفي 1999.
59.منير الحرسي سرحان: في اجتماعات التربية، دار النهضة العربية بيروت. ط3: 1981.
60.مولود ديران: قانون الأسرة.الجزائر. دار النجاح للكتاب 2005.

61. هالة حلمي: الخلافات الزوجية و كيف تتعامل معها.
62. وفاء معقوف حمزة غراس: الطلاق ة آثاره المعنوية المالية في الفقه الإسلامي: مكتبة القاهرة للكتاب القاهرة: ط3: 2000.

قائمة المراجع بالغة الفرنسية:

1/- la famille algérienne : évolution et caractéristiques récentes. Edition. S.N.E.D. (Société Nationale d'Edition et Diffusion).1980.par Mostafa Boutafnonchent.

2/- Jacoques. Voulet : toutes les questions pratiques sur le divorce et la séparation de corps. France. Primerie tardy. Edition 6eme .1973.

3/- Rocher. G. introduction a la sociologie générale. Le changement social. Paris. Edition HMH. Col-points 1968.

4/- Graf Meyer. y. sociologie urbaine. Paris. NATHAN.1994.

5/- Frantz Fanon : sociologie d'une révolution. Paris. Petite collection Maspero 1968.

6/- Claudine Chaulent : la terre, les frires et l'argent. Alger. Tom I. 198.

7/- Pierre Bourdieu. Sociologie en Algérie. Paris. 5eme Edition.1975.

8/- Ali Kouaouci : familles. Femmes et contraception. Alger. LE NEAP.1992.

9/- Hélène Vandervelde : Daiciere. Femmes algériennes. Edition N6. 1980.

10/- Jean Claude Combessie. La méthode en sociologie. Edition la casbah. Alger. 1998.

11/- Dur KHEIM : la division du travail social. Paris.PUF.1978.

12/- Queyras Cannpenhoudt : manuel de recherche en pieuse sociales. Bordas. Paris. 1998.

13/- Howard. P. Chauda coff : L'urbanisation nouvelle horizons. 1977.

14/- MAX NIBER : la ville.

15/- Martine Segalen : sociologie de la famille. Paris. Armand. Colin Edition. 2002.

16/- Zohra Abassi : la demande de divorce dans la famille algérienne contemporaine. Alger. Office des publications universitaires.2005.

17/- Guy Rocher. Introduction a la sociologie générale. Le changement social. EDHMH 1968.

18/- Henri Mendras. Force Méchal. Le changement social. Tendance et pradigne. Paris. Edition. AHMED colin 1983.

19/- Mostapha boutefnonchet : système social et changement social en Algérie. Alger 1985.

20/- Vinceni Lumiere : la conception sartrienne de l'enfant. France. L'Harmatton. ISBN/1999.

المذكرات:

Aicha dembri : la dépression féminine en Algérie : thèse de magister. Alger département de psychologie. 1983-1984.

مجلات:

مجلة الدزيريات نوفمبر 2009.

هالة حلمي: الخلافات الزوجية و كيف تتعامل معها: مجلة العربي: عدد 441، 1995

مواقع الانترنيت:

www.Islam.Today.Net

المنهجية : محاضرات للأستاذ حجيج جنيد : مقياس المنهجية